Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

تطور نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 – 1962م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص:تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبات:

- راضية قوفي
- هدى والي
- وردة بورزق

إشراف:

أ.د. صالح لميش

السنة الجامعية : 1435/ 1436هـ

2014 – 2015 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

تطور نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 – 1962م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص:تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبات:

- راضية قوفي
- هدى والي
- وردة بورزق

إشراف:

أ.د. صالح لميش

السنة الجامعية : 1435/ 1436هـ

2014 – 2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

اللهم لك الحمد كله و لك الشكر كله، لك الفضل ولك النعمة علمتنا ما لم

نعلم ففضلك كان علينا عظيمًا.

نتقدم بالشكر الجزيل أولا إلى الأستاذ الفاضل البروفيسور صالح لميش الذي لم يبخل علينا

بنصائحه وإرشاداته القيمة

التي كانت سندًا لنا طيلة فترة

إنجازنا لهذه الدراسة.

نشكر الأستاذ الدكتور محمد يعيش على مساعدته وصبره علينا وعلى استقباله لنا في كل

الأوقات رغم انشغالاته.

كما نشكر الأستاذ الدكتور أحمد مسعود سيد علي على توجيهاته

ونصائحه فجزاه لله خيرا.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى كل الأساتذة الكرام لما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة الجامعية من أول سنة جامعية إلى آخر

سنة ونخص بالذكر:

كمال بيرم، عمر بوضربة، محمد قويسم، جهيدة بوعزيز، مصطفى عبيد

على إفادتنا بنصائحهم القيمة.

دون أن ننسى التقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل عمال متحف

المجاهد بولاية المسيلة

على صبرهم وحسن استقبالهم.

وإلى كل الزملاء والزميلات الذين لم يبخلوا علينا ولو بالسؤال والكلمة الطيبة.

راضية هدى وردة

المختصرات:

أولا: باللغة العربية:

- م.و.ث.ج: المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
- ج.ت.و: جبهة التحرير الوطني.
- جيش.ت.و: جيش التحرير الوطني.
- ح.م.ج.ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- ل.ت.ت: لجنة التنسيق والتنفيذ.
- هـ.أ.ع: هيئة الأركان العامة.
- تر: ترجمة.
- ط: طبعة.
- د.ت: دون تاريخ.
- د.م: دون مكان.
- ج: الجزء.
- ص: الصفحة.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

- C.N.RA: Conseil National de la Révolution Algérienne.
- G.P.R.A: Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.
- C.C.E: Commission de la Coordination et d'Exécution.
- C.O.M: Comité d'Opirations Militaire.
- éd: édition.
- F.L.N: Front de Libération National.
- A.L.N: L'Armée de Libération National.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر البحث في تاريخ الثورة الجزائرية من أهم المواضيع التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام والتعمق في معرفة أحداثها، التي بدورها تفتح آفاقًا جديدة أمام الباحثين الجزائريين للوقوف عند العديد من المواضيع التي تستحق قدر كبير من الاهتمام في تاريخ الثورة التي لم تدرس ولا تزال طي النسيان، وذلك بدراستها دراسة أكاديمية وفق المدرسة التاريخية الجزائرية بمنهج بعيد عن التزييف والتحريف وتشويه الحقائق التاريخية.

ولا نبالغ إذا وصفنا ثورتنا التحريرية بأنها أعظم ثورات القرن العشرين خاصة أنها واجهت قوة عظمى متفوقة عليها في العدة والعتاد بإمكانيات بسيطة وذلك بفضل التحام الشعب الجزائري وقوة إيمانه بقضيته الوطنية، فالثورة الجزائرية لم تكن حربا مفاجئة كما يدعي المؤرخون الفرنسيون وإنما هي ثمرة نضال طويل دام أكثر من قرن وثلاثين سنة، توج في الأخير بثورة أول نوفمبر 1954.

واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تقود الثورة – رغم الإمكانيات البسيطة – وذلك بفضل التطور السياسي والعسكري الذي عرفته ابتداء من سنة 1956، أي بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي أرسى تنظيما سياسيا محكما وخلق جيشا نظاميا وخرج بقيادة وطنية موحدة قادرة على تنسيق المواقف والإشراف على الثورة في كامل مناطق الوطن، وحدد لها الهيئات التنظيمية العليا أهمها **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** الذي يعتبر مؤسسة برلمانية سياسية قيادية عليا للثورة الجزائرية وهو موضوع دراستنا هاته.

وقد وقع اختيارنا للبحث في هذا الموضوع وتفضيل دراسته دون غيره من المواضيع لتوفر دوافع عديدة أهمها:

- البحث في تاريخ هذه الهيئة وإبراز دورها في حرب التحرير كون هذا الموضوع يقودنا إلى التعرف على مختلف محطات تاريخ الثورة الجزائرية.

- الفضول في معرفة خفايا هذا الموضوع رغم معرفتنا بأن البحث فيه صعب ولكن لا قيمة لعلم دون كشف مجهول ومن ثمة الوصول إلى آراء وتحليلات جديدة لم نتوصل إليها من خلال إطلاعنا وبحثنا في هذا الموضوع.
- تمثل دراسة موضوع المجلس الوطني لثورة الجزائرية فرصة للإحاطة ولو بالشكل القليل في الكشف عن بعض القضايا والأحداث التي كادت أن تعصف بالثورة الجزائرية.
- يعتبر هذا الموضوع جزء لا يتجزأ من إرثنا ولأن البحث فيه ومعرفته حق لجيل الماضي والحاضر وحتى المستقبل فهو من إنتاج عبقرية جزائرية.

ومن خلال الأسباب التي تركتنا نختار الموضوع ومراعاة للدراسات السابقة للموضوع يمكننا طرح إشكالية البحث كما يلي:

- لماذا تم تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية؟ وكيف تطور نشاطه؟

وإلى جانب هذه الإشكالية الأساسية حاولنا معالجة إشكاليات فرعية أخرى:

- ممَّ يتشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية؟ وما هي أهم صلاحياته؟
- ما هي أهم القرارات التي أصدرها في كل دورة من دورات انعقاده؟ وما هي انعكاساتها على تطور الثورة الجزائرية؟
- هل استطاع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحافظة على مبدأ القيادة الجماعية؟ وهل نجح في الوصول إلى الغاية التي أنشأ من أجلها؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات والإلمام بجوانب الموضوع تم إتباع عدة مناهج علمية موضوعية استنادا إلى الوثائق الموجودة للوصول إلى حقيقة دور المجلس الوطني في الثورة التحريرية وهي:

1- المنهج التاريخي الوصفي: في سرد الأحداث بطريقة كرونولوجية لفهم الأحداث بالتسلسل .

2- المنهج التحليلي النقدي: وذلك لمحاولة تحليل بعض القرارات قدر الإمكان أو نقد بعضها اعتمادا على مصادر أخرى .

3- المنهج المقارن: من خلال مقارنة قرارات كل دورة بقرارات الدورة التي تليها أو تسبقها.

بالنسبة لخطة البحث فقد قسمناها إلى مقدمة ثلاثة فصول وخاتمة بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق التوضيحية، الفصل الأول كان بعنوان: مؤتمر الصومام وتأسيس أول مجلس وطني للثورة الجزائرية حيث حاولنا فيه التمهيد للموضوع وذلك بالتحدث عن انعقاد مؤتمر الصومام وأهم قراراته التي من بينها تأسيس أول مجلس وطني للثورة الجزائرية تناولنا فيه تشكيلة هذا المجلس وأهم صلاحياته وقانونه الداخلي.

تطرقنا في الفصل الثاني لتطور نشاط المجلس الوطني للثورة ابتداء من سنة 1957 إلى غاية 1960، تحدثنا فيه عن الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة في القاهرة؛ ظروف انعقاده، أهم قراراته، و أرفقناه بدراسة نقدية لهذه القرارات، ثم تعرضنا إلى تأسيس الحكومة المؤقتة واجتماع العقداء العشرة في الفترة الممتدة من 11أوت إلى 9 ديسمبر1959، وتطرقنا فيه أيضا للاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة المنعقد بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960 بطرابلس وقمنا بمناقشة قراراته وتحليلها.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصصناه للحديث عن تطور نشاط المجلس الوطني للثورة 1961- 1962 تناولنا فيه الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية حيث حاولنا فيه إعطاء صورة واضحة عن ظروف انعقاده، قراراته بالإضافة إلى تحليل هذه القرارات، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني للثورة والتي تعتبر دورته الخامسة، لنصل بعد هذا إلى الاجتماع السادس والأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أو كما يسمى بالدورة المعلقة حيث تعرضنا لأهم قراراته وقمنا بنقدها وتحليلها لمعرفة انعكاساتها على مسار الثورة، وفي الأخير توصلنا إلى إعطاء صورة عن أزمة صيف 1962 وشرحها.

أما خاتمة هذا العمل فقد تضمنت إجابة عن الإشكالية المعالجة والتساؤلات المطروحة، وكذا الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال البحث في أجزائه المختلفة، إلى جانب ملاحق هذه الدراسة التي تكمل عمليا ومنهجيا البحث وتثريه أكثر.

وللإحاطة بحيثيات الموضوع وكمحاولة منا للوصول إلى إجابات شاملة عن التساؤلات المطروحة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي اجتهدنا في تنويعها وذلك في إطار الوقت الممنوح لنا لإنجاز هذا العمل، ومن أهم ما اعتمدنا عليه نذكر ما يلي:

- مذكرات بعض القادة السياسيين والعسكريين الذين سايروا الثورة وعايشوا أحداثها مثل: مذكرات الرئيس علي كافي، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، سعد دحلب المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، حيث شكلت في مجملها مصادر أساسية للبحث باعتبار أصحابها من صناع الحدث أو مشاركين فيه من موقع القيادة.
- كذلك ارتكزنا على جملة من الكتابات والمؤلفات التي تعد مصادر بالنسبة للموضوع من أهمها: محمد البجاوي الثورة الجزائرية والقانون، علي هارون خيبة الانطلاق وأزمة صيف 1962، محمد حربي جبهة التحرير الأسطورة والواقع، وقد ضمنها أصحابها مادة تاريخية غزيرة وتحليلات وتفسيرات على قدر كبير من الأهمية التاريخية.
- الكتابات الأجنبية:

- Lebjaoui MOHAMED, ***Bataille d'Alger ou bataille de l'Algérie.***

-Saad DAHLAB, ***Pour L'indépendance de L'Algérie.***

*- Ben youcef BEN KHADDA, L'****Algérie a l'indipendence.***

- الرسائل الجامعية: توفرت لدينا بعض الرسائل الجامعية كانت سندا لنا من بينها:

أ- عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية(1954-1962).

ب- حكيمة شتواح: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية.

ت- سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة سياسيا وتنظيميا من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس.

كما استعنا ببعض الجرائد والدوريات: جريدة المجاهد، جريدة أول نوفمبر.

عملنا هذا كأي بحث علمي تاريخي لا يخلو من الصعوبات والعوائق التي تواجه أي باحث منها:

- قلة المادة العلمية التي تتناول الموضوع بنوع من التحليل والمناقشة بعيدا عن السرد التاريخي.
- ضيق الوقت الممنوح لنا لإنجاز هذا العمل والذي يعتبر أكبر عدو لأي بحث جاد.
- صعوبة التنقل إلى مراكز ودور الأرشيف الوطني للحصول على الوثائق الأصلية الخاصة بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل وإخراجه بأحسن صورة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف البروفيسور "صالح لميش".

الفصل الأول:
مؤتمر الصومام وتأسيس أول مجلس وطني للثورة الجزائرية

أولا: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

1- ظروف انعقاده.

2- انعقاده.

3- قراراته.

ثانيا: تشكيل أول مجلس وطني للثورة الجزائرية1956

1- تشكيلة أول مجلس وطني للثورة الجزائرية.

2- صلاحياته.

3- القانون الأساسي للمجلس الوطني للثورة

أ- النظام الداخلي للمجلس.

ب- مكتب المجلس الوطني للثورة.

4- القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة.

خلاصة الفصل.

أولا: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

في اجتماع 23 أكتوبر 1954 نظرت لجنة الستة في التحضيرات النهائية لتفجير الثورة ومنها تحديد أول نوفمبر موعدا لاندلاع الثورة، وتسمية التنظيم السياسي الجديد باسم: جبهة التحرير الوطني(ج.ت.و) والتنظيم العسكري باسم:جيش التحرير الوطني(جيش.ت.و)، وتحرير البيان الذي يحدد إستراتيجيتها وأهدافها، ورسم حدود المناطق الخمسة. وقبل افتراق القادة الستة[1] تعاهدوا على إنجاح مهامهم، وتواعدوا على اللقاء في 11جانفي 1955 لتقييم الأحداث ورد الفعل الفرنسي.[2]

وقبل الحديث عن الهياكل التنظيمية التي تمخضت عن قرارات مؤتمر الصومام ونخص بالذكر هنا"المجلس الوطني للثورة الجزائرية" م.و.ث.ج (C.N.R.A) لابد من التطرق إلى الظروف التي أدت إلى انعقاده.

1- ظروف انعقاده:

جاء في بيان أول نوفمبر1954:«انسجاما مع المبادئ الثورية واعتبارًا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل في تحقيق هدفنا... إنّ هذه المهمة شاقة وثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلًا لكن النصر محقق».[3]

من هذا المنطلق استطاعت الثورة الجزائرية أن تحقق عدة انتصارات منذ اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954 إلى تاريخ انعقاد هذا المؤتمر السالف الذكر، وقد مرت بمراحل صعبة خاصة في بدايتها حيث تصاعد النشاط السياسي والعسكري للثورة وبدأت تتأثر الحياة السياسية في فرنسا بمشكلة الجزائر، وكثف

[1] وهم: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، ديدوش مراد، كريم بلقاسم.
[2] مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص19 وكذلك محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية**، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص70 وكذلك يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1980، ص318.
[3] **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)**، وزارة الإعلام والثقافة، مركب الطباعة بالرغاية، الجزائر، دون تاريخ، ص9.

المستعمر من عملياته العسكرية خاصة بعد مجيء روبير لاكوست[1] الذي تبنى سياسة التهدئة خلال سنة1956 الهادفة إلى ملاحقة الثوار وإبادة السكان وقد أعطى لاكوست آخر أجل لإتمام هذه السياسة شهر ماي 1956.

وفي هذه الأثناء انعقد مؤتمر الصومام في ظل ظروف خاصة محليا ودوليا لا يمكن تجاهلها عند الدراسة وفهم هذه الظروف يساعد على فهم وتحليل الكثير من القرارات التي انبثقت عنه باعتبارها تجسيدًا لواقع ثوري وتطورات سياسية وعسكرية فرضتها ج.ت.و من جهة والاستعمار الفرنسي من جهة أخرى[2].

ساهم البعد الجغرافي في انقسام القيادة بين الداخل والخارج وتفكيك النواة القيادية خاصة بعد استشهاد وغياب بعض القادة، فقد استشهد ديدوش مراد ورمضان بن عبد المالك نائب العربي بن مهيدي، واعتُقِل رابح بيطاط ومصطفى بن بولعيد[3]، واضطر العربي بن مهيدي إلى دخول التراب المغربي إثر عجزه عن شن عمليات عسكرية بوهران، كما لم يتمكن محمد بوضياف إحكام عملية التنسيق بين الداخل والخارج. أما قادة الثورة في الخارج فلم يكن بأحسن حال فكل واحد يعمل مستقلًا بجانب من النشاط دون تشاور أو تنسيق.[4]

كما كانت مشكلة التسليح والتموين تشكل عائقًا أمام تفعيل قدرات الجيش وتجنيد المناضلين وذلك رغم وعود الوفد الخارجي بقرب الفرج، وقد عاش بعض القادة تذمرًا شديدًا واستياء بسبب تأخر وصول الأسلحة ونقص التموين، وكذلك

---

[1] **روبير لاكوست:** (1898-1989)، وزير مقيم بالجزائر(1956-1958)، ولد في 5جويلية1898 في أزيرا، حاصل على ليسانس في الحقوق، دخل الوظيف العمومي تحت الاحتلال الألماني أسس حركة تحرير الشمال، عين وزيرا في حكومة ديغول1944إلى 1945، عين في 9 فيفري 1956 وزيرا مقيما بالجزائر من قبل صديقه قي موليي، كان يؤمن بالجزائر الفرنسية وعمل كل ما بوسعه للحيلولة دون استقلالها، استغل كل ما يخوله له قانون السلطات الخاصة التي صوت عليها البرلمان في مارس1956، فضرب في نفس الوقت الليبراليين الذين يمقتهم والغلاة الذين يشعر نحوهم بالسخط، ولكنه لا يستطيع الاستغناء عنهم، وسعى إلى تكميم الصحافة، وكثف من الأحكام بالإعدام والقمع، تحت مسؤوليته بدأت المقصلة تشتغل. ينظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية(1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 288.

[2] جمال يحياوي،«**الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام**»، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد5، الجزائر، 2001، ص129.

[3] حول اعتقال مصطفى بن بولعيد ينظر: منصورة حكيمة،«**مصطفى بن بولعيد**»، **الواصف**، العدد2، الجزائر، 2002، ص22.

[4] محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص258.

نقص الإمكانيات المادية المتمثلة في نقص المال لشراء السلاح[1] وضعف الإستراتيجية التي أدت إلى ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة.

في ظل هذه الظروف الحاسمة هندس زيغود يوسف لهجومات 20أوت 1955 بالشمال القسنطيني التي جاءت لتحقيق أهداف إستراتيجية للثورة وتم التخطيط لها وتنفيذها في تنظيم محكم لهذا حققت النتائج المرجوة منها، وكانت بمثابة انطلاقة جديدة للثورة حيث أثارت السلطات الفرنسية وأفجعت المستوطنين وأكدت التفاف الشعب الجزائري بثورته، وبذلك صدقت مقولة أحد رموز الثورة وقادتها الأوائل – العربي بن مهيدي– " ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب".[2]

حيث شهدت الجزائر أول استعراضٍ شعبي وقف في وجه الاحتلال الفرنسي في شكل التحام مع الثورة رغم جسامة التضحيات وخطورة المغامرة التي أقدم عليها زيغود يوسف[3] لفك الحصار عن الثورة في الأوراس.[4]

ولقد كان لأحداث 20 أوت 1955 مفعولاً كبيراً للوصول إلى عقد المؤتمر حيث اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري، وأدت إلى تطور العديد من العمليات العسكرية خاصة في المنطقة الخامسة وكانت دافعا قويا للمسؤولين لمحاولة التعرف على حقيقة الوضع بعد ذلك وتقييمه منذ انطلاق الثورة وتوضيح الرؤى المستقبلية.[5]

---

[1] للإطلاع أكثر على مشكلة التسليح ينظر: عبد الله مقلاتي ، **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية**، منشورات وزارة الثقافة، دار السبل، الجزائر، 2009، ص248.

[2] *Benjamin STORA, 20 Aout 1955 Récit Historique, Editions Dar Alabhat, Alger,p 91,92.*
و مصلحة البحوث والتوثيق، «**نتائج هجومات 20 أوت1955**»، **المصادر**،العدد3، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،2000، ص157.

[3] **زيغود يوسف:** ولد زيغود يوسف في 18 فيفري 1921 بقرية كوندي سمندو التي تحمل اسمه(زيغود)، انضم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية ألقي عليه القبض 1950 بتهمة انتمائه إلى المنظمة الخاصة ولكنه تمكن من الفرار من سجن عنابة في 1952، كان عضو في لجنة 22،وخلف ديدوش على رأس المنطقة الثانية في يناير 1955، استشهد في سبتمبر 1956 قرب سيدي مزغيش. ينظر: محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص191.

[4] طاهر جبلي، «**مسألة الإجماع حول مقررات الصومام**»، **جريدة المجاهد**، العدد 2126، 2000، ص13.

[5] أحمد بن نعمان، **جهاد الجزائر حقائق التاريخ ومغالطات الإيديولوجيا**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1988، ص133.

وهكذا فقد أعطت هجومات الشمال القسنطيني نتائج عديدة ومختلفة حتى تضمن استمرارية الثورة المسلحة حيث يذكر الصحفي الكاتب إيف كوريار في كتابه حرب الجزائر:«إنّ هذا الهجوم هو أول هجوم حقيقي لثورة الجزائر... دخلت ثورة الجزائر الآن مرحلتها النشيطة، سقطت الأقنعة، تطورت السياسات من الآن فصاعدا سيكون هناك قبل 20أوت وبعد 20أوت1955»[1]

وقد أشار عبان رمضان إلى أهمية التنظيم والانضباط في تسيير الثورة حيث قال:«...إن قوة الثورة لا تكمن في السلاح فقط، ولا في نوعيته ولا حتى في شجاعة الرجال وحدها، بل تكمن أساسا في قوة التنظيم والانضباط...».[2]

لقد امتلكت الثورة الجزائرية وفدا سياسيا للتمثيل الدبلوماسي من أمثال: أحمد بن بلة[3]، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف[4]، اتخذ هذا الوفد من القاهرة مركزا للدعاية، كما تم تأسيس اتحاد الطلبة الجزائريين(U.E.A) عام1955 الذي كان له تأثير كبير على مسار الثورة، ومع بداية1956 تأسس الإتحاد العام للعمال الجزائريين(U.G.T.A).[5]

---

[1] *Yvers COURRIERE, **La Guerre D'Algérie**, T2, le temps de lioperd, Edition rahma, Alger, 1992, p173.*

[2] حسيني عائشة، **«المنطقة الرابعة ومؤتمر الصومام أوت 1956»**، **المصادر**، العدد 12 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2005، ص244.

[3] **أحمد بن بلة:** ولد بمغنية يوم 25 ديسمبر 1916، ترأس المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950 بعد حادثة بريد وهران، اعتقل رفقة زملائه إثر حادثة اختطاف الطائرة،عين وزير في الحكومة المؤقتة الأولى ثم نائب لرئيس الحكومة في العهدتين الثانية والثالثة، انقلب عليه بومدين في 19 جوان 1965. ينظر: علي زغدود، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2007، ص103.

[4] **محمد بوضياف:** ولد سنة 1919 بالمسيلة، بدأ حياته النضالية في حزب الشعب أثناء الحرب العالمية الثانية، أصبح مسؤولا في ناحية سطيف 1946، ثم كلف 1947 بإنشاء المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة، وفي 1954 أسس مع بن بولعيد اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأنشأ جريدة الوطني، ألقي عليه القبض يوم 22 أكتوبر 1956 في الطائرة التي اختطفتها السلطات الفرنسية وبقي في السجن إلى وقف إطلاق النار، أثناء اجتماع م.و.ث.ج في جوان 1962 رفض محمد بوضياف الانضمام إلى المكتب السياسي، واتخذ موقف ضد استلام جماعة تلمسان الحكم بالقوة، وقصد تفادي حرب أهلية وافق على صلح 2 أغسطس 1962. أسس في 20 سبتمبر 1962 مع المناضلين الذين وفدوا من جيش وجبهة التحرير الوطني واتحاد العمال الجزائريين حزب الثورة الاشتراكية، كانت السلطة تنظر إلى هذه المبادرة بعين السخط، وتم اختطافه من طرف الشرطة الاشتراكية لبن بلة، حكم عليه بالموت من طرف حكومة بن بلة، وفي 1964 اضطر إلى مغادرة الوطن والعيش في المنفى. ينظر: محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، بعناية وتقديم عيسى بوضياف، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص130

[5] **الإتحاد العام للعمال الجزائريين:** برز إلى الوجود يوم 24 فيفري 1956 من قبل إدارة جبهة التحرير الوطني، نظم العمال العمال ووحدهم، كان على رأسه عيسات إيدير الأمين العام الأول للإتحاد، في يوم 28 جانفي 1957 رفع الإتحاد شعار الإضراب بالموازاة مع الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني، عند نهاية جانفي 1957 يتواجد البعض في

وكذلك ما جاء في شهادة بن يوسف بن خدة[1] أن عبان رمضان[2] يصرح باسم الثورة في الداخل قائلا:" لا تفاوض إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلالنا"، وتصرح بعثة القاهرة باسم الثورة في الخارج " التفاوض على أساس مجلس وطني تأسيسي"، وقد تفطن العدو لهذا التباين فبرر له عدم التفاوض أصلا لانعدام قوة سياسية تحظى بالشرعية القانونية ولديها كامل الحقوق في تمثيل السكان.

كما جرت عدة اتصالات بين أحمد بن بلة ومحمد الخامس في مدريد سنة 1956، واقترح هذا الأخير أن يكونوا قيادة موحدة لإبطال حجة الفرنسيين بعدم وجود ناطق رسمي للتفاوض والتكلم باسم للجبهة[3].

كما كان انعقاد مؤتمر باندونغ[4] عاملا مشجعا لتأخذ القضية الجزائرية مكانها الدبلوماسي على المستوى الدولي فقد طالبت الكتلة الأفروأسيوية بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة.

كل هذه الظروف والعوامل حتمت على ج.ت.و أن توحد وجهات النظر وأن ترسم خطة عامة تتلاءم مع الوضعية الجديدة التي وصلت إليها، ولتحقيق هذا الهدف سعى قادة الثورة لتحضير اجتماع وطني يضمهم جميعا لدراسة أوضاع

المعتقلات والسجون، بينما يتجه آخرون نحو الخارج لأداء عمل دبلوماسي أكثر منه نقابي، اغتيل عيسات إيدير وهو في السجن، كان دوره على التراب الوطني قد انقضى مع إضراب الثمانية أيام، وبعد وقف إطلاق النار سيتابع جيش التحرير الوطني عن قرب إعادة تنظيم النقابات. ينظر: إبراهيم العسكري، **لمحات من مسيرة الثورة الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث، الجزائر، د.ت، ص 126، وكذلك:عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 25-26.

[1] **بن يوسف بن خدة:** ولد في 1922 بالبليدة، عضو بحزب الشعب الجزائري، عُيِّن عضو في: لجنة التنسيق والتنفيذ (1956-1957)، أصبح وزير للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى في سبتمبر 1958، ثم رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة1961، توفي في 03 فيفري 2003 ينظر: محمد عباس، **رواد الوطنية**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 19.

[2] **عبان رمضان:** ولد في 10 جوان 1920 بمدينة الأربعاء ناث إراثن، تلقى تعليمه في مدينة البليدة، شارك في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الجيش الفرنسي، انخرط في حزب الشعب سنة 1945، تم إلقاء القبض عليه سنة1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة وسُجِن إلى غاية1955 أين التحق بالثورة التحريرية، أشرف على مؤتمر الصومام اغتيل سنة1957. للإطلاع أكثر ينظر:

*Benjamin STORA, **Dictionnaire Biographique de Militants Algériens**, ENP, P.P.A.MTLD, Edition L'harmattan, paris, 1985, p163. Et CHEURFI, op.cit, 21-22 .*

[3] فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل، القاهرة، 1984، ص192.

[4] **باندونغ:** باندونغ مدينة في أندونيسيا انعقد فيها أول مؤتمر دولي سجل حضور ديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني وذلك يوم 18 أفريل 1955، وقد شارك فيه 600 مندوب من إفريقيا وآسيا قاسمهم المشترك هو أنهم يمثلون دول متخلفة خرجت من الاستعمار وتعاني فقرا وسوء صحة وانتشار الأمية. للإطلاع أكثر ينظر: مالك بن نبي، **فكرة الأفرو-آسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ**، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط3، دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، 2001، ص81.

الثورة وتشريع ميثاق سياسي يحدد أهداف ووسائل الثورة ويعمل على إيجاد قوة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير العمل[1].

2- **انعقاده:**

إن الظروف سالفة الذكر هي التي جعلت قيادة الثورة تتخذ قرار بعقد أول مؤتمر وطني لوضع قاعدة أساسية تقوم عليها استراتيجية العمل الثوري، وفي هذا الصدد قال ابن طوبال:" قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية...منذ شهر أفريل 1956".

ومنذ ذلك التاريخ شرع القادة في الإعداد للمؤتمر فجرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقادتها؛ حيث قام زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني) ببعث رسائل إلى قادة المناطق يقترح فيها عقد مؤتمر وطني يهدف إلى دراسة التجربة العسكرية وتوحيد العمل العسكري والسياسي، ووضع إستراتيجية جديدة للثورة[2]، فتلقى زيغود يوسف جوابا بالموافقة لكل من كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة وعمر أوعمران قائد المنطقة الرابعة ونائبه عبان رمضان بواسطة الطالب رشيد عمارة.[3]

واقترح منطقة بوزعرورة[4] بالقبائل مكانا للاجتماع لكن ظهرت صعوبات حالت دون عقده هناك خاصة بعد وصول الرسالة من المنطقة الأولى تتضمن خبر مأسوي عن استشهاد مصطفى بن بولعيد.[5]

---

[1] سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، دراسة تحليلية حول تاريخ الجزائر، تر، محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، الجزائر، 2002، ص90.

[2] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري من1946-1962**، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص99.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 391.

[4] *Saad DAHLAB, **Pour L'indépendance de L'Algérie**, Editions DAHLEB, Alger, 1990, p49. 50.*

[5] للمزيد من التفاصيل عن هذه القضية ينظر: أحمد شقرون،**«عملية كانتات»** ، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد7، نوفمبر 2005، ص189.

وبعد الاتصالات والمداولات تقرر عقده في منطقة البيبان[1] ببرج بوعريريج لكن على إثر اشتباك الوفد القادم من العاصمة بمشدالة وفرار البغل الذي كان يحمل بعض وثائق المؤتمر لمعسكر العدو. تقرر نقل الاجتماع إلى الضفة اليسرى لوادي الصومام التي يشرف عليها عميروش[2]، واختيرت قرية إيفري[3] أوزلاقن قرب مدينة أقبو غرب بجاية كمقر للمؤتمر.

لم يكن اختيار هذا المكان عشوائيا وإنما كان نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها:

- وجود المكان في منطقة حصينة أو محاذية للغابة أكفادو الكثيفة والتي لها اتصال بغابة جرجرة وجبالها.
- كانت قرية إيفري أوزلاقن في تلك الفترة منطقة هادئة لم تحدث فيها أية عملية حربية لعدة أشهر مما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة ولا علاقة لها بالثورة.

أما عن اختيار 20أوت لعقد المؤتمر لكونه يوافق ثلاث مناسبات هامة:

1. انتفاضة 20أوت 1955 التي عمت الشمال القسنطيني.
2. تزامن ذكرى نفي الملك محمد الخامس من المغرب يوم 20 أوت 1954 إلى جزيرة مدغشقر.
3. قرب انعقاد الدورة العاشرة للأمم المتحدة في أكتوبر1955.

افتتح المؤتمر أشغاله يوم الثلاثاء 14أوت1956 لينتهي يوم 23أوت وذلك بمشاركة معظم قادة الثورة، غير أنه تخلف عن حضوره كل من قادة منطقة

---

[1] *Mabrouk BELHCINE,* ***La Courier(Alger- le Caire) 1955-1956****, et le congrée de la soumam dans la révolution , casbah, Alger, 2000, p114,115.*

[2] **العقيد عميروش:** ولد في 31 أكتوبر 1926 بتيزي وزو، مناضل في المنظمة الخاصة، تولى آيت حمودة المدعو عميروش قيادة الولاية الثالثة وعمره لا يتجاوز الثلاثين، كلف بالسهر على انعقاد مؤتمر الصومام، ذهب لملاقاة سي الحواس يوم 28 مارس 1959 للانتقال إلى تونس من مواجهة مع الحكومة المؤقتة، التقى الرجلان في منطقة جبل ثامر إلى الجنوب الشرقي من بوسعادة، تمت محاصرتهما من طرف الجيش الفرنسي، سقط قائدا جيش التحرير الوطني في ساحة الشرف بعد معركة غير متكافئة مع الجيش الفرنسي. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص247 ، وكذلك شوقي عبد الكريم، **دور العقيد عميروش في الثورة التحريرية 1954- 1962**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص171.

[3] **إيفري:** تقع قرية إيفري في وادي الصومام بلدية أوزلاقن في دائرة أقبو ولاية بجاية ينظر: ،**«إيفري مقر الصومام 1956»، مجلة الرؤية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد2، السنة3، الجزائر، 1997، بطاقة رقم 6.

الأوراس (النمامشة)وسوق أهراس والصحراء[1]، كما لم يحضر ممثلو الخارج في هذا الاجتماع. أما بالنسبة لاتحادية فرنسا فلم تكن مهيكلة آنذاك[2].

وكانت قائمة من حضر المؤتمر كالآتي:

المنطقة الثانية: مثلها زيغود يوسف، لخضر بن طوبال نائب عمارة مصطفى، إبراهيم مزهودي.

المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم[3] ونوابه محمدي السعيد، عميروش آيت حمودة، قاسي.

المنطقة الرابعة: عمر أو عمران، صادق دهيليس أحمد بوقره.

المنطقة الخامسة: محمد العربي بن مهيدي الذي مثل المنطقة الخامسة دون أن يستجيب نوابه[4]، ترأس الاجتماع بن مهيدي وعُيِّنَ عبان رمضان الذي كان يمثل الجزائر العاصمة من الناحية السياسية مقررا ومحررا للّوائح[5].

وقد استمرت المداولات أسبوعا وكان جدول الأعمال يتضمن عدة نقاط أساسية تمحورت حول المواضيع التالية:

1. شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع.
2. تقديم تقارير عن كل المناطق التي ستصبح ولايات بعد المؤتمر.

أ- تقرير نظامي: عن كيفية التقييم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

ب- تقرير عسكري: عدد المناضلين والمجاهدين والوحدات ونظام تركيبها، الأسلحة.

---

[1] فتحي الديب، المصدر السابق، ص245 . وكذلك:
*Mohamed HARBI, **Les Archives de la révolution Algérienne**, jeune afrique, paris, 1981, p160.*

[2] إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث(1830-1962)**، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2006، ص171.

[3] **كريم بلقاسم:** من مواليد 16 ديسمبر 1922 في ذراع الميزان، انضم إلى حزب الشعب الجزائري كان متهما بقتل أحد حراس الغابات والتحق بالجبل عام 1947، قبل الثورة كان منظما للمصاليين، للإطلاع أكثر ينظر: محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا**، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007، ص 73-74.

[4] مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج(الجزائر، القاهرة) 1954-1962**، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص53.

[5] يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962**، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص75.

ت- تقرير عن المالية: المداخيل والمصاريف المتبقية في الصندوق.

ث- تقرير سياسي: عن معنويات المجاهدين والشعب.

3- القاعدة السياسية والنشرات المقررة.[1]

4- التوحيد:

أ_ توحيد النظام وتقييم المناطق: وتعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء التغييرات عن القيادات.

ب- توحيد عسكري: في الوحدات والرتب العسكرية والأوسمة والمرتبات والمنح العائلية.

ج-توحيد سياسي: المرشدون السياسيون ومهامهم.

ح-توحيد إداري: مجلس الشعب[2].

5 - الهيئات المسيرة : المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.

6- جيش التحرير الوطني الألفاظ المستعملة: "المجاهد"،"المسبل"،"الفدائي"، المرحلة الحاضرة، الهجمات، والإكثار من العمليات العسكرية.

7- العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني،العلاقة بين الداخل والخارج وخصوصا بين تونس و المغرب و فرنسا.[3]

8- نظام العمل عسكريا و سياسيا ووسائله المادية، إيقاف القتال.

9- مواضيع مختلفة؛الأوراس، القبائل، وغيرهما.[4]

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص136.

[2] المرجع نفسه، ص136.

[3] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص236.

[4] للإطلاع أكثر ينظر: أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص137،136.

3- قراراته:

لقد اغتنمت (ج ت و)أول فرصة أتيحت لها في اليوم العشرين من شهر أوت 1956 لعقد مؤتمر الصومام الذي كان منتظرا إقامته في بداية 1955. وضبطت جدول أعماله في نقطتين اثنتين:

- إثراء بيان الفاتح من نوفمبر 1954.
- تعيين القيادة العليا التي تناط بها مسؤولية مواصلة الكفاح من أجل استرجاع السيادة الوطنية وتدارك النقائص خاصة فيما يتعلق بالتمويل وضعف الاتصال.[1]

واستطاع المؤتمرون أن يتعرفوا على حقيقة الوضع بالجزائر من خلال التقارير السياسية والعسكرية التي قدمها قادة المناطق وأن يتوصلوا إلى نتائج ايجابية ويقيموا نظاما متكاملا يمكن تلخيصه فيما يلي[2]:

1- إنشاء تنظيم إداري جديد بالجزائر: يتمثل هذا التنظيم في تقسيم الجزائر إلى ست ولايات بدل من مناطق، وإقامة مناطق في كل ولاية على أن تقسم المناطق إلى عدة قسمات، وتتجسد السلطة في مجلس كل ولاية الذي يترأسه عقيد وأربعة ضباط برتبة رائد في الجيش، وكل منهم مسؤول عن قطاع معين هناك:

- مسؤول سياسي.
- مسؤول عن العمليات العسكرية.
- مسؤول عن الاستعلامات والاتصال.
- مسؤول عن التموين.[3]

وقد تم اعتماد الجزائر العاصمة مقر ج.ت.و واعتبارها منطقة مستقلة[4] عن باقي الولايات، والهدف من هذا التقسيم هو التحكم الجيد في كل النشاطات

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1956)**، ج2، إتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1994، ص51.

[2] زهير إحدادن، **المختصر في تاريخ الثورة(1954-1962)**، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ت، ص25.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص349.

[4] **المنطقة المستقلة ذاتيا بالجزائر العاصمة**:(ZAA) هيكلة لجبهة التحرير الوطني(FLN)، جيش التحرير الوطني(ALN) أنشئت على إثر مؤتمر الصومام، تختص فقط بالعاصمة أما التقسيمات الإقليمية الأخرى فقد سميت ولايات وهي ست، والمنطقة المستقلة ذاتيا بالجزائر العاصمة كانت مهيكلة قبل إضراب الثمانية أيام1957 حسب شهادة بن يوسف

والتحركات وتوفير نوع من التعاون وللتنسيق بين مختلف أنحاء القطر الشاسع[1].

2- التنظيم العسكري الجديد: بالنسبة للوحدات العسكرية فقد تقرر إقامة مقاييس عسكرية موحدة ل:ج.ت.و وهي كالآتي:

- الكتيبة تتكون من 100 مجاهد.
- الفرقة تتكون من 35 مجاهد.
- الفوج يتكون من 11مجاهد.

أما الرتب العسكرية فهي مألوفة في جميع جيوش العالم: مساعد، مساعد أول، ملازم، ملازم أول، ملازم ثاني، ضابط أول، ضابط ثاني، صاغ أول، صاغ ثاني.

3- التنظيمات السياسية: تناولت التنظيم السياسي بالشكل التالي:

أ- المحافظون السياسيون: ومهامهم الأساسية تتمثل في تنظيم وتثقيف الشعب وما يتصل بالدعاية والأخبار والتوجيه والحرب النفسية[2] بغية دحض أكاذيب الفروع الإدارية المختصة[3]، وبذلك رسمت وظيفة المحافظ السياسي وجعلها أساسية بالنسبة لمسار للثورة.

بن خدة عضو ل.ت.ت الأولى، قسمت إلى ثلاث نواح إقليمية، وهي مرتبطة تنظيميا باللجنة التنسيق والتنفيذ(C.C.E) حيث كان ثلاثة من أعضائها يشرفون عليها مباشرة (عبان رمضان، بن مهيدي، بن خدة). كانت تعمل على أساس فرعين متمايزين لكنهما متكاملان؛ الفرع السياسي والفرع العسكري، كل فرع يتوفر على قيادته الخاصة. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص349-359.

[1] *André MANDOUZE, **La révolution Algérienne par les textes des FLN**, Francois Maspero, éditeur, paris, 1961, p15.*

[2] **الحرب النفسية:** إن مصطلح الحرب النفسية يدرس ضمن تخصص علم النفس الاجتماعي وعلم النفس التربوي على حد سواء وقد عرف تطورا مشهودا نتيجة التطورات التي شهدها العالم وبشكل دقيق خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ولا يزال إلى اليوم يعرض بعض التدقيقات المستعلمة في الحرب النفسية من حيث تطورها. ينظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص299.

[3] **المصالح الإدارية المختصة:**هي مجموعة من المصالح الإدارية والمدنية والعسكرية في آن واحد، وقد تم إنشاؤها بعد انهيار النظام الإداري القديم المتمثل في المكاتب العربية التي انهارت سنة1871، يقودها ضباط فرنسيون يعرفون باسم ضباط الشؤون الأهلية المتكونين في معاهد متخصصة في الشؤون الجزائرية، ينظر: وردة بورزق، صليحة صالحي، **الاستخبارات والاستعلامات أثناء الثورة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، بيرم كمال ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013/2012، ص24.

ب- المجالس الشعبية للدواوير: تتكون من مسؤول وأربعة أعضاء ينتخبون بكل حرية وديمقراطية من طرف الجماهير الشعبية، وهم مكلفون بالمال والتموين والأخبار والأمن ويساعدهم مسؤولي المداشر، وهي مبادرة ذاتية اعتمدت لاحقا في تنظيم وتأطير الشعب في وثيقة الصومام التي استوحت منه الهيكل التنظيمي للثورة وعممته على المستوى الوطني بعده[1].

ج - المجلس الوطني للثورة: يعتبر الهيئة العليا للثورة يتكون من 34 عضو منهم 17 دائمون و17 مؤقتون وقد نشرت أسماؤهم مجلة المجاهد نوفمبر 1956، يجتمع المجلس مرة في السنة وقد كان بمثابة برلمان الشعب الجزائري، وكان يعقد اجتماعاته بمدينة طرابلس،[2] وهو الوحيد الذي يستطيع إيقاف القتال أو الدخول في مفاوضات، واحتفظ المؤتمر للجبهة بالحق الحصري للتكلم الجزائر[3].

ثانيا: تشكيل أول مجلس وطني للثورة الجزائرية 1956

لقد كان مؤتمر الصومام 1956 في حقيقة الأمر وجوهره المؤتمر الوطني التأسيسي لسلطة قيادة الثورة ومؤسساتها الثورية البرلمانية والسياسية والإدارية والعسكرية والمدنية وعلى رأسها المجلس الوطني للثورة الجزائرية كمؤسسة برلمانية سياسية ثورية ديمقراطية[4]، وقد وضعت على عاتق المجلس الوطني للثورة أن يحقق تمثيل الشعب على أوسع نطاق وأصدق صورة ممكنة[5].

1- تشكيلة أول مجلس وطني للثورة الجزائرية

الملاحظ هنا أن هذا المجلس ضم بداخله مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الجزائرية قبل الثورة، وضم

---

[1] محمد عباس، **اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف**، دار هومة، الجزائر، 2001، ص190.

[2] عبد المالك مرتاض، **معجم مصطلحات الثورة الجزائرية**، مطابع مؤسسة الكرمة، الجزائر، دون تاريخ، ص105.

[3] محمد حربي، **جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داعش، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص154.

[4] محمد كشود، **«المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية في تنظيم سلطة قيادة الثورة»، مجلة الفكر البرلماني**، إصدار مجلس الأمة، ص22.

[5] محمد البجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، ترجمة علي الجنش، دار اليقظة العربية، 1965، د.م، ص1.

أربعة من المركزيين واثنان من العلماء واثنان من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وتسعة من الثوريين الذين كانوا من مجموعة 22 والمنظمة الخاصة.

وعن كيفية تعيين هؤلاء الأربعة والثلاثين عضو يقول مصطفى هشماوي أنه أرفق اقتراح عبان رمضان، ولا يستبعد علم كريم بلقاسم لتقسيم القيادة بقائمة بثلاثين اسم كما أن العربي بن مهيدي كانت بين يديه الرسالة الموجهة من البعثة الخارجية وهي تحدد القيادة باثنتي عشر عضو تربطهم بوظائف محددة، لكن عبان رمضان اعترض على دراسة ذلك الاقتراح متهما أصحابه بتهم مشينة وأخذ الكلمة بوضع توطئة لقائمة ولا يستبعد أن تكون تلك القائمة قد حظيت بموافقة كريم بلقاسم، وأظهر وفد الولاية الثانية بعض الاشمئزاز، إلا أنه لم يظهر ذلك علانية لأنه كان لا يزال تحت صدمة الهجوم العنيف الموجه له من قِبَل عبان على أحداث 20 أوت 1955 والتي كانت على حد تعبيره" مساس بقداسة الثورة"[1].

وقد كانت تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية موزعة على الشكل التالي:

أولا: الدائمون:

1- حزب الشعب الجزائري أو حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

أ- قادة أول نوفمبر: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط.

ب- قادة الولايات: زيغود يوسف، أوعمران.

ت- الوفد الخارجي: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، خيضر.[2]

ث- من المركزيين: بن يوسف بن خدة، امحمد يزيد.

[1] مصطفى هشماوي، **«تحديات مؤتمر الصومام»**، **مجلة أول نوفمبر**، العدد164، ص25.
[2] محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص375.

ج- من المناضلين البارزين: محمد الأمين دباغين، عبان رمضان، عيسات إيدير.

2- حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: فرحات عباس.

3- جمعية العلماء: أحمد توفيق المدني.

ثانيا: الإضافيون:

1- من المركزيين: سعد دحلب، صالح الوانشي، عبد المالك تمام، عبد الحميد مهري، الطيب الثعالبي.

2- من نواب قادة الولايات: لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمدي السعيد، علي ملاح.

3- حزب الإتحاد الديمقراطي: أحمد فرنسيس.

4- جمعية العلماء: إبراهيم مزهودي.

5- من المنظمات الوطنية:

أ- الإتحاد العام للعمال الجزائريين: نائب عيسات إيدير.

ب- إتحاد الطلبة: محمد بن يحي ونائبه.

6- عناصر حرة:

أ- من نواب قادة الولايات: نائب مصطفى بن بولعيد وسليمان دهيليس.

ب- شخصيات مستقلة: محمد البجاوي(شيوعي سابق).[1]

2- صلاحيات المجلس الوطني للثورة:

يعتبر مؤتمر الصومام هو المؤتمر الأول للثورة الجزائرية والذي تقرر عنه تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبالتالي كان من المستحسن أن يكون مؤتمر الصومام منفردا في نوعه وقراراته ونتائجه[2].

---

[1] نفسه، ص376.

[2] عبد المجيد قدور، **مسيرة الثورة التحريرية في كتابات المؤرخ يحي بوعزيز**، ط1، البحوث والدراسات المقدمة في الملتقى الوطني ليومي7-8 ربيع الأول 1435ه الموافق لـ: 8-9 جانفي 2014، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص282.

وقد عبّرت المادة 23 من القانون الأساسي لـ: ج.ت.و التي تنص على أن م.و.ث هو بمثابة الهيئة العليا للجبهة في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر الوطني، والمستخلص من هذه المادة هو ازدواجية الوظيفة لهذا المجلس، فهو من جهة يمثل السلطة التشريعية للدولة الجزائرية المستعمرة، ومن جهة أخرى يعتبر بمثابة لجنة مركزية لـ: ج.ت.و[1].

ومن أهم صلاحيات المجلس الوطني للثورة ما يلي:

- للمجلس الوطني للثورة السلطة التأسيسية للهيئات والمؤسسات والأجهزة التي يحتاج إليها العمل الثوري في الداخل والخارج، وفي كافة المجالات، ويقوم بإدارة حركة الثورة سياسيا وعسكريا واجتماعيا.[2]

- إن م.و.ث هو المؤتمن على السيادة الوطنية وحارسها ما استمرت الحرب، وله مؤقتا صفة المجلس التأسيسي وصلاحيته التشريع ومراقبة الحكومة إلى أن تتحرر أرض الوطن، وهو يمنح الحكومة ثقته وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين ويرسم سياسة الحكومة التي ينبغي عليها أن تطلعه على ما قامت به من أعمال في كل دورة.

- يمثل الهيئة الوحيدة التي لها الحق أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد؛ فهو يصادق بأغلبية الثلثين من الحاضرين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الحكومة مع الدول والمنظمات الدولية وفتح المفاوضات مع العدو.[3]

- كما أنه هو المسؤول عن توجيه وإعداد السياسة الداخلية والخارجية لـ: ج.ت.و وبالنظر إلى الصلاحيات التشريعية التي أوكلت إليه في الإشراف على الأداء

---

[1] إبراهيم الونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962**، دار هومة، الجزائر، د.ت، ص71.

[2] أزغيدي محمد لحسن،**« مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني جزائري»**، **مجلة النائب**، عدد خاص،2004، ص106.

[3] مصطفى هشماوي، **«تحديات مؤتمر الصومام»**، المرجع السابق، ص25.

السياسي والعسكري للثورة، يعتبر هذا المجلس في أعلى مستويات قيادة الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1956-1962.[1]

- يجتمع المجلس الوطني في دورة عادية مرة واحدة في السنة بدعوى من مكتب المجلس الوطني للثورة، ويدعى إلى دورات استثنائية بناءا على طلب ثلثي أعضائه أو بطلب من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

3_ القانون الأساسي للمجلس الوطني للثورة:

أ- النظام الداخلي:

إن المجلس الوطني هو الجمعية صاحبة السيادة يقرر نظامه الخاص الذي يضبط أعماله ونظام التصويت، والوكالة وإجراءات الانضباط والتأديب، لكن بعض الترتيبات التي توجد عادة في النظام الداخلي لجمعية ما قد أدخلت في صلب الدستور النظامية كما أن تعديلها يخضع للقوانين الدستورية ومن ذلك نص المادة 14 من النظام الأساسي للهيئات المؤقتة على أن: " الاشتراك في المناقشات أمر مطلوب من كافة الأعضاء وعند كل تصويت لا يقبل الاستتكاف مطلقا".

وقد مر بنا أن الأعضاء الذين يمتنع عليهم الحضور يمكنهم توكيل أحد زملائهم لتمثيلهم، وهذا معناه أن مقررات المجلس تتخذ بالإجماع من حيث المبدأ.

ب- مكتب المجلس الوطني للثورة:

تعالج المواد من 19 إلى 21 مكتب المجلس المؤلف من ثلاثة أعضاء والذي تعينه الجمعية لفترة عدم الانعقاد وتجدده عند كل دورة. إن المكتب هو الذي يدعوا المجلس للانعقاد سواء في دورته العادية أو الاستثنائية وذلك بناءا على طلب الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية أو طلب الثلثين من أعضائه.

---

[1] حكيمة شتواح ، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: عبد الحميد زوزو، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 2001/2000، ص.

[2] محمد البجاوي، المصدر سابق، ص146.

ومما يستدعي النظر بصورة خاصة تلك الأهمية الأساسية التي تعيرها المادة 21 لهذا المكتب حين تقرر ما يلي:« يعطي المكتب رأيه في كل قضية تعرض عليه إذا طلبت منه الحكومة ذلك حسب الأصول ورأى موجبا ذلك، ولكن رأي المكتب غير ملزم للمجلس الوطني، ويستطيع المكتب إذا رأى ذلك مجديا أن يشعر الحكومة بكل وضع خاص وكذلك بسائر المقترحات المفيدة».[1]

4- القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة:

عند الرجوع إلى مواد القانون الأساسي ل:ج.ت.و التي أقرها (CNRA) في مؤتمر الصومام فنجد أن المواد 23 إلى غاية المادة 37 كلها تتعلق ب: م.و.ث وقد جاء فيها ما يلي:

المادة 23: إنّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن المؤتمر الوطني و المسؤول أمامه يعد الهيئة العليا ل:ج.ت.و في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر.[2]

المادة 24: تركيب المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعدد أعضائه وطرق تعيينهم كل ذلك من اختصاص المؤتمر الوطني.

المادة 25: أن م.و.ث:

- يصوت على نظامه الداخلي و يحدد شروط عمله.
- يطبق قرارات المؤتمر.
- يصوت ويناقش على ميزانية ج.ت.و.
- يعين على التساوي من داخله لجان التأديب والمراقبة الإدارية والمالية وأي لجنة أخرى للتحقيق.

[1] محمد البجاوي: المصدر السابق، ص 148.
[2] **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني**، وزارة الإعلام والثقافة، مركز الرغاية، الجزائر، 1979، ص113.

المادة 26: يحدد ل:(CNRA) كل أشكال عمله وطرق تصويته والتصويت السري في كل المسائل المتعلقة بالأشخاص.[1]

المادة 27: كل عضو في(CNRA) له الحق في عرض أي اقتراح أو أي تقرير يتبع اختصاصه على المجلس وإبلاغ كل الأعضاء بالأمر المعروض وهو أمر إجباري.

المادة 28: أن م.و.ث.ج الحالي هو الهيئة العليا للثورة حتى انعقاد المؤتمر ويجب أن يعمل ثلثاه على الأقل داخل الوطن.

المادة29: أن (CNRA) له الحق إذا لزم الأمر في توسيع عدد أعضائه أو إتمامهم بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين.

المادة30: إنّ الأشياء المشتريات أو المكتسبة أثناء الثورة قد سلمت حاليا للدولة الجزائرية التي تسهر عليها و م.و.ث.ج هو وحده الذي له صلاحية اتخاذ أي قرار بشأنها والتصرف فيها في انتظار انعقاد المؤتمر الوطني.

المادة 31: مشاركة كل الأعضاء في المناقشات داخل(CNRA) مطلوبة والامتناع عن التصويت غير مقبول.

المادة 32: في حالة حدوث مانع مبرر مطلوب ومقبول من (CNRA) يستطيع كل عضو أن يوكل أحد زملائه بواسطة توكيل شخصي مكتوب.

المادة33: (CNRA) له الحق في استدعاء أي مناضل أو مسؤول أو خبير لسماع أقواله إذا كانت من شأنها أن تثير مناقشاته.

المادة 34: لا يمكن ل (CNRA) أن يتخلى عن سلطاته القانونية مهما كانت الظروف إلا لصالح المؤتمر الوطني.

المادة 35: يعين (CNRA) مكتبا مكونا من ثلاثة أعضاء فيما بين دوريه، وهذا المكتب قابل للتجديد في كل دورة.

المادة 36: هذا المكتب مكلف باستدعاء (CNRA) في دورة عادية أو دورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضاء المجلس.

[1] بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني**، ط3، دار النفائس، الجزائر، 1999، ص212-213.

المادة 37: يحدد النظام العام للتأديب الذي أصدرته اللجنة التي أنشأها (CNRA) الأخطاء والعقوبات وطريقة الحكم عليها.[1]

[1] بسام العسلي، جبهة التحرير، المرجع السابق، ص213-214.

خلاصة الفصل:

تعتبر المرحلة الممتدة من 1954-1956 مرحلة هامة في تاريخ الكفاح المسلح في الجزائر فقد عرفت الثورة تطورات حاسمة توجت بهجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، واعتبرت بمثابة انطلاقة جديدة للثورة الجزائرية وسببا من أسباب انعقاد مؤتمر الصومام الذي يعد انتصارا عظيما للثورة الجزائرية فقد أرسى تنظيما سياسيا محكما وخلق جيش نظامي، وخرج بقيادة وطنية موحدة قادرة على الإشراف وتنسيق المواقف.

كما تبين لنا من خلال دراسة هذا الفصل أن أكبر نتيجة حققها المؤتمر هو الخروج بإنشاء هياكل تنظيمية، سياسية، إدارية، عسكرية كالمجلس الوطني للثورة الذي يعتبر بمثابة مؤسسة برلمانية سياسية قيادية عليا للثورة، ولا يسعنا سوى الإقرار بأن النتائج الإيجابية لمقررات الصومام بما يتعلق بالتنظيم السياسي والهيكلة العسكرية وتشكيل الهيئات القيادية وتحديد طبيعة العلاقات مع الجماهير كانت أكبر بكثير من الانعكاسات السلبية.

لقد أخرج مؤتمر الصومام الآداء الثوري من المبادرة الفردية إلى العمل الجماعي الموجه وألغى ميزة الاستقلال الذاتي التي اتسمت بها المناطق التاريخية الخمسة وقيادة الوفد الخارجي عندما تمكن من إخضاع كل الأطراف إلى قيادة وطنية مركزية اتخذت من العاصمة مقرا لها.

الفصل الثاني:

تطور نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية من خلال اجتماعاته (1957-1960)

أولا: اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 20 أوت 1957

1- ظروف انعقاده.

2- انعقاد الاجتماع وقراراته.

3- مناقشة قراراته.

4- انعكاس هذه القرارات على الثورة.

ثانيا: اجتماع تونس 11أوت- 9 سبتمبر1959

1- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2- اجتماع العقداء العشر.

ثالثا: اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس 16 ديسمبر1959- 18 جانفي 1960

1- ظروف انعقاده.

2- انعقاد الاجتماع وقراراته.

3- مناقشة قراراته.

خلاصة الفصل.

أولا: الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة 20-28 أوت 1957.

شكلت دورة م.و.ث.ج الثانية بما اتخذته من قرارات محطة حاسمة في تاريخ الثورة التحريرية، وقد تمخض عنها إعادة النظر في هيكلة وتشكيل بعض الهيئات القيادية من أجل إعطاء نفس جديد للثورة وتبني استراتيجية عمل جديدة، فيا ترى ما هي ظروف انعقاد هذه الدورة ؟ وفيما تتمثل أهم قراراتها؟ وكيف انعكست هذه القرارات على تطور الثورة؟

1- ظروف انعقاده:

من أهم الأحداث التي أعقبت انعقاد مؤتمر الصومام نذكر:

أ- تمكن قوات الاحتلال من اغتيال زيغود يوسف قائد الولاية الثانية في 23 ديسمبر 1956 وعين مكانه بن طوبال، وقد اشتدت المعارك في هذه الفترة[1].

ب- أما في الولاية الرابعة فقد تغيرت القيادة بتعويض دهيليس بالقائد أوعمران على رأس الولاية وهذا بعد توجه الأخير في مهمة خاصة. ورغم النجاح الذي حققه مؤتمر الصومام إلا أنه وجهت له عدة انتقادات بسبب القرارات الصادرة عنه والمتمثلة في:

- أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، وهذا ما زاد في تأزم الأوضاع وتصلبها ليفتح المؤتمر عهد من الصراعات حول تولي السلطة خاصة بين كل من عبان رمضان وابن بلة والوفد الخارجي، وهو صراع السياسيين والعسكريين حول أسبقية وأحقية أحدهما على الآخر في تسيير شؤون الثورة، إلا

[1] فرحات عباس، **تشريح حرب**، تر: أحمد منور، وزارة المجاهدين، الجزائر، دون تاريخ، ص187.

أن حادثة اختطاف الطائرة المقلة للوفد الخارجي في 22 أكتوبر1956[1] قد ساهمت في تقليص حدة الصراع على الزعامة بين قادة الثورة.[2]

ولكن هذا لم يمنع ل.ت.ت من مباشرة تجسيد المقررات المصادق عليها في مؤتمر الصومام وذلك يعني تبني استراتيجية عمل جديدة تم تسطيرها في مؤتمر الصومام وتختلف عن المرحلة السابقة وقد وضعت نصب أعينها ثلاثة أهداف استراتيجية:

1- تجسيد مقررات الصومام.

2- الإشراف على كامل شؤون الثورة.

3- خوض معركة في مدينة الجزائر كفيلة وحدها بأن تحسم الصراع ضد العدو من أجل الاستقلال.[3]

وهذا ما دفع بفرنسا إلى المسارعة برمي كل ثقلها اتجاه الشريط الحدودي، بالإضافة إلى الحشود العسكرية ومختلف المعدات الحديثة، حيث قامت في ظرف سنة من صيف1956 إلى سبتمبر1957 بإقامة حزام من الأسلاك المكهربة[4]

[1] أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، والصحفي مصطفى الأشرف.

[2] الطاهر آيت حمو، **رجال صنعوا التاريخ**، ط1، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص82. وكذلك
*Benjamin STORA, Zakiya DAOUD, **Ferhat abbas- une autre Algerie**, édition casba, 1995, p266.*

[3] عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة، المرجع سابق، ص93.

[4] **الأسلاك المكهربة:** يقصد بها خطا موريس وشال حيث تعود فكرة إنشائها إلى الجنرال فانكسام قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتم بسبب هزيمة فرنسا في ماي 1954ة طبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد أندري موريس وهو خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية التونسية المغربية، أما خط شال فهو يمتد خلف خط موريس من الناحية الشرقية، والمسافة الفاصلة بين الخطين تتسع حينا وتضيق في بعض الأحيان حيث تتراوح بين 9 و 70 كلم. للإطلاع أكثر ينظر: جمال قندل، **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة التحريرية 1957- 1962** ، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص ص 50- 90. وكذلك: عبد المجيد عمراني، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962**، مطبعة دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1995، ص 117- 118.

وقدمت له دعاية واسعة النطاق بحيث اعتبرت هذا الانجاز ابتكار جديد وكفيل بالقضاء على التمرد وهذا ما يفسر لنا حماس الساسة العسكريين بهذا المشروع[1].

لقد شهدت نهاية جانفي 1957 بداية معركة الجزائر وقام الجيش الفرنسي – المظليون– بمهام الشرطة واستعملوا كل أنواع التعذيب والتنكيل بالمدنيين واحتلوا القصبة ومارسوا القمع بمختلف أشكاله[2] وهو بأمر من رئيس الحكومة الفرنسية (قي موليه) والمفوض العام (لاكوست) الذين منحا كامل السلطات للجنرال (ماسو)[3] باستعمال كل الوسائل للقضاء على معركة الجزائر[4]، وكان ذلك يعني إطلاق سراح يد العسكريين استباحة العاصمة دون قيود وهذا ما دفع ل.ت.ت إلى اعتبار ذلك عاملا مشجعا للمضي نحو الإضراب الذي بلا شك سيستقطب تلك القوات نحو العاصمة، حيث بدأ الإضراب في أول أيام الأسبوع (الاثنين 28 جانفي) وكان ناجحا من يومه حيث بدت المحلات مغلقة، والشوارع فارغة، ولفتت الصحافة الاستعمارية ذاتها نظر العالم لهذا الإضراب الشامل والمدهش تهديده في استعمال القوة في فتح أبواب المحلات وجلب العمال من بيوتهم، وهذا ما كان مستهجنا وزاد في تمسك الجزائريين بقضيتهم الوطنية.

لقد اعتقد جنرالات فرنسا أنهم ربحوا معركة الجزائر من خلال عزلهم لحي القصبة ووضع حد للعمليات الفدائية، واعتقال الكثير من تنظيم الجبهة وإعدامهم، ومنهم البطل الرمز العربي بن مهيدي حيث تأكد تجنيد الشعب الجزائري وراء

[1] *Mohamed Teguia, **l Algérie en guerre**, édition, office des publication universitaire, Alger, 1988, p268n.*

[2] *Raphaelle Branche, **La torture et l'Armée pendant la guerre d'Algérie (1954- 1962)**, édition, Gallimard, paris, 2001, p213.*

[3] **ماسو جاك:**(1908-2002) قائد الفرقة العاشرة للمظليين(1958) ورئيس لجنة الخلاص العام (1958)، حل في الجزائر في جانفي 1957 حيث أوكلت له القيادة العسكرية لمنطقة العاصمة ولعب دورا حاسما في القمع الوحشي الذي خيم على العاصمة، كلفه روبير لاكوست بقمع الجزائر العاصمة، وهو متهم بارتكاب جرائم حرب وفضاعات بشعة لن يتردد بعض الفرنسيين في مقارنتها مع الجستابو الهتلرية، أنتخب رئيس لجنة الخلاص الوطني التي أنشأها غلاة الجزائر الفرنسية وساهمت في عودة ديغول إلى مقاليد السلطة، رفض المشاركة في انقلاب الجنرالات عام1961، اعترف وتأسف علنا عن اللجوء إلى التعذيب من قبل الجيش الفرنسي في الجزائر، إلا أن اسمه واسم بيجار سيبقيان في الذاكرة الجزائرية مرادفين لقاتلين ومجرمين. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، 305.

[4] *Patrick Eveno et Jean Planchais, **La guerre d'Algérie**, édition, la phonic, Alger, 1990, p124.*

ج.ت.و للمطالبة بالاستقلال، ولقد لفت انتباه الرأي العام العالمي، وإسماع صوت الجزائر في المحافل الدولية والأمم المتحدة[1].

غير أن معركة الجزائر لم تحقق كل النتائج المسطرة، وكان من بين أهم نتائجها هو: استشهاد العربي بن مهيدي وانتقال ل.ت.ت إلى الخارج[2] حيث غادر سعد دحلب وعبان رمضان إلى المغرب ومنه إلى تونس وسار كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة إلى تونس.[3]

وعموما فإن الثورة قد عرفت تحولات كبرى في هذه الفترة التي سبقت انعقاد الدورة الثانية للمجلس و.ث فقد كان الشعب الجزائري منظما داخل الثورة، كما تدعمت مكانتها دوليا، وأصبحت تشهد تضامنا متزايدا، إضافة إلى أن المعسكر الاشتراكي أخذ يهتم بجدية بهذه القضية، وبهذا كان على م.و.ث.ج في دورته الأولى الخروج بقرارات تكون على مستوى الأحداث التي كانت الثورة تشهدها.[4]

2- انعقاد الاجتماع وقراراته:

اجتمع القادة العسكريون في اجتماع مسبق للدورة 02 أوت 1957 وكانت نتيجة هذا الاجتماع هو الاتفاق على تشكيلة(CCE) التي أقصي منها عبان رمضان، بن خدة، سعد دحلب، وأصبحت تضم كل من كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال، محمود الشريف، أوعمران، عباس، مهري، دباغين يضاف إليهم المعتقلين الأربعة: وهم: بن بلة، آيت احمد، محمد بوضياف، خيضر. فانطلقت الاجتماعات من 21 أوت إلى 27 أوت 1957.[5]

---

[1] *Lebjaoui Mohamed, **Bataille d'Alger ou bataille de l'Algérie**, Gallimard, paris, 1972, p82.*

[2] **جريدة المجاهد**، العدد9، 20 أوت 1957، ص2.

[3] حميد عبد القادر، **عبان رمضان، مرافعة من أجل الحقيقة**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص130.

[4] جودي الأخضر بوالطمين، **لمحات من تاريخ الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص65-66.

[5] عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص503-505 .

وفي يوم 27 أوت 1957 التأمت دورة م.و.ث بحضور 22عضو[1] من أصل 34 عضو(10 عسكريين و12 سياسيين)، ترأس الاجتماع فرحات عباس وعين محمد بن يحي كاتبا. ودامت هذه الجلسة تقريبا ثلاث ساعات وقد ظهرت في هذه الاجتماعات كتلتان متباينتان؛ الأولى كتلة عبان رمضان وتضم معها بن خدة والعقيد دهيليس، أما الكتلة الثانية تضم كريم بلقاسم ومحمود الشريف وبن طوبال[2] وبوصوف، وقد ساد الجلسات جو من الحذر والترقب؛ ذلك أن الكتلة الثانية دعت أعضاء المجلس إلى التزام الصمت تحضيرا لإجراءات تغيير هامة.

وقد اتخذ المجلس عدة قرارات تمثلت فيما يلي:

1- توسيع عضوية م.و.ث.ج إلى 54 عضو بدل 34 عضو، والعمل على تحديد صلاحيات محددة ومحدودة ل: ل.ت.ت.

2- رفع عدد أعضاء ل.ت.ت إلى 14 عضو: عبان رمضان، فرحات عباس، لخضر بن طوبال، بوصوف، محمود الشريف، محمد الأمين دباغين، كريم بلقاسم، عبد الحميد مهري، وعمار أوزقان.[3]

3- اعتبار القادة المساجين أعضاء في(CCE) لأنهم من القادة الأوائل الذين خططوا للفاتح من نوفمبر.[4]

---

[1] ينظر الملحق رقم 01.

[2] **بن طوبال**: من مواليد 1923 بميلة في عائلة متواضعة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية، مندوب جبهة التحرير الوطني1955، أحد صانعي هجومات 20 أوت 1955، شارك ضمن وفد الشمال القسنطيني بقيادة زيغود يوسف، عين عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي سبتمبر 1956 خلف زيغود يوسف بعد استشهاده، في أوت 1957 كان ضمن أعضاء ثاني لجنة للتنسيق والتنفيذ وساهم في إبعاد المركزيين دحلب وبن خدة من هذه اللجنة. اختير عضوا في وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي فاوض الفرنسيين في روس 11-19 فيفري 1962 وفي ايفيان الثانية، اعتقل ثم أطلق سراحه بعد الاستقلال بقليل(خلال نزاع صيف 1962) ، كتب مذكراته في بداية الثمانينات ولكنه لا يريد نشرها إلا بعد موته. ينظر: محمد حربي، الأسطورة والواقع، المصدر سابق، ص333. وكذلك عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 74.

[3] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان**، تعريب لحسن زعدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص50.

[4] مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص69.

وبخصوص مبادئ القيادة العامة صوت المجلس بالإجماع على قرار يؤكد التخلي على أولوية السياسي على العسكري، وعدم التفريق بين الداخل والخارج، هذا القرار الأخير الذي كان على خلاف القرارات السابقة حيث جرى التصويت عليه بإجماع المشاركين ماعدا: عبان رمضان، العقيد سي الصادق، سليمان دهيليس[1] قائد الولاية الرابعة حيث امتنعوا من التصويت عليها انسجاما مع مؤتمر الصومام، وتأكيد الفكرة أي وجوب استقرار القيادة داخل البلاد.[2]

- القيام بهجوم شامل في مختلف نواحي الجزائر.

- توسيع النشاط الدبلوماسي في الخارج من أجل كسب المزيد من التضامن العالمي مع القضية الجزائرية.

- التفويض ل: ل.ت.ت بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية حال توفر الظروف المناسبة لذلك[3]، وبالفعل قررت ل.ت.ت(CCE) في فيفري 1958 إقامة حكومة مؤقتة جزائرية عندما تتهيأ الظروف .

وفي أثناء التحضير لتشكيل هذه الحكومة بدأت الاتصالات بالدول العربية وغيرها للحصول على الدعم الدولي والاعتراف بها وقررت القيادة تشكيلها بتونس 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس، وتشكلت هذه الحكومة من 19 عضو[4]، وهي مسؤولة أمام (CNRA) وتبدأ في مباشرة أعمالها ابتدءا من اليوم

[1] **دهيليس سليمان:** المدعو العقيد الصادق قائد في ثورة التحرير، ولد في 14 نوفمبر 1920 بولاية تيزي وزو، في سن العشرين انخرط في الجيش ونزل مع قوات الحلفاء والقوات الفرنسية بالقرب من نابولي في 24 أكتوبر 1943. انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية. في 1953 ألقي عليه القبض وقضى 8 أشهر سجنا. في 1954 عاد إلى قريته خفية، ثم تولى قيادة أول كتيبة في القبائل قبل أن ينزل بالعاصمة بطلب من عبان. حضر مؤتمر الصومام كمندوب عن المنطقة الرابعة(القطاع العاصمي) وقاد الولاية عند مغادرة أوعمران إلى تونس 1957. رُقي عقيدا وقائدا للولاية الرابعة وعضوا في المجلس الوطني للثورة. بين 1957- 1962 أصبح مساعد هواري بومدين، شارك كعقيد في 1959 إلى جانب 9 عقداء بتونس في إعادة تنظيم الهياكل الخارجية(الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني)، بعد الاستقلال انتخب نائبا عن تيزي وزو في 1962. تزوج أرملة عبان رمضان، قائد في جبهة القوى الاشتراكية بين 1963-1965، غادر السياسة نهائيا مع وصول بومدين إلى مقاليد السلطة. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 168.

[2] مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص70.

[3] أزغيدي محمد لحسن، المرجع سابق، ص181.

[4] ينظر الملحق رقم 2 الذي يمثل تشكيلة الحكومة المؤقتة.

على الساعة الواحدة حسب التوقيت الجزائري.[1] وذلك بعد مجيء الجنرال ديغول وزوال الجمهورية الفرنسية الرابعة وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة.[2]

3_ مناقشة قراراته:

لقد جاءت هذه الدورة بعدة قرارات تنظيمية تعكس بوضوح ميزان القوة الجديدة وجاءت مطابقة لإرادة العسكريين عموما، والوزن الفعلي الذي يملكه كل واحد منهم بوجه الخصوص[3]، ومن خلال توزيع المهام يتضح لنا بسيطرة العسكريين على أهم القيادات: كريم بلقاسم(القوات المسلحة)، عبد الحفيظ بوصوف[4](الاتصالات والاستعلامات)، بن طوبال(الداخلية)، أوعمران(التسليح)، محمود الشريف(المالية)، في حين كلف السياسيون عبان رمضان بالأخبار، ومهري بالشؤون الاجتماعية، ودباغين بالشؤون الخارجية، وعباس بالدعاية الدولية.[5]

أما عن توسيع ل.ت.ت التي كانت تضم على إثر مؤتمر الصومام خمسة أعضاء منهم: عسكريان وثلاثة سياسيين[6]، أما في هذه الدورة فقد أصبحت تضم 14 عضو بحيث تمت إضافة القادة المختطفين إلى اللجنة (محمد بوضياف، أحمد بن بلة، حسين آيت احمد، ومحمد خيضر)، أما التسعة الباقون فكان منهم خمسة عسكريون وأربعة سياسيون، كما يلاحظ إبعاد عضوين من ل.ت.ت السابقة

---

[1] علي زغدود، المرجع السابق، ص43.

[2] *Mohamed HARBI, **une vie debout, Mémoire politique(1954-1962)**, édition, Casbah, Alger, 2001, p238.*

[3] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة(1956-1965)**، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص17.

[4] **عبد الحفيظ بوصوف:** ولد في 1926 بميلة حيث تلقى تعليمه بها ثم انتقل إلى قسنطينة، أصبح عضو في المنظمة الخاصة وبعد اكتشافها فر إلى وهران، عند اندلاع الثورة كان نائب عن المنطقة الخامسة وبعد ذلك عين قائد لها بعد استشهاد بن مهيدي، ساعد في وضع شبكة الاتصالات والاستخبارات في الولاية الخامسة، عين وزير للعلاقات العامة والاتصالات في الحكومة المؤقتة توفي في 31 ديسمبر1979، ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 91-92 .

[5] *Ben youcef BEN KHADDA, L'Algérie a l'indipendence: La crise de 1962, éd. Dahlab, Alger, 2000,p134.*

[6] ينظر القائمة عند علي ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر**، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص128.

من عضوية اللجنة الجديدة وهما: بن يوسف بن خدة وسعد دحلب وذلك لكونهما محسوبين على عبان رمضان في صراعه مع كريم بلقاسم.[1]

وبخصوص إلغاء أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج فقد قدم هذا المقترح كريم بلقاسم وتمت الموافقة عليه بعد التصويت، وهو ما يعد هزيمة أخرى لعبان رمضان، ومن جهة أخرى فإن تغيير هذين المبدأين بعد عام فقط من تقريرهما يدل على أحد الأمرين؛ وهي إما أن ظروف الثورة قد تغيرت ومنه توجب إحداث تغيير في إستراتيجيتها، أو أن هذا القرار لم يكن صالحا منذ البداية وبالتالي فإنه أدخل زعماء الثورة في صراع خاصة إذا علمنا أن قيادة الثورة الخارجية لم تحضر مؤتمر الصومام.

وبالنسبة للقيام بهجوم عسكري شامل فإنه لم يتحقق إلا أن المرحلة التي تلت الدورة قد شهدت توسيع العمليات العسكرية من الطرفين، وبخصوص التفويض ل: ل.ت.ت بتشكيل حكومة مؤقتة فإنه يعود بالأساس إلى الحاجة لكيان دبلوماسي يمثل الشعب الجزائري، ويبين للعالم أن الطرف الجزائري المفاوض موجود وانه مستعد للتفاوض بمقتضى الشروط المعلنة في بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق الصومام، خاصة في ظل التأزم الداخلي الشديد الذي عرفته(CCE) الثانية ابتداء من اجتماع أوت 1957[2] وعدم تجانس الأعضاء المشكلين لها مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل خاصة فيما يتعلق بمشكل السلاح والذخيرة وتراجع روح الثقة وخاصة بعد تغيير معادلة

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954-1962)**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص86.

[2] عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962**، رسالة دكتوراة، إشراف حباسي شاوش، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص190.

الصراع بعد عودة الجنرال ديغول[1] إلى هرم السلطة بفرنسا بعد حوادث 13 ماي 1958 التي قادها غلاة المعمرين.[2]

أما بخصوص إنشاء قيادة موحدة ل:جيش.ت.و وبعد التخلص من عبان رمضان ظهرت إلى الوجود اللجنة العسكرية للتنظيم العسكري(COM)[3] مقسمة إلى قسمين: لجنة على مستوى المغرب بقيادة الكولونيل هواري بومدين، وأخرى في تونس بقيادة محمدي السعيد التي لم تستمر إلا شهور قليلة بسبب انعدام الانضباط وعدم القدرة على إيصال الأسلحة إلى الداخل.[4]

وأما عن رأي جمال عبد الناصر في هذه القرارات فقد رأى فيها خطوة إيجابية خاصة المتعلقة بتوحيد جيش التحرير الوطني، وطلب عبد الناصر من فتحي الديب إبلاغ ل.ت.ت بتهانيه الخالصة وأنه مستعد للقاء بهم في أي وقت.[5]

4- انعكاس هذه القرارات على الثورة:

من خلال ثاني اجتماع للمجلس و.ث.ج نستطيع القول بأن المجلس الوطني للثورة خرج بقرارات كانت في مستوى المرحلة التي تجتازها الثورة خاصة في المجال الدبلوماسي، حيث قامت ل.ت.ت بتحديد يوم 30 مارس يوما

ديغول: (1890-1970) هو شارل أندري جوزيف ماري ديغول، ولد في 22 فيفري 1980 بمدينة ليل الفرنسية، التحق بمدرسة سان سير العسكرية فأظهر تفوقه على سائر الطلبة، أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة عرف بمناوراته الاستعمارية اتجاه الجزائر منها مشروع قسنطينة، القوة الثالثة، الجزائر جزائرية، مشروع فصل الصحراء، سلم الشجعان، توفي في كولمبي لدو إغليز عام 1970.ينظر: محمد حسن المحامي، **عباقرة خالدون: شارل ديغول**، منشورات المكتب

[1] العالمي للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، 1988، ص11.

[2] عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958- جانفي1960**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص24.

[3] في 10 أفريل 1957 وافقت ل.ت.ت على مشروع كريم بلقاسم على إنشاء قيادة للحدود، وتقرر إنشاء قيادات للعمليات العسكرية، واحدة بالشرق على الحدود الجزائرية التونسية وأخرى بالغرب على الحدود المغربية الجزائرية هذا ما يعرب ب(COM) وكان مقترح قيادة (COM)الشرقية بغار الديماء بتونس وأشرفت على كل من الولاية الأولى والثانية والثالثة، ومقر قيادة (COM)الغربية بوجدة بالمغرب، وكلفت بتنسيق العمل بين الولاية الرابعة والخامسة والسادسة، حيث أسندت (COM) الشرقية إلى محمدي السعيد و(COM) الغربية إلى هواري بومدين. للاستزادة ينظر: منير صغير، **هيئة الأركان العامة ودورها في الثورة التحريرية(1960-1962)**، أطروحة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حميدي أبو بكر الصديق، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، ص 20-21-22.

[4] فاضل إدريس، **حزب جبهة التحرير الوطنيFLN ، عنوان ثورة ودليل دولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص117.

[5] فتحي الديب، المصدر السابق، ص576.

للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا، فبالتضامن مع الجزائر برهنت لفرنسا أن وراء الثورة الجزائرية كل أشقائها العرب وكل الشعوب في آسيا وإفريقيا ونقطة تحول في مواجهة المستعمر بدعم الدول الصديقة[1]، وهنا بدأ الطرف الفرنسي يفكر في خطة جديدة تخنق الثورة الجزائرية في الداخل، وذلك ببناء خط مكهرب على الحدود التونسية الجزائرية والمغربية.[2]

كما نجد أن المجلس الوطني للثورة قد أنقذ الثورة الجزائرية من المأزق الذي كانت فيه وذلك من خلال توسيع م.و.ث الذي أصبح يضم 54 عضوًا مؤكِدًا بذلك مبدأ القيادة الجماعية وتوسيع ل.ت.ت التي أصبحت تضم 19 عضو ولهذا تكون قد قللت من حدة الصراعات التي كانت آنذاك.[3]

ومن جهة أخرى لم يقض المؤتمر على الأزمة بين كريم بلقاسم وعبان رمضان نهائيا ومع تطور الصراع بين الطرفين قرر القادة العسكريون للثورة سجن عبان رمضان كما كان إعدامه[4] في نهاية سنة 1957 وسط تضارب الروايات عن المتسبب في ذلك.

إن ل. ت.ت ما لبثت أن استبدت بقرارات الثورة فقد أسست الحكومة المؤقتة دون العودة إلى المجلس الوطني ولم يجتمع هذا الأخير إلا نهاية عام 1959.

لقد وصف الفاعلون الرئيسيون في هذا التغير بأنه تصحيح لوضعية شاذة حتى لا يضيع مبدأ القيادة الجماعية ، ورجوعا إلى المبادئ الأولى إلى أعلن عنها بيان أول نوفمبر 1954 ووجدوا في عزل المركزيين وعبان وإعادة الاعتبار

[1] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي**، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، 1996، ص105.
[2] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص182.
[3] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 505.
[4] هناك عدة أقاويل حول علاقة الرجلين الذين يعتبران من قدامى صفوف حزب الشعب الجزائري، لكن ثقافة عبان رمضان الذي كان يستصغر كريم ويرى بأنه أقل بكثير من المسؤولية المسندة إليه، أما كريم فإنه كان معجبا بثقافة عبان وبفكره السياسي، وقد حاول عبان السيطرة على كافة أجهزة الثورة وظل كريم يدرك ذلك، وكان يتحين الفرصة للتخلص من نفوذه إلى أن أتيحت له الفرصة في ديسمبر 1957.

للزعماء المعتقلين و التراجع عن المبادئ المثيرة للجدل التي أعلنها مؤتمر الصومام ما يكفي لبناء تحالف قوي يخدم مطامحهم ويمكنهم من خدمة الثورة بنفس جديد.[1]

وقد أفضى تغيير القيادة لصالح العسكريين إلى تهميش السياسيين وكان ذلك يعني انقلابا في استراتيجية عمل الثورة من حيث لم يعد للسياسيين الخبيرين بالقضية الجزائرية مثل دباغين ويزيد وعباس سوى الدور الثانوي، وقد انفرد العسكريون بالسلطة وقبضوا عليها بيد من حديد لفترة طويلة امتدت إلى غاية تحقيق الاستقلال عام 1962، وإن كان ذلك انعكس إيجابا على طابع الثورة العسكري، إلا أنه انعكس سلبا على دمقرطة مؤسسات الثورة وتسييسها، مما تسبب في مشكلات عويصة تمثلت في انتفاضة بعض السياسيين ومعارضتهم للتسلط العسكري على قرارات الثورة.[2]

ثانيا: اجتماع تونس 11أوت_ 9 ديسمبر 1959:

1_ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

ترتكز عملية تأسيس أي حكومة ثورية على يد أي حركة التحرر كانت، فهي تحمل دلالة سياسية قوية على نضجها وأهليتها واستعدادها لتولي قيادة شعبها في ظل نظام وطني كامل السيادة، وقد تضمن بيان الإعلان عن تشكيل ح.م.ج.ج على إشارة مهمة إلى فكرة إعادة بعث الدولة الوطنية التي وأدها النظام الاستعماري عام 1830 ومنعطفا هاما في التطور السياسي للثورة التحريرية من الناحية النظرية، انتقال الثورة من مرحلة إشراف القيادة الثورية السرية إلى امتلاك واجهة سياسية عريضة ومعلنة.[3]

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص170.
[2] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص110.
[3] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص186.

فكرة تأسيس حكومة مؤقتة لم تكن من أفكار ل.ت.ت الثانية أوت1957- سبتمبر1958، ولم تكن أيضا ثمرة مقررات ثاني دورة ل: م.و.ث 20-28 أوت 1957 كما أنها ليست وليدة توصيات مؤتمر طنجة في أفريل 1958، ولكنها ظهرت للمرة الأولى باقتراح من عناصر الوفد الخارجي في منتصف 1956، لكن عبان رمضان عارض هذه الفكرة بشدة بحجة عدم تشكيل حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى.[1]

كما أدت التطورات السياسية التي عرفتها حرب التحرير في خريف 1956 إلى تأجيل النظر في البداية عام 1958 وعلى الرغم من خروج القيادة التنفيذية للثورة من الجزائر كان في بداية عام 1957، إلا أن فكرة إنشاء حكومة جزائرية تعود إلى تأزم الوضع الداخلي الشديد الذي عرفته صفوف ل.ت.ت الثانية ابتداء من اجتماع أوت 1957، وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل خصوصا ما يتعلق بمشكل الأسلحة والذخيرة وفي هذه الأجواء سيحدث اغتيال عبان رمضان، بالإضافة إلى ذلك حدثت وقائع في صفوف الثورة دلت على تقلص روح الثقة وتراجعها خاصة بعد تغير معادلة الصراع بعودة الجنرال ديغول إلى هرم السلطة بفرنسا اثر حوادث 13 ماي 1958.[2]

ومن بين الأسباب التي أدت إلى إنشائها سببان هامان:

- أولهما الرغبة في إنشاء أداة معدة لممارسة سياسية تدويل القضية الجزائرية.
- والثاني هو أن تضع أمام الحكومة الفرنسية طرفا مقبولا لدى القيام بالمفاوضات لإحلال السلام.

[1] عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص190.
[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص24.

أما تجزئة العمل التي أدخلت في الحكومة المؤقتة والهادفة في الظاهر إلى الحصول على نجاح أكبر في تسيير الإدارة، فإنها في الحقيقة تكرس استقلال كل وزير بشؤون وزارته التي أصبحت بمثابة إقطاعية شخصية، أما حقيقة السلطة في هذه الشروط فهي بين أيدي الباءات الثلاث: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف.[1]

أما عن تشكيلة ح.م.ج.ج فهي شبيهة إلى حد كبير بأولى تشكيلات م.و.ث.ج من ناحية اشتمالها على مختلف النخب السياسية التقليدية في الحركة الوطنية، كما أن تعيين فرحات عباس رئيسا لتلك الحكومة بالنظر إلى مكانته وتاريخه النضالي كما أنه ذو شخصية مثقفة ذات ميول اعتدالي كان يهدف لتسويق صورة سياسية ودبلوماسية جديدة للثورة الجزائرية في الساحة الدولية، ولأنه وفق تصور القادة النافذين أنه رجل مناسب للمرحلة التي لاحت آفاقها في بوادر المفاوضات والتسويات السلمية[2]. وقد صرح الجنرال ديغول في ندوة صحفية على إثر تأسيس الحكومة المؤقتة بأن هذه القيادة ستفتح مجالا جديدا للسلام.[3]

وبخصوص النشاطات السياسية للحكومة فقد واجهت هذه الأخيرة إحدى أخطر المؤامرات للإطاحة بها تزعمها العقيد العموري[4] مسؤول الولاية الأولى ومجموعة من الضباط بتشجيع وتواطؤ من النظام المصري حسب تقديرات البعض، هذا النظام الذي لم يكن ينظر بعين الرضا لبعض العناصر المشكلة

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص340.
[2] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1994، ص29.
[3] عبد المجيد عمراني، **جون بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 125.
[4] **العقيد محمد عموري**: (1929-1959) مسؤول الولاية الأولى (1956-1958)، ولد في 14 جوان 1929 بأولاد سيدي علي كان من تلاميذ معهد ابن باديس قسنطينة، انخرط في حزب الشعب الجزائري هاجر إلى فرنسا وشارك في اندلاع ثورة أول نوفمبر، رقي من رقيب إلى نقيب في أكتوبر 1956 قبل أن يتولى مسؤولية ولاية أوراس النمامشة في نهاية عام 1957 برتبة عقيد، انضم إلى القيادة الشرقية في أفريل 1958، عزل من جميع مهامه في سبتمبر 1958 من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ وأرسل إلى لبنان بعد أن خفضت رتبته إلى رائد، لم يقبل محمد عموري محمود الشريف على رأس الولاية الأولى وحاول مع العقيد نواورة والرائد عواشرية والنقيب مصطفى لكحل معارضة كريم بلقاسم وقلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتوسيع الحرب إلى تونس. اعتقل الأربعة وكذا متآمرون آخرون قبل أن يحاكموا ويعدموا في 16 مارس 1959 قرب تونس. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص246.

للحكومة المؤقتة وخاصة رئيسها فرحات عباس الرافض للدكتاتوريات العربية والمتهم بميوله للغرب، وقد اكتشفت تلك المؤامرة بمساعدة المخابرات التونسية وأقيمت محكمة عسكرية ترأسها العقيد هواري بومدين[1] وتم على إثرها إعدام العقيد العموري وبعض معاونيه في مارس 1959.

وفي شهر جانفي 1959 تعرضت ح.م.ج.ج لهزة أخرى وهي ما عرف بقضية "عميرة" وهذه الشخصية تعد أحد أعضاء حزب الشعب الجزائري وصديقا مقربا من محمد الأمين دباغين، حيث أخذ يشن حملة ضد فرحات عباس جمعت بين الإساءة الشخصية والتهديد السياسي وعبر هذه القضية حاولت السلطات المصرية تفجير الحكومة المؤقتة.[2]

لقد ركزت ح.م.ج.ج في استراتيجية عملها على الجمع بين ثنائية العمل العسكري والعمل السياسي وذلك للرد على سياسية ديغول، ولهذا تم التركيز عسكريا على أولوية تسليح وتنظيم جيش الحدود الشرقية والغربية وتنظيم جيش.ت.و، وفي الميدان السياسي اجتهدت ح.م.ج.ج في الرد على مناورات ديغول(الاستفتاء، مشروع قسنطينة، سلم الشجعان) وفي عرض تصورها للمفاوضات مع فرنسا واهتمت الحكومة بتفعيل علاقاتها ونشاطها الخارجي وذلك بتشكيل بعثات رسمية لها في الدول التي اعترفت بها.

2- اجتماع العقداء العشر:

إن الدارس لمسار الثورة التحريرية من جميع جوانبها سيقف حتما أمام رقم كبير من الخلافات التي حدثت بين قادتها، والتي كادت أن تعصف بها لولا التعقل

[1] **هواري بومدين:** اسمه الحقيقي محمد إبراهيم بوخروبة(1932-1978)، الرئيس الثاني للجزائر المستقلة بعد انقلاب عسكري على الرئيس بن بلة، في سنة 1958 أصبح قائد هيئة الأركان الغربية، وفي 1960 أشرف على تنظيم جبهة التحرير الوطني عسكريا، في 1962 أصبح وزير للدفاع في حكومة الاستقلال. ينظر: بودوح السبتي، مذكرات مجاهد بودوح السبتي، **بعض حقائق الثورة المعاشة بايجابياتها وسلبياتها 1955-1962**، باتنة، الجزائر، 2002، ص145.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص203.

والحكمة والعودة إلى عقد الاجتماعات ومن ثمة وضع حلول من شأنها التخفيف من حدة تلك الصراعات أو حتى حلها إن أمكن والعمل على إعادة الثورة إلى مسارها الصحيح، ومن بين تلك الاجتماعات اجتماع العقداء العشر الذي انعقد في تونس خلال الثلاثي الأخير من 1959 والذي دام حولي 94 يوم حسب علي كافي و110 يوم حسب المؤرخ محمد حربي.

ففي الوقت الذي كانت فيه قيادة الخارج في القاهرة تغرق في صراعاتها على السلطة كانت قيادة الداخل مع الشعب تعاني من نقص السلاح والذخيرة والتموين، وكان العدو يخطط لربح هذا الانفصال بين الداخل والخارج فوجد ضالته في الولاية الثالثة حيث دبر مؤامرة جهنمية عرفت ب:(لابلويت-Bleuite)[1] ونفذت في جويلية 1958 فكانت النتيجة إعدام حوالي 1800 في الولاية الثالثة و500 منهم في الولاية الرابعة وهذا طبعا دون محاكمة.

حيث دعا العقيد عميروش قادة الولايات إلى عقد اجتماع فيما بينهم من أجل تحذيرهم من تلك العناصر الموالية للاستعمار بسبب الخطوط المكهربة إضافة إلى تقاعس دور أعضاء ح.م.ج.م .[2]

حضر هذا الاجتماع "العقيد عميروش" و"سي الحواس" قائد الولاية السادسة، والحاج لخضر قائد الولاية الأولى، وسي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة، ورفض الحضور كل من العقيد لطفي[3] قائد الولاية الخامسة الموالية لبوصوف،

[1] **لابلويت:** جويلية 1958، عملية سيكولوجية محكمة وخطيرة نسجتها المصالح الفرنسية ضد الثورة الجزائرية بتواطؤ من عناصر مختلفة وكان الهدف منها إضعاف وتحطيم جيش التحرير الوطني، وتسهيل التوغل في صفوفه. ينظر: علي كافي، المصدر السابق، ص124.

[2] *L'événement dans l'histoire récente de l'Algérie (1954-1962), Préface Mohammed Harbi, Editions Dar Alabhaath, p.*

[3] **العقيد لطفي:** ولد في 5 ماي 1934 بتلمسان، كان يميل إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في جانفي 1956 التحق بجيش التحرير الوطني، كان اسمه الحقيقي سي إبراهيم، عين قائد للولاية الخامسة في ماي 1958. ينظر: **جريدة المجاهد،** العدد 93، 10- 04- 1961، ص5.

وعلى كافي قائد الولاية الثانية الموالية لابن طوبال، وقد تم عقده في مدينة جيجل ودام من 6-12 ديسمبر 1958، ومن أهم قراراته:

- ضرورة حفر ممرات بين الحدود التونسية والجزائرية لتمرير السلاح عبرها إلى الداخل وهذا يتطلب إمكانيات تقنية هائلة بتونس ويتوجب على الحكومة المؤقتة توفيرها.

- توحيد القيادة العامة وجعلها جماعية طبقا لمؤتمر الصومام، وقد صادق العقداء على محضر جلسات الاجتماع ومن ثمة قرر إرسال الرائد عمر أوصديق في مهمة إلى الخارج، وكلفوه بنقل محضر اجتماعهم.[1]

ومن هذه المعطيات أصبحت الرؤية واضحة ومتطابقة بين قيادة الداخل والخارج حول مصير الثورة وضرورة الإسراع إلى لم الشمل خاصة بعد التأكد من اختراق السلطات الاستعمارية لصفوف الثورة، ومن جهة أخرى كانت ح.م.ج.ج في حاجة ماسة إلى رص صفوفها وإلى وفاق قوي بين أعضائها العسكريين والسياسيين وعدم فتح المجال للمناورات الفرنسية لضرب الوحدة الوطنية.

أما عن أهمية الاجتماع فهي تكمن في حضور قادة الداخل والخارج وما أثر على مشاركة عقداء الداخل هو استشهاد البطلين عميروش قائد الولاية الثالثة وسي الحواس قائد الولاية السادسة وهما في طريقهما إلى تونس للمشاركة في الاجتماع.

وقد كانت من بين نتائج هذا الاجتماع الذي كان يحمل دلالة سياسية إلى جانب إعطائه لتقييم شامل للأوضاع ذات الصلة بالثورة داخليا وخارجيا مع التركيز على الجانب العسكري وذلك لاعتماد السلطات الفرنسية على سياسة القبضة الحديدية تجاه الثورة والتي جسدتها العمليات الكبرى بقيادة الجنرال شال

[1] لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص28.

التي كبلت أيدي المجاهدين، أما من الناحية الاجتماعية فقد حاول قادة الثورة مواجهة مشاريع ديغول الهدامة والرامية إلى إبعاد الشعب عن الثورة وأهمها مشروع قسنطينة الرامي إلى إفراغ الثورة من محتواها الشعبي.

ومن النتائج الهامة لاجتماع العقداء العشرة هو وضع حد لزيادة الانزلاق والتدهور الذي شهدته ساحة الثورة داخليا وذلك من خلال إعادتها إلى مسارها الثوري الصحيح .

وقد انتهى الاجتماع إلى ضرورة توجيه دعوة لأعضاء م.و.ث للنظر في الأزمات الخطيرة التي تمر بها الثورة والحكومة المؤقتة وضرورة إيجاد الحلول اللازمة لذلك.

ثالثا: الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة 16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960 بطرابلس:

1- ظروف انعقاده:

توفرت عدة ظروف وعوامل ساهمت في الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع يمكن تلخيصها فيمل يلي:

- انعقاد مؤتمر طنجة من 27 إلى 30 أفريل 1958 وتوصيته بضرورة إنشاء حكومة مؤقتة.[1]

- استحكام جماعة الخارج على الداخل وذلك لأن هذه الأخيرة تفاجأت بتشكيل الحكومة المؤقتة.

- اجتماع العقداء العشر الذي فُسر من قبل السلطات الفرنسية أنه محاولة انقلاب للعقداء على الحكومة المؤقتة وذلك من أجل تشويه صورة الثورة أمام الرأي العام وتبيين بأنها تعيش حالة من الفوضى.

[1] محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص79.

- حدوث انقلاب 13ماي 1958 ووصول الجنرال ديغول إلى الحكم وذلك بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة نتيجة عدة أزمات أهمها انعكاس حدة الثورة على الساحة السياسية الفرنسية[1]، حيث قام الجنرال ديغول بتقديم جملة من الإصلاحات منها مشروع قسنطينة[2] يوم 13 أكتوبر 1958 حيث عرض فيه 400 منصب شغل جديد ووعد بتوزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الجديدة على الفلاحين الجزائريين، وهو مشروع موجه لفائدة بعض الجزائريين الذين فتحت لهم أبواب التمدرس والتوظيف العمومي.[3]

- محاولة فرنسا فصل الصحراء عن الجزائر وهذا جزء من مخطط ديغول الرامي إلى عزل ج.ت.و والنهوض بالاقتصاد الفرنسي المنهار.[4]

- مشروع سلم الشجعان(La paix des braves)[5] الذي دعا إليه الجنرال ديغول في رسالة وجهها لقادة الثورة وهذا معناه تشجيع على انفصال بين الداخل والخارج وبين قادة الثورة.[6]

---

[1] بسام العسلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، لبنان، 2010، ص85.

[2] لم يكن اختيار مدينة قسنطينة عفويا، فهي مدينة داخلية يقل بها المعمرون وهي مركز هام لنشاط الحركة الوطنية ولاسيما الحركة الإصلاحية التي تقودها جمعية العلماء المسلمين، ففي هذه المنطقة انطلقت هجومات 20 أوت 1955 ولهذا جعلها ديغول أرضية تجربة اقتصادية واجتماعية بغية عزل الثورة الجزائرية عن الجماهير الشعبية. ينظر: خليفة الجنيدي وآخرون: **حوار حول الثورة وبالثورة وللثورة**، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام الجزائر، 1986، ص92.

[3] أحمد مسعود سيد علي، **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا(1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، تحت إشراف محمد العربي الزبيري، 2002/2001، ص3.

[4] محمد العربي الزبيري، **« ديغول وفصل الصحراء»**، **مجلة الثقافة**، العدد ،13وزارة الاتصال والثقافة ، الجزائر، 1996، ص80.

[5] **سلم الشجعان:** هو مشروع لجأ إليه ديغول بعد فشله في الانتصار على جبهة التحرير الوطني، وإثر ندوة صحفية في 23 أكتوبر 1958 وهو يهدف إلى استسلام الثوار بوضع السلاح وزرع الانقسام وسط الحكومة المؤقتة حتى يضعفها، ويخلق البلبلة والصراع وسط جبهة التحرير وفي 31 جانفي 1959 جدد ديغول نداءه لكن لم يستجيب المجاهدون لندائه. للإطلاع أكثر ينظر عمار ملاح: **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص132. وقد صرح فرحات عباس عن موقفه من هذا المشروع قائلا:« أعرف ديغول انه رجل وطني وذو إرادة قوية، لماذا منح الاستقلال لكل الدول الإفريقية واستثنى الجزائر، أرفض أن يذهب أبناء وطني للتفاوض مع ديغول وحبال المشنقة حول رقابهم ».

[6] علي عليلات، **«أضواء على سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية»**، **مجلة أول نوفمبر**، العدد118، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ، 1990، الجزائر، ص20.

- دعوة ديغول لقادة الثورة في الخارج إلى مشروع مناقشة وقف إطلاق النار.
- زيادة الطوق العسكري والسياسي والدبلوماسي على الثورة التحريرية بسبب سياسة ديغول الجهنمية وسمعة ديغول الدولية.
- ازدياد الاعتداءات على الدول الشقيقة والصديقة كالاعتداء على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958.

2-انعقاد الاجتماع وقراراته:

بدأت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959 بالعاصمة الليبية طرابلس في إطار السرية التامة والتكتم الشديد، حضر كل الأعضاء الذين تم تسجيل أسمائهم في التركيبة الجديدة[1] ل: م.و.ث.ج التي عينها العقداء العشر ولم يتخلف إلا الذين كانوا في الداخل.

ويعد هذا الاجتماع من أبرز الاجتماعات السابقة واللاحقة وربما يكون الفضل في ذلك إلى العمل التحضيري الذي قام به أعضاء اللجنة التحضيرية التي ضبطت محاور النقاش الكبرى والتي تمحورت حول عدة قضايا على رأسها تشكيلة الحكومة المؤقتة[2]، وكذلك توحيد أركان الجيش الذي كان الخلاف فيه شديدا إضافة إلى قضايا أخرى:

- تمرير الأسلحة والذخيرة عبر خطي موريس وشال.
- ضرورة دخول جيش الحدود وقيادته لتعزيز الولايات.

[1] ينظر الملحق رقم3 الذي يمثل التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني للثورة.
[2] مصطفى هشماوي، **«الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة»**، **مجلة أول نوفمبر**،العدد 166، ص8.

- رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن وهذا من خلال الإلحاح الشديد لقادة الداخل خاصة العقيد لطفي وعلي كافي.[1]

بدأت المناقشات في صعود وهبوط تصل أحيانا إلى حد التجريح والتهجم، حيث انتقد خلالها قادة الجيش لاسيما الثلاثي: هواري بومدين، سليمان(قائد أحمد)، علي منجلي بشدة تصرفات ح.م.ج.ج مع توجيه سهام خاصة إلى الثالوث: بن طوبال، كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوصوف لكونهم طرفا في النزاعات القائمة.[2]

استمرت المناقشات لمدة ثلاثة وثلاثين يومًا وفي الأخير خرج المجلس بمجموعة من القرارات الهامة وهي كالتالي:

1- إنشاء حكومة مؤقتة جديدة[3] يترأسها فرحات عباس ونائبه ووزير الشؤون الداخلية كريم بلقاسم.

أ- تعيين عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية.

ب- عبد الحفيظ بوصوف وزير السلاح والاتصالات العامة.

ت- أحمد فرنسيس أسندت له وزارة المالية والشؤون الاقتصادية.

ث- محمد يزيد على رأس وزارة الإعلام.

ج- أما وزارة الداخلية فقد كانت من نصيب الأخضر بن طوبال.

ح- بقاء كل من الوزراء المعتقلين ومحمدي السعيد وزراء للدولة.

2- إنشاء هيئة أركان عامة للجيش.

[1] نفسه.
[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص135.
[3] ينظر الملحق رقم 4.

3- تشكيل لجنة وزارية للحرب.[1]

4- بذل الجهود لفك الحصار على خط موريس وتموين ولايات الداخل بالسلاح والذخيرة بوفرة كبيرة وكلفت(MALG)[2] بهذه المهمة.

5- حق الحكومة المؤقتة في الدخول في التفاوض حول مبدأ تقرير المصير مع الرجوع إلى م.و.ث.ج إذا تعلق الأمر بوقف إطلاق النار، ولها حرية المبادرة في اتخاذ أي موقف تراه مناسب فيما يتعلق بفتح المفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

6- تعزيز إمكانيات الثورة السياسية والعسكرية وتلقي الإعانة من كل المصادر التي تتعاطف مع الثورة الجزائرية.

7- دخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر.

8- السير السليم للميزانية وإدخال الأموال إلى الداخل وتكوين لجنة المراقبة والمحاسبة المالية.[3]

أما بالنسبة للحكومة المؤقتة فقد ضبط م.و.ث.ج برنامج عملها كما يلي:

- تكثيف العمليات العسكرية على الحدود الشرقية والغربية من أجل تخفيف الضغط على الولايات وتدويل الحرب.

- العمل على تجسيد مبدأ تقرير المصير تحت رقابة الأمم المتحدة.

---

[1] مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص70.

[2] **(MALG)**: في 16 جانفي 1960 أجري تعديل في الحكومة المؤقتة حيث قرر المجلس الوطني للثورة دمج وزارة التسليح والتموين مع وزارة الاتصالات العامة والمخابرات في وزارة واحدة هي وزارة التسليح والمواصلات العامة(MALG) تحت إشراف عبد الحفيظ بوصوف. للإطلاع أكثر ينظر:أبو بكر حفظ الله، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية(1954-1962)**، طاكسيج كوم للدراسات والتوزيع النشر، 2004، ص205.

[3] عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري بالجزائر(1954-1962)**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص264.

- مواصلة العمل من أجل تحقيق الوحدة المغاربية وتجسيد التضامن الإفريقي وإقناع الصين والإتحاد السوفيتي بضرورة تقديم المعونة التقنية.

وتلبية لمطالب قادة الداخل قرر(CNRA) دخول هيئة الأركان العامة إلى الداخل حالما تنتهي من مهمتها في تنظيم الوحدات المقاتلة بالحدود، وعلى ضرورة إيصال السلاح والمال للولايات.

وقد كان هذا القرار كمحاولة للإصلاح بين الداخل والخارج وقد جاء متأخرا حسب شهادة علي كافي لأن تدعيم الأسلاك الشائكة واشتداد الرقابة على الحدود من طرف العدو حال دون ذلك ومنهم من استُشهد بعد مروره على هذا الخط المكهرب كالعقيد لطفي والرائد فراح الذين استشهدا في 28 مارس 1960.

وانتهى الاجتماع يوم 18 جانفي 1960 واستلم فرحات عباس مهامه وهواري بومدين مسؤولياته يوم 23 جانفي 1960 كما بدأ ضباط الولايات في تحضير أنفسهم للدخول إلى الجزائر.[1]

ومما يمكن استنتاجه من خلال ما تقدم أن معظم هذه القرارات بقيت حبرًا على ورق لاسيما تلك المتعلقة بدخول القيادة ودعم الجيش ماديا وبشريا وذلك لصعوبة تنفيذ هذه القرارات في الميدان، وظلت هيئة الأركان العامة تطالب بتطبيق هذه القرارات، وكلما زاد تجاهل الحكومة المؤقتة للقرارات زاد تعلق هيئة الأركان وإلحاحها على تطبيقها.

وقد انتهى الأمر إلى تأزم العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، ونشوب خلاف حاد بينهما قال عنه الرائد علي منجلي لم يكن هناك أي مشكل بينها وبين الحكومة المؤقتة في البداية سوى هذه القرارات.[2]

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص376.
[2] عقيلة ضيف الله، المرجع نفسه، ص 378.

3_ مناقشة القرارات:

تعتبر دورة م.و.ث.ج التي عقدت في ديسمبر 1959- جانفي 1960 مرحلة خاصة ومميزة في مسيرة الثورة بحيث خرجت بقرارات هامة وصارمة حيث يقول علي كافي:« أنها كانت هامة حيث نجحت في جمع الصفوف من جديد أمام الأخطار الخارجية الداهمة وقدمت علاجا مؤقتا لمسألة عويصة وشائكة هي مسألة القيادة في الثورة».[1]

- أبقت فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة.

- لم يبق كريم بلقاسم المسيطر على وزارة القوات المسلحة، فقد انضم إليه بوصوف وبن طوبال حيث شكلوا ما يعرف ب: اللجنة الوزارية للحرب(CIG).

- تمكن م.و.ث.ج من تأدية مهمته حيث أعاد الاتصال مع فرنسا وبدأت المفاوضات بصفة جديدة ورسمية في مدة قصيرة بعد أن وجه وفد رسمي لذلك.

- تعميق علاقة الجزائر بالكتلة الشرقية والصين والعالم الغربي والإفريقي.

- أصبحت الجزائر ذات مكانة محترمة بين كثير من الدول والهيئات الدولية.[2]

- غير أن الضحية الرئيسية لهذا التعديل الحكومي هو كريم بلقاسم الذي كان المسؤول الأعلى على القوات المسلحة، فتم تكليفه بوزارة الشؤون الخارجية.

- كما اعتقد بوصوف في البداية أن صعود بومدين إلى قيادة أركان الجيش سيكون لصالحه لأن بومدين صنيعته، فيكون بذلك أداته للوصول إلى السلطة بعد الاستقلال، ونسي بوصوف أن الصنيعة تتمرد على صانعها خاصة إذا كانت الصنعة شخصية قوية وذكية كبومدين.

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص259.

[2] مصطفى هشماوي، «**الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية**»، المرجع السابق، ص9.

- بالنسبة للقرار الأول: بعد تثبيت فرحات عباس على الحكومة المؤقتة تم إدخال بعض التعديلات على تشكيلتها الأولى، تمثلت في تقليص عدد أعضائها من 19 إلى 13 عضو فقط، وبقي عبد الحفيظ بوصوف وزير للعلاقات العامة والأمن، والأخضر بن طوبال وزير للداخلية، وأحمد يزيد وزير الإعلام، وأحمد فرنسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية. لكن التعديل الذي لم يكن في صالح كريم بلقاسم تمثل في تكليفه بوزارة الخارجية ونائب الرئيس لمجلس الوزراء فرحات عباس هذا بعد أن كان مسؤول عن وزارة التسليح.[1]

- أما عبد الحميد مهري الذي كان وزير للشؤون الإفريقية فكُلف بوزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية وأقصي بن خدة وتوفيق المدني.

- عُين أحمد بن بلة كنائب رئيس الوزراء.

- اعتبار الزعماء المسجونين: حسين آيت احمد، محمد بوضياف، محمد خيضر وزراء دولة.

- أُقصي محمود الشريف الذي كان مسؤولاً سابقاً عن التسليح والتموين ليدخل للمجلس الوطني عسكري آخر هو محمدي السعيد بصفة وزير دولة، وهو الذي كان سابقا مكلفا بهيئة الأركان الشرقية.

- بالنسبة لإعادة تثبيت فرحات عباس على رأس الحكومة يقول سعد دحلب أن كريم كان منذ بداية الاجتماع ضد إعادة تنصيب فرحات عباس معتبرا أن الرئاسة تقول إلى أحد المؤسسين التاريخين وهو يقصد نفسه لأنه الوحيد الذي بقي من هؤلاء، لكن(CNRA) وجد أن الحكومة مقبلة على إجراء محادثات مع حكومة ديغول، ترشح لهذا الأمر فرحات عباس واعتبر البعض أن إعادة تثبيت فرحات عباس هو تحذير من طرف غالبية أعضاء المجلس والحكومة للعسكريين الثلاث

[1] حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص100.

الذين كانوا يصبون للسيطرة على القيادة، أما إقصاء بن خدة فإن محمد حربي أرجع الأسباب إلى إصرار هذه الأخيرة على عودة القيادة إلى الداخل واستقرارها هناك.[1]

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص211.

خلاصة الفصل:

تعتبر معركة الجزائر 1957 معركة حاسمة في تاريخ الجزائر، ورغم أن الجزائر قد دفعت ثمنا باهظا خلال تلك الأيام نتيجة اعتقال واستشهاد آلاف المواطنين، إلا أن إضراب الثمانية أيام قد حقق نتائجه المرجوة وتعداها. فوقوع مثل هذه العملية في المدن كان له صدى واسع ومؤثر حتى على صحافة العدو، وكان لها بالغ الأثر أيضا على الرأي العام الدولي وبالتالي يمكن القول أن إضراب الثمانية أيام كان بداية احتضار الجمهورية الفرنسية الرابعة.

إن انعقاد ثاني جلسات م.و.ث.ج في القاهرة في أوت 1957 شهد بداية صعود القادة العسكريين للثورة على رأس الهيئات السياسية العليا، ومن أهم السلبيات التي نجمت عن ثاني اجتماع م.و.ث.ج هي اللجوء للعمل خارج المؤسسات السياسية وتسوية المسائل المتعلقة بتعيين وانعقاد الأعضاء في الهيئات القيادية في الكواليس.

خلال السنوات 1957 إلى 1959 كان القادة العسكريون مصدر أهم القرارات وذلك من خلف واجهة المؤسسات الرسمية خطأهم هو بناء سلطة في الخارج ثم نقلها إلى الجزائر المستقلة، فبعد اختيارهم لأتباع يخلفونهم من أمثال هواري بومدين ومحمدي السعيد ارتضى هؤلاء الذين أجري تلقينهم الحذر حيال السياسيين كل المناورات، لكن حين لجأ إليهم كريم وبن طوبال وبوصوف ليحكموا في الخلافات داخل الحكومة المؤقتة أحسوا أنه في وسعهم أن يكونوا مصدر سلطة حقيقية خاصة بعد انحطاط الولايات في الداخل الذي جعل منهم الممثلين الوحيدين للقوى المقاتلة القادرة على التعبير عن رأيها.

كما يمكن القول أن اجتماع العقداء العشرة كان بمثابة انقلاب العسكريين الثلاث المدعمين من طرف قادة الحدود والداخل على سياسيي ح.م.ج.ج بتهمة التخاذل وعدم الانضباط في تسيير شؤون الثورة.

أثبتت مقررات اجتماع م.و.ث.ج صفة الدوام والاستمرارية للثورة الجزائرية ول: ج.ت.و بوصفها ممثل الشعب الوحيد وأنها مستعدة لخوض غمار الحرب إلى أن يعترف المستعمر بالحقوق الثابتة للشعب الجزائري التي اندلعت من أجلها الثورة.

الفصل الثالث:
تطور نشاط لمجلس الوطني للثورة الجزائرية من خلال اجتماعاته (1961- 1962)

أولا: اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس 9-27 أوت 1961

1- ظروف انعقاده.

2- انعقاد الاجتماع وقراراته.

3- مناقشة القرارات.

ثانيا: الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني للثورة 22-27 فيفري 1962 بطرابلس

1- ظروف انعقادها.

2- انعقاد الدورة ومقرراتها.

3- مناقشة قراراتها.

ثالثا: الدورة المعلقة للمجلس الوطني للثورة 25 ماي 7 جوان 1962 بطرابلس

1- ظروف الانعقاد.

2- انعقاد الاجتماع وقراراته.

3- مناقشة القرارات.

4- أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية

أ- أسبابها.

ب- تطوراتها وانعكاساتها.

خلاصة الفصل

أولا: الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 9 إلى 27 أوت 1961

1- ظروف انعقاده:

كان من أهم قرارات م.و.ث.ج في دورته الثالثة ديسمبر1959 إلى جانفي 1960 هو إنشاء هيئة الأركان العامة(EMG) والتي تعمل تحت إشراف لجنة وزارية للحرب المسندة إلى كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال، ولكن هذه الأخيرة لم تستطع أن تمارس سلطتها على هيئة الأركان العامة وهذا ما زاد في اتساع الهوة بين هـ.أ.ع و ح.م.ج.ج.[1]

الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة:

جاء تأسيس هيئة الأركان العامة وفق القرارات التي خرج بها الاجتماع المنعقد بطرابلس – ليبيا- في 18 جانفي1960[2] حيث أن الأزمات لم تتوقف بعد اجتماع العقداء العشرة وتشكيلهم لمجلس وطني جديد، وظهور حكومة مؤقتة جديدة، إذ سرعان ما تجددت الأزمة في صيف 1961 خاصة بعد توتر العلاقات بين ح.م.ج.ج و هـ.أ.ع التي قدم أعضاؤها استقالتهم في 15 جويلية 1961[3]، حيث أنه بعد تأسيس هيئة الأركان العامة تغيرت جميع الظروف لصالح نفوذ وسيطرة العسكريين الثلاث: كريم، بوصوف، بن طوبال بعد أن كانت الوحدات القتالية مشتتة بين ثلاث قيادات حيث أصبحت بإنشاء هذه الهيئة خاضعة بشكل منتظم لزعيم واحد هو هواري بومدين، وكان أساس الخلاف حول المسائل التالية:

1. السلطة على الولايات.
2. مضاعفة جيش الحدود.

---

[1] سعد دحلب، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص134.

[2] الشاذلي بن جديد، **مذكرات الشاذلي بن جديد(1929-1999)**، الجزء 1، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص146.

[3] عمار جرمان ، **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال**، دار الهدى، الجزائر، 2001، ص203.

3. المفاوضات مع الحكومة المؤقتة.

4. تجنيد الأطباء والطلبة.[1]

والشيء الذي زاد في تأزم الأوضاع هو إعطاء الأوامر لجيش الحدود وقادته بالدخول إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961، فوقفت هيئة الأركان في وضعية صعبة لأن دخولها إلى الجزائر سيفقدها السيطرة على جيش الحدود وفي حالة الرفض ستسيء إلى صمعتها لأنها ستظهر بمظهر الرافض للكفاح في الداخل والخائف من العودة إليه.[2]

وفي شهر جوان 1961 زادت الخلافات بين هـ.أ.ع و ح.م.ج.ج خاصة بعد أن قامت قوات هيئة الأركان العامة بإسقاط طائرة فرنسية في الحدود التونسية. وأسرت على إثرها طيارها فيديريك نامايار. وبما أن الحدث وقع فوق الأراضي التونسية طالبت الحكومة الفرنسية من حكومة بورقيبة تسليم الطيار، ورأت الحكومة المؤقتة الاستجابة لهذا الطلب وهو ما أغاض كثيرا قادة هيئة الأركان وأرادوا تقديم استقالتهم.[3]

وفعلا استقالت هيئة الأركان في 15 جويلية 1961 وقدمت مذكرة لرئيس ح.م.ج.ج تتضمن موضوعين أساسيين هما:

- الإعلان عن استقالة كل من العقيدين بومدين ومنجلي والرائد عز الدين.
- توضيح الأسباب التي دفعتهم للاستقالة.

وبعد فشل مفاوضات ايفيان لحقتها مفاوضات لوقران[4] من 20 إلى 28 جويلية 1961 لكن نتائجها هي الأخرى كانت سلبية بسبب تعنت الموقف الفرنسي بعد أن صرح ديغول بأنه:"ما إن أصر الجزائريون على موقفهم فإنهم سوف تقسم

---

[1] رياض الصيداوي،**« صراعات النخب، دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر»، جريدة الأطلس**، العدد 293، ص15.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 498.

[3] محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص64.

[4] لوقران، قصر بفرنسا يوجد على الحدود الفرنسية السويسرية ويطل على مدينة ايفيان.

إلى مناطق تبقى تحت السيادة الاستعمارية"، ولذلك قررت ح.م.ج.ج تكثيف العمليات العسكرية ومواصلة الكفاح المسلح بهدف إجباره على تغيير موقفه.

اقتناع أعضاء(CNRA) بأن الموقف أصبح يتطلب إزاحة العناصر المعتدلة التي تفكر بعقلية فرنسية وإفساح المجال إلى عناصر قادرة على مواجهة الموقف الفرنسي.[1]

2_ انعقاد الاجتماع وقراراته:

أخذت هيئة الأركان العامة المستقيلة رسميا في 15 جويلية 1961 تستعد للاجتماع وتعد العدة لمواجهة الحكومة المؤقتة فعينت بنفسها قيادة أركان مؤقتة وظيفتها العمل على تعبئة الضباط والجنود لغرض بقاء القيادة المستقيلة. وكان هدفها من الاجتماع هو إقناع أعضاء الاجتماع بضرورة تشكيل لجنة تتكون من اللجنة الوزارية للحرب كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، زائد الثلاث في هيئة الأركان: بومدين، علي منجلي، سليمان قائد أحمد[2] على أن تتخذ هذه الهيئة الحدود مقرا لها وتكون مستقلة عن الحكومة، بمعنى تشكيل قيادة موازية للحكومة المؤقتة.

قاد قدماء المركزيين حملة بزعامة بن خدة ضد فرحات عباس واتهموه بالتساهل مع ديغول ولاسيما حول قضية الصحراء[3] حيث صرح بومبيدو ردا على ممثلي الحكومة المؤقتة أن قضية الصحراء لا نقاش فيها، أن الصحراء بحر له

---

[1] فتحي الديب، المصدر السابق، ص529.

[2] **قايد أحمد:** (سي سليمان) ولد في 17 مارس 1921 في ولاية تيارت، التحق بصفوف الثورة في ربيع 1956، تمت ترقيته في 1958 من محافظ سياسي إلى قائد المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة، عين في 1959 ضمن أعضاء م.و.ث.ج، وفي بداية 1960 أصبح أحد مندوبي بومدين، شارك في مفاوضات ايفيان وفي سبتمبر 1962، بعد الاستقلال عين وزيرا للسياحة، توفي في 6 مارس 1978. ينظر: ولد الحسين محمد الشريف، **عناصر للذاكرة حتى لا ينسى أحد من المنظمة الخاصة 1947 إلى الاستقلال 5 جويلية 1962**، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص111.

[3] هي مناورة لجأ إليها ديغول بهدف تقسيم الجزائر وفصل الصحراء عن التراب الوطني الجزائري، وهذا دليل قاطع على اهتمام الإدارة الفرنسية بباريس بالصحراء باعتبارها بعدا استراتيجيا هاما. ينظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويه المجاهدون(المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص148.

سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من هذه الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع.[1]

كما عارض بقاء فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة أعضاء آخرون من بين أعضاء م.و.ث.ج من بينهم العقيد أوعمران وسليمان دهيليس، فهذه الانتقادات دفعت بالحكومة المؤقتة إلى تقديم استقالتها في جلسة 18 أوت 1959 عبر شخص رئيسها.

وقد تم في هذه الدورة[2] اقتراح استمرار الحكومة المؤقتة في أعمالها إلى غاية تشكيل حكومة مؤقتة. وفي 27 أوت 1961 تم تشكيل فريق حكومي برئاسة بن خدة شرط أن لا تتنازل تلك الحكومة عن أي شرط يتنافى والوحدة الوطنية.[3]

وبهذا أقصي كريم بلقاسم من هذا المنصب وتولى وزارة الشؤون الداخلية مكان

لخضر بن طوبال الذي عين وزير دولة إلى جانب محمدي السعيد[4] وبقية القادة المعتقلين، أما بوصوف فقد بقي محتفظا بإشرافه على وزارة التسليح والعلاقات العامة والأمن[5]، وبعد الإعلان عن رئاسة بن خدة للحكومة جرت القطيعة بين هيئة الأركان وبن خدة، واعتبرت ذلك خيانة حيث قدمت استقالتها، أما بخصوص المفاوضات فقد وقعت هـ.أ.ع في مواجهة غالبية أعضاء المجلس الوطني للثورة

[1] بن يوسف بن خدة، **مواقف وشهادات**، ط1، دار الأمة،الجزائر، 2007، ص 106.
[2] ينظر الملحق رقم5 الذي يوضح تشكيلة المجلس الوطني للثورة في دورة 9-27 أوت 1961م بطرابلس.
[3] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 558.
[4] **محمدي السعيد:** (1912- 1994)، ولد بآيت فراح بالقرب من أربعاء ناث إراثن، ضابط صف سابق في الجيش الفرنسي، متدين، انخرط في الجيش الألماني ودخل في مصالح الاستخبارات الألمانية، احتفظ في ذاكرته بصورة لضابط فرنسي وهو يصفع والديه، وبير فيما بعد انخراطه إلى جانب الألمان لاعتقاده أن هتلر بصدد تدمير الطغيان الفرنسي وتحرير العالم، لم ينتسب لأي حزب، مساعد كريم بلقاسم في الولاية الثالثة، شارك في مؤتمر الصومام وأصبح عضو مستخلف في م.و.ث.ج ، قاد في أفريل 1958 مجلس التنظيم العسكري المتموقع في الحدود الجزائرية التونسية، حكمت عليه ل.ت.ت بعد الكفاءة فأوكلت قيادة مجلس التنظيم العسكري إلى بومدين وعزل محمدي السعيد لمدة شهر قبل أن يرسل إلى القاهرة، عينته ح.م.ج.ج قائدا لهيئة الأركان في أول أكتوبر 1958، جرى الاعتراض عليه ولم يتمكن من فرض نفسه في الميدان، يعاد تثبيته في مكانه بتاريخ 27 أوت 1961 عندما خلف بن خدة فرحات عباس على رأس ح.م.ج.ج، انضم إلى بن بلة مع بداية أزمة جوان 1962، عين وزير لقدماء المجاهدين وضحايا الحرب بتاريخ 27 سبتمبر في أول حكومة شكلها بن بلة، مرشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات 1991، توفي في 6 ديسمبر 1994. له كتاب: الإسلام يحمل في ذاته الاشتراكية. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص317.
[5] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص115.

متهمة الحكومة المؤقتة بلجوئها إلى حل من النموذج الاستعماري الجديد الذي يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا.

وأهم القرارات الصادرة عن هذه الدورة:

1- تعيين مكتب م.و.ث.ج مكلف بمتابعة مدى تطبيق الحكومة المؤقتة للقرارات مشكل من محمد الصديق بن يحي، علي كافي[1]، عمر لوداوود.

2- تفعيل الولاية السادسة.

3- ترقية فدرالية فرنسا إلى مستوى ولاية مثل الولايات الستة الأخرى داخل الوطن.

4- تعيين بن خدة مكان فرحات عباس وتقليص عدد أعضائه من 13 إلى 12 عضو.[2]

أما خارجيا:

1- فقد قرر المجلس الوطني في نطاق سياسة عدم الانحياز إلى تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والدبلوماسية وإلى إضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية.

2- مؤازرة حركات التحرر التي تقودها الشعوب المضطهدة.

3- التأكيد على مبدأ التفاوض القائم على أساس وحدة التراب الجزائري بما فيها الصحراء وعلى وحدة الشعب الجزائري.[3]

---

[1] **علي كافي:** ولد في 1928، ولد في سكيكدة في عائلة فلاحيه، عمل لأول مرة في صفوف حزب الشعب الجزائري، وبعد شهور عدة ارتقى في سلم المسؤولية، انتخب لمنصب مفتش عام للطلبة الجزائريين، تفاجأ كغيره بأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اتصل به ديدوش مراد بعد قيام ثورة نوفمبر 1954، شارك في وفد المنطقة الثانية في مؤتمر الصومام، قاد الولاية الثانية 1957- 1959، حذر عميروش – قائد الولاية الثالثة- من التصفيات واستقبل عناصر الولايتين الثالثة والأولى المهددين بالتصفية الجسدية، استدعي إلى تونس بحيث سيكون من بين العقداء العشرة المكلفين بتنظيم العمليات العسكرية وبقي في تونس إلى غاية الاستقلال. ينظر: علي كافي، المصدر السابق، ص15-16.

[2] ينظر الملحق رقم 6 الذي يحتوي على التشكيلة الجديدة للحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة.

[3] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص599.

3- مناقشة القرارات:

كانت مسألة القيادة أهم بكثير من قضية المفاوضات في الصراعات التي شهدتها هذه الدورة وبوجه عام تمثل التوازن الجديد الذي أقامته هذه الدورة في تحالف الباءات الثلاث مع قدماء المركزيين الذين كانوا قد أبعدوهم من لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1957 على حساب فرحات عباس وأصدقائه.

وفي هذه الدورة ثأر المركزيون لأنفسهم إذ تولوا المناصب الهامة في الحكومة وأخذ بن خدة رئاسة الحكومة من فرحات عباس والشؤون المالية والاقتصادية من أحمد فرنسيس وعادت إلى سعد دحلب، أما المركزي الآخر محمد يزيد[1] فقد احتفظ بمنصبه الدائم الذي لم يغادره منذ 19 سبتمبر 1958.

ونلاحظ في الحكومة الجديدة أن محمد بوضياف أصبح نائب لرئيس مثل كريم بلقاسم وبن بلة وألغيت اللجنة الوزارية للحرب.

خسرت هـ.أ.ع في هذه الدورة لأن م.و.ث.ج لم يتبين موقفها من المفاوضات ولم يقم بإنشاء القيادة التي كانت تريدها هي، ولذلك بمجرد التصويت على الرئيس الجديد بن خدة أعلنت استياءها وغادرت الاجتماع قبل نهايته وقامت بإبلاغ الإطارات العسكرية في الحدود بأنها لا تعترف بمقررات الدورة.[2]

ويرى سليمان الشيخ أن الحكومة الجديدة كانت أكثر وأشد حزما من سابقتها ذلك لأن القضية هي قضية الحزم بالدرجة الأولى، وبالتأكيد أن الحزم يكون مع فرنسا وأمام العسكريين لاسيما أمام قادة هيئة الأركان العامة.[3]

---

[1] **محمد يزيد:** كان عضو في حزب الشعب عندما ذهب إلى فرنسا عام 1945، مسؤول عن الفرع الجامعي في باريس حتى عام 1947. كان كاتبا عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 1946- 1947، عام 1948 عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب، اعتقل في مارس 1948، وحكمت عليه محكمة الجزائر العاصمة بسنتين سجنا وعشر سنوات نفيا، من 1950 إلى 1953 كان ممثلا لقيادة حركة الحريات في فرنسا تحي اسم زبير، وقع إبعاده من منصبه بطلب من مصالي الحاج الذي أخذ عليه موقفه التوفيقي من الحزب الشيوعي، أصبح أبرز شخصيات جناح اللجنة المركزية فاجأته غرة نوفمبر في العاصمة المصرية، فتكيف مع الوضع الجديد الذي خلقته ج.ت.و وأصبح ممثلا لها في نيويورك، أصبح وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة من 1958-1962، عضوا في المجلس الوطني من 1962- 1965، سفيرا في بيروت 1975 وعضوا في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير 1984. ينظر: محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 183- 184.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص500.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص162.

رغم الصراعات الداخلية إلا أن الحكومة الجديدة المنبثقة عن هذه الدورة واصلت مفاوضاتها مع فرنسا والتي توقفت في لوقران نتيجة حركة العصيان

والتمرد التي تقودها منظمة الجيش السري(L'OAS)[1] وكذلك نتيجة الوضع الاجتماعي المتدهور الذي أصبح يهدد الحكومة الفرنسية.

هذا عن التعديل الوزاري الذي أحدثته هذه الدورة، أما عن بقية قرارات م.و.ث.ج فقد درس أوضاع جيش التحرير الوطني في الخارج وأمر قيادة هـ.أ.ع بالتراجع عن استقالتها، وكلفها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج قصد تفعيل أكبر للثورة.

ويرى علي كافي أن هذه القرارات بقيت حبر على ورق لأن هـ.أ.ع كانت تهمها السلطة والدليل هو انسحابها من الاجتماع وسفر أعضائها البارزين – بومدين، علي منجلي، قايد أحمد– إلى ألمانيا، لكن م.و.ث.ج واجه هذه الاستقالة بجدارة حيث قام بإكمال مجريات الدورة لكن فيما بعد وبالتحديد في أوائل نوفمبر 1961 عادت هـ.أ.ع إلى مقرها وأصبح بن خدة وكريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف هدفا رابعا تسعى هيئة الأركان لإزاحته.

أما عن قرار تعيين المكتب السياسي ل: م.و.ث.ج فإنه بمثل هذا القرار ازداد تنظيم (CNRA) حيث أصبح يتكون من: محمد الصديق بن يحي، علي كافي، عمر لوداوود تعمل على مراجعة القرارات المتخذة ، كما اتصلت بالسجناء الخمسة من أجل العمل معا على الحد من الصراع الذي كان بين هـ.أ.ع و ح.م.ج.ج ومن أجل السهر على تطبيق القرارات المتخذة في تلك الدورة. [2]

[1] **(L'OAS):** هي منظمة إرهابية تزعمها جنرالات وضباط في الجيش الفرنسي المتواجدين في الجزائر أمثال: ماسي، سالان..، كانوا يدافعون عن فكرة الجزائر فرنسية، شنوا حملة واسعة ضد ديغول ومشروع تقرير المصير، حيث ركزت على تحطيم القاعدة الاقتصادية للجزائر واختيار الطبقة المثقفة. ينظر: محمود الواعي، **منظمة الجيش السري**، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1995، ص302.

[2] علي كافي،المصدر السابق، ص274.

ثانيا: الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني للثورة من 22 إلى 27 فيفري1962:

1- ظروف انعقادها:

نتج عن الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة المنعقد في أوت 1961 مشكلتان أساسيتان وهما:

- الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.
- مسألة المفاوضات التي توقفت في لوقران في 20-28 جويلية 1961 كما ذكرنا سابقا.

فكان قرار(GPRA) هو إعطاء الأولوية للمفاوضات لأنها تقرر مصير الشعب الجزائري وأجلت النظر في مسألة الصراع بينها وبين هيئة الأركان العامة إلى دورة أخرى.

ونظرا للظروف التي كانت تمر بها الحكومة الفرنسية فقد سلمت بضرورة حل سلمي وعاجل للقضية الجزائرية عن طريق المفاوضات خاصة بعد الخطورة التي أصبحت تشكلها منظمة الجيش السري وكثرة الاغتيالات في صفوف الشخصيات المدنية والعسكرية سواء الموالية لديغول ونظامه أو لجبهة وجيش التحرير، وتم تكليف محمد بن يحي الذي كان ملما إلماما شاملا بتفاصيل المفاوضات الجزائرية الفرنسية في 31 جانفي 1962 بمهمة الاتصال بالسجناء الخمسة المتواجدين في (Aulnoy) بالقرب من الحدود السويسرية تحت الإقامة الجبرية للتعرف على وجهات نظرهم حول المرحلة القادمة من المفاوضات.

وقد توجت هذه اللقاءات بمحادثات لي روس[1] والتي انطلقت يوم 11 فيفري واستمرت إلى غاية 29 فيفري، وقد عينت(GPRA) لهذه المحادثات أربعة وزراء

[1]لي روس: تقع في أعالي جبال الجور على الحدود السويسرية الفرنسية.

وهم: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، ومحمد يزيد، أما المفاوضين الفرنسيين فكانوا ثلاثة وهم: السيد جوكس، السيد روبير لورن، جان بروقلي.

وقد درست في لي روس المسائل التالية:

- وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة اللاجئين والمهاجرين في الفترة الانتقالية والهيئة التنفيذية المؤقتة التي ستحكم الجزائر وتعد لاستفتاء تقرير المصير.[1]

2- انعقاد الاجتماع ومقرراته:

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس وحضره سبعة أعضاء عن الحكومة المؤقتة وهم: بن يوسف بن خدة، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، كريم بلقاسم، محمدي السعيد، محمد يزيد، وثلاثة من أعضاء هيئة الأركان العامة وهم: هواري بومدين، قايد أحمد ، علي منجلي، ومصطفى بن النوي ممثل عن ولاية أوراس النمامشة، وممثلين عن ولاية وهران وهما: مختار بؤيزم، بن حدو بوحجار، وممثلين عن اتحادية فرنسا وهما: عمار عدلاني، رابح بوعزيز، محمد بوداوود، علي هارون، عبد الكريم الويسي و15 من بقية أعضاء م.و.ث.ج.[2]

وقد أوضح الوفد المفاوض أمام(CNRA) المنعقد في هذه الدورة التنازلات التي قبل بها المفاوض الفرنسي وسقطت أسطورة "الجزائر فرنسية" وسقطت أسطورة الصحراء بحر إفريقي كما سقط أيضا خطر التقسيم في الشمال.[3]

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 390.
[2] ة للإطلاع أكثر على تشكيلة م.و.ث.ج في هذه الدورة ينظر الملحق رقم 9.
[3] رضا مالك، **الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962**، ط3، دار الغزالي، منشورات(ANAP) ، الجزائر، دون تاريخ، ص298.

أما قيادة هيئة الأركان فقد عارضت مشروع اتفاقيات ايفيان وقد تركزت معارضتها في العناصر التالية:[1]

1- استمرار التجارب النووية في رقان بالصحراء الجزائرية.
2- الإبقاء على الهيمنة الاستعمارية في المرسى الكبير بوهران.
3- وضع جيش التحرير الوطني لسلاحه وتعويضه بالقوات المحلية.
4- تمتع الأقلية الأوربية بالحقوق المدنية.

وقد قامت هـ.أ.ع بإحضار مناقش خبير غير عضو في المجلس الوطني لمناقشة المسائل الاقتصادية أهمها البترول وهو: خليفة لعروسي مساعد دحلب في اللقاءات السرية، وقد اتهم هذا الأخير الوفد المفاوض بإعطاء البترول الجزائري لفرنسا.

أما بخصوص جيش.ت.و(ALN) في الاتفاق الموقع في ايفيان والذي يشمل تحديد تمركز جيش.ت.و في أماكن محددة، وكذلك رفض دخول جيش الحدود إلى التراب الوطني خلال الفترة الانتقالية(ثلاثة إلى أربعة أشهر) انطلاق من بداية وقف إطلاق النار إلى إجراء استفتاء حول تقرير المصير[2]، حيث عارض عليها أمام الحضور بكل شجاعة لأنه لا يمكن ضمان أي شيء عمليا بوجود جيش فرنسي يتكون من 560000 جندي.

[1] سعد دحلب ، المصدر السابق، ص156.
[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص600.

أهم مقررات الدورة:

1- دعوة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مواصلة جهودها خلال المفاوضات القادمة.

2- التأكيد على مبدأ التفاوض القائم على أساس السلامة الترابية للجزائر بما فيها الصحراء وعلى وحدة الشعب الجزائري.[1]

وأنهى المجلس أشغاله بإصدار بيان ختامي جاء فيه:«...وقد أكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسألة التفاوض، وعلى أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير المصير، ويؤكد المجلس الوطني للثورة من جديد أن هذا الحل ممكن في نطاق المبادئ الأساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله بما فيه الصحراء، وعلى وحدة الشعب الجزائري والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب...».[2]

3- مناقشة مقررات الدورة:

اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة استثنائية من 22- 27 فيفري 1962 وذلك نظرا لتطور المفاوضات ووصول الطرفين إلى مسودة ورقة اتفاقيات.[3]

وكانت القوانين التنفيذية التي اعتمدت كقوانين تنفيذية لمؤتمرات لاحقة كما هو الحال لمؤتمر طرابلس المنعقد فيما بين 22- 27 فيفري 1962 لمناقشة وقف إطلاق النار، وفحوى اتفاقيات ايفيان والمصادقة عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين بناءا على المادة السابعة من الفصل الثاني المتعلق بالمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية.[4]

---

[1] Ben youcef, BEN KHEDDA,op.cit, p144.

[2] **جريدة الشعب**، العدد 103، 28 أوت 1961، ص3.

[3] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير، اتفاقيات ايفيان**، مراجعة عبد الكريم بن الشيخ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص28.

[4] عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005، ص45.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل المساجين أو المعتقلين الخمسة وخاصة بن بلة كانوا مع الحكومة المؤقتة(GPRA) أو مع وقف إطلاق النار ومشروع اتفاقيات ايفيان باتخاذهم لهذا القرار؟

إذا سلمنا بالرأي الأول_ المعتقلين مع الحكومة المؤقتة_ فكيف نفسر تحالف بن بلة مع هيئة الأركان ضد (GPRA) في الاجتماع الأخير في جوان 1962 بطرابلس؟

وفي الحقيقة فإن المساجين الخمسة وخاصة بن بلة كانوا يطمحون في مصادقة م.و.ث.ج(CNRA) في هذه الدورة على مشروع اتفاقية ايفيان لأنه يخدم مصالحهم بإطلاق سراحهم عشية وقف إطلاق النار، فقد انتظروا مثل هذا القرار بفارغ الصبر لحزم أمورهم ولنيل الزعامة بشتى الطرق.

وهكذا وبعد نقاش حول مختلف الملفات المدروسة والتي طال تصدي م.و.ث.ج للنقاش العام، ويكون بهذا قد اتخذ قرارا تاريخيا قد استطاع بفضله إيصال الثورة الجزائرية إلى بر الأمان.

وهكذا تكون الحكومة المؤقتة قد أبعدت شبح الحرب الأهلية لتوحيد البلاد بتمسكها الصارم بمبدأ الوحدة الترابية فدافعت عنه في المفاوضات وعلى مستوى الجماهير واللقاءات الدولية.

أما الانتصار الذي حققته اتفاقيات ايفيان فيتعلق بالسيادة الوطنية إذ خلصت اتفاقيات ايفيان إلى وجود دولة جزائرية ذات سيادة في الداخل والخارج، وتتصرف بحرية في اقتصادها وجيشها ودبلوماسيتها. كما أنه بمصادقة (CNRA) على هذه الاتفاقيات يكون قد أبعد مشكل خطير على الأجيال القادمة وهو رفض إسناد الجنسية الجزائرية تلقائيا إلى مليون أوربي وبالتالي الصراع بين ثقافتين مختلفتين.

رابعا: الدورة المعلقة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 25 ماي إلى 07 جوان 1962 بطرابلس:

1- ظروف الانعقاد:

في 7 مارس 1962 فتحت المفاوضات الفرنسية الجزائرية رسميا في ايفيان وكان الوفد الجزائري المفاوض يتكون من: كريم بلقاسم، محمد يزيد، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، محمد بن يحي، رضا مالك[1]، والعقيد عمار بن عودة. أما الوفد الفرنسي فكان يتكون من: السيد لويس جوكس رئيسا، روبير بور، جاك دويرقلي، لبرنار تريكو، الجنرال دوكاماص، رولاند بيكار، دولوس.[2]

وقد استغرقت هذه المفاوضات 12 يوما وتم التوصل إلى اتفاق عام هو الاتفاق على وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 عبر كامل التراب الجزائري، وبذلك تكون الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة وهي مرحلة الفترة الانتقالية المقررة لتنظيم البلاد وإعداد الشعب الجزائري للاستفتاء العام حول تقرير المصير والتي تدوم ثلاثة أشهر على أقل تقدير وستة أشهر على أكثر تقدير، وتم تشكيل الهيئة التنفيذية التي يترأسها عبد الرحمان فارس[3] من ثلاثة فرنسيين وسبعة جزائريين. ولكن الحدث الهام الذي ميز الفترة الانتقالية هو ظهور الأزمة من جديد بين (GPRA) و(EMG) وبين (GPRA) وبعض الزعماء الخمسة وفي مقدمتهم أحمد بن بلة، فاتفاقيات ايفيان وضعت حدا للقتال وأعلنت وقف إطلاق النار ولم

---

[1] **رضا مالك:** ولد في 21 نوفمبر 1932 بباتنة، حاصل على ليسانس في الآداب(فلسفة) بعد دراسات عليا في الجزائر العاصمة وفي باريس، عضو مؤسس للاتحاد العام للطلبة الجزائريين في 1955، أصبح في جويلية 1957 مدير لجريدة المجاهد اللسان المركزي لجبه التحرير الوطني(1957-1962). كان عضوا وناطقا باسم الوفد الجزائري في محادثات ايفيان(ماي 1961- مارس1962)، وأحد محرري برنامج طرابلس 1962، بعد الاستقلال تولى على الترتيب: همام سفير(1963-1970) (1979- 1984)، وزير الإعلام والثقافة في 1977، رئيس المجلس الوطني الاستشاري، عضو المجلس الأعلى للدولة 1992، رئيس الحكومة (1993-1994)، ورئيس التحالف الوطني الجمهوري 1995، مؤلف عدد من الكتب منها: التقليد والثورة، الرهان الحقيقي، رهان الحداثة في الجزائر وفي الإسلام، والجزائر في ايفيان. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 305- 306.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص158.

[3] **عبد الرحمان فارس:** عمل كاتبا في القليعة ثم عضو في فريق الليبراليين الذين كان يتزعمهم جاك شوفا ليي في جوان 1958، عرض عليه ديغول منصبا في حكومته، تم توقيفه في 1961 وأطلق صراحه في مارس 1962. ينظر: حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص120.

تضع حدا للأزمة بين (EMG) و(GPRA) بل أجلتها لآخر دورة ل: م.و.ث.ج في طرابلس من 25 ماي إلى 7 جوان 1962 كما سنرى لاحقاً.

2- انعقاد المؤتمر وقراراته:

بدأت التحضيرات لعقد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية مع بداية شهر أفريل 1962 ولأول مرة توفرت الشروط لحضور الجميع بهدف إجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل[1] وعلى إثرها عقد مؤتمر طرابلس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 25 ماي إلى 7 جوان 1962 بطرابلس، وعملت السلطات الليبية على توفير الشروط الضرورية للمؤتمر، حيث منعت السلطات الليبية الصحفيين والأجانب من دخول المدينة وقد كان جدول أعمال هذا المؤتمر كالآتي:

أ- المصادقة على اتفاقيات ايفيان.

ب- المناقشة والمصادقة على مشروع الحمامات[2] الذي عرف فيما بعد بميثاق طرابلس.

ت- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على الفترة الانتقالية في تنظيم مؤتمر تنظيمي.

بالنسبة لمناقشة مشروع الحمامات وملحقاته فقد افتتح المجلس أشغاله في 28 ماي 1962 على الساعة التاسعة والنصف صباحا تحت رئاسة محمد بن يحي وقد طرحت عدة انشغالات منها تدخل بن علا الداعي إلى النظر في الصراع القائم بين (GPRA) و(EMG) الذي بدأ يتغلغل في ثنايا القاعدة. واقترح تصفية هذا الخلاف بدل خوضها في النقاشات العقائدية والقيام بإعادة هيكلة

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص285.

[2] **مشروع الحمامات:** تم إعداد مشروع برنامج من طرف لجنة كانت مجتمعة في الحمامات في تونس لذلك سمي بمشروع الحمامات، فتم تقسيم المهام إلى ما يلي: رضا مالك ومصطفى الأشرف كلفا بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية، محمد الصديق بن يحي ومحمد حربي كلفا برسم الملامح الكبيرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسياسة الخارجية، أما العمل بصدد بناء الحزب فوقع على عبد المالك تمام. وبقيت مشكلات إرساء نظام جديد من صلاحيات الحكومة، وتم رفض نص عبد المالك تمام بأكمله لنقصه وقلة وضوحه فتمت إعادته من طرف محمد حربي. للإطلاع أكثر ينظر: محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 271.

ج.ت.و والتحضير للاستفتاء الخاص بتقرير المصير، واقترح بن علا إدخال الوانشي وتمام والبجاوي إلى (CNRA) لكن أعيد انتخابه في الحين ب: 39 صوت مقابل 28 صوت.

استأنف المجلس أشغاله وبدأت مناقشاته لمشروع الحمامات الذي تضمن ثلاثة محاور أساسية هي:

- إلقاء نظرة عامة على الأوضاع التي تعيشها الجزائر.
- شرح وتحليل شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية:« إن حرب التحرير التي انتصر فيها الشعب الجزائري باستعادته لاستقلاله، وسيادته الوطنية، لا يعني أن الكفاح قد انتهى بل لابد أن يستمر لتوسيع مكاسب النضال المسلح، وذلك بالبناء الثوري للدولة والمجتمع، وأن مهام الثورة الديمقراطية تتطلب فحص معطيات الواقع...».
- كان حول تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الشعبية وذلك ببناء اقتصاد وانتهاج سياسة اجتماعية لصالح الجماهير.[1]

وقد تباينت الآراء واحتدم النقاش حول تطبيق الاشتراكية في الجزائر المستقلة في مرحلة البناء فمنهم من قال أنها تطبيق للاشتراكية الإسلامية وهو المطلوب، وهناك فريق ثالث كان يريد تطبيق متطرفا للاشتراكية العلمية على أساس أن الاشتراكية واحدة.

وكانت هناك بعض التدخلات في محاضر اجتماع 1جوان 1962 كتدخل علي كافي الذي اقترح النظر في بعض المصطلحات وأثيرت مسألة الحزب الواحد، حيث اقترح علي منجلي ضرورة إعادة النظر في تركيبة ج.ت.و وطويت هذه الوثيقة بسرعة وسهولة وإهمال.[2]

[1] علي هارون، **خيبة الانطلاق وأزمة صيف 1962**، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص20.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص186.

والنقطة التي أثارت جدلا بينهم هي قضية المكتب السياسي أو القيادة الجديدة ل: ج.ت.و فاتفقوا على البرنامج واختلفوا على الأشخاص، وفي الجلسة التي صادفت 3 جوان عينت الجمعية لجنة مكلفة بتحديد المهام الخاصة بالمكتب السياسي، وتعيين الأشخاص المكلفين له، وباقتراح من بن طوبال ضمت اللجنة: الحاج بن علا، محمد بن يحي، عمر بوداوود، قاضي بوبكر، تحت رئاسة محمد بن يحي.

وأبرز الاقتراحات المقدمة لتشكيل هذا المكتب:

اقتراح بن بلة: المساجين الخمسة +الحاج بن علا، ومحمدي السعيد.

واقترح كريم بلقاسم: المساجين الخمسة + الباءات الثلاث وسعد دحلب.

وفي النهاية ظهر اتجاهان متضادان هما اتجاه بن بلة المدعم من طرف هيئة الأركان واتجاه الحكومة المؤقتة وظل بن بلة مصرا على اقتراحه.

عقد اجتماع تشاوري غير رسمي بين مجموعة تتكون من 22 مسؤول يمثلون ولايات الداخل وفيدرالية فرنسا والمغرب وتونس، وأعضاء من ح.م.ج.ج ومن مكتب م.و.ث.ج وخرجت هذه اللجنة بالاتفاق على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي يضم 7 أعضاء هم: المساجين الخمسة والعسكريين الثلاث، وقد تخلى كل من بوصوف وبن طوبال على عضويتها لتسهيل هذه التسوية لكن وشاية رابح بلوصيف إلى بن بلة بقوله: لا تكن واهما فقد اتفقوا ضدك جعلت من بن بلة يرفض هذه التشكيلة بعد أن أبدى موافقة مبدئية عليها، وزادت حدة الصراع بين بن بلة المدعم بهيئة الأركان و ح.م.ج.ج خاصة في اجتماع 5 جوان وصل إلى حد الشتم والسب وهو الأمر الذي دفع برئيس الجلسة محمد بن يحي إلى دفعها تفاديا لتفاقم الوضع.[1]

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص31.

ومن هذا اليوم لم يجتمع (CNRA) بكامل أعضائه نظرا لانسحاب معظم وزراء(GPRA) ليلة 6 و7 جوان فمنهم من غادر إلى تونس ومنهم من غادر إلى فرنسا وبرر بن يوسف ين خدة رئيس ح.م.ج.ج انسحابه بما يلي:«... كان هناك مشاكل ملتهبة تنتظر التسوية مثل الاستفتاء، تقرير المصير، التصدي ل (L'OAS) أجهزة الشرطة والإدارة، ونقل السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية، ثم إن الحكومة المؤقتة شريكة ديغول في ايفيان وهي بذلك مسؤولة مباشرة على وقف إطلاق النار وعليه فإن أي مساس بها يمكن أن يشجع غلاة الاستعماريين بالجزائر وفرنسا وكل هذه الأسباب ومن أجل قطع الطريق أما الذين قد يجازفون بثمار هذا النصر قررت مغادرة طرابلس والعودة إلى تونس للقيام بمسؤولياتي من جديد».[1]

وكما رأينا سابقا أن المؤتمر بقيت دورته معلقة ولم تكتمل وذلك نتيجة لمغادرة بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة وبعض المؤتمرين، وهذا ما عقد المشكلة أكثر ووضع المؤتمر في حرج كبير، فما كان للمجلس الوطني للثورة حسب رأي علي هارون أن يغادر خشية التاريخ يمثل هذه المهانة.[2]

وبعد مغادرة بعض المؤتمرين المجلس حاول بعض من بقي في طرابلس معالجة هذه الوضعية بتحرير محضر لإثبات الانصراف في 7 جوان وذلك من قبل مجموعة بلغ عدد أعضائها 39 عضوا حاضرا، وهذه المجموعة ساندت أحمد بن بلة ودعمته وقد تكونت من شخصيات مهمة مثل: بيطاط، خيضر، فرحات عباس، أحمد بومنجل، والشيخ خير الدين، وأعضاء هيئة الأركان وبعض أعضاء مجالس الولايات باستثناء صالح بوبندير- صوت العرب- .

فهذه المجموعة هي التي عينت المكتب السياسي ولكنها افتقدت إلى الشرعية القانونية لأن القانون الخاص بمؤسسات الدولة والمصادق عليه من قبل

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 130.
[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 32.

الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة -16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960 بطرابلس- يستوجب بناءا على المادة 7 من فصله الثاني أن تكون المصادقة على المواضيع المطروحة بأغلبية ثلثي الأعضاء، وقد جرى العمل بهذه القوانين خلال الاجتماعين الرابع والخامس.[1] فبهذا إذن انتهى وجود المجلس الوطني من جراء عدم السيطرة على الأمور وعدم التحكم في الألفاظ والمهانات.

ومن جهة أخرى علل بوضياف انسحابه بقوله:« لم أكن موافقا على ما جاء في طرابلس وكانت قناعتي أن هذا الاجتماع سوف يفرق بيننا ذلك أنني كنت على علم بما يقوم به بن بلة من ناحية اتصالاته وتحضيراته للاستيلاء على السلطة وفي هذا الإطار اتصلت مع بن خدة وبن طوبال لكن الأمر كان قد خرج من أيدينا».[2]

أما عن فرحات عباس فيقول:« كنت مشاركا في مؤتمر طرابلس، وكان مؤتمر لتصفية حسابات فهو بدون شرف، ولا عظمة، انحطت المداخلات فيه إلى الشتم والكلام البذيء في وقت كانت فيه منظمات الجيش السري تكثف من عملياتها الإجرامية في الجزائر، بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة ووزرائه تركوا طرابلس وتوجهوا إلى تونس في نظرهم ذلك هو الحل الوحيد لوقف قرارات م.و.ث.ج ولم يكن قادرا على اتخاذ موقف لوضع حد لذلك الصراع ومنهم أحمد بن بلة وشتم أحمد بن بلة له أما المجتمعين»[3].

وتساءل فرحات عباس عن عدم لجوء المؤتمرين إلى بيان أول نوفمبر الذي حدد أهداف الثورة الجزائرية ولو رجعوا إليه لجنبوا أنفسهم والجزائر ذلك الصراع لأن البيان النوفمبري نص على تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية،المرجع السابق، ص 51.
[2] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 130.
[3] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 215.

3_ مناقشة القرارات:

لقد خرج المؤتمرون في طرابلس ماي_ جوان 1962 ببرنامج عرف وسمي بميثاق طرابلس الذي تناول موضوع تنظيم الدولة الجزائرية القادمة بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن تقييم أوضاع البلاد نتيجة الاستعمار الذي دام 132سنة ولقد اتفق الإخوة الأعداء على البرنامج واختلفوا حول الأشخاص بسبب طغيان الأنانية الناتجة عن الحب المفرط للسلطة ولم يخرج المؤتمرون بحل مشكل القيادة التي تم تأجيلها من اجتماع لآخر.

استهل المجلس أشغاله بقراءة متأنية لاتفاقيات ايفيان التي كانت هـ.أ.ع قد شنت عليها حملة واسعة النطاق واصفة إياها بالخيانة التي قدمت للاستعمار تنازلات بدون مقابل.[1]

ورغم تأكد معظم المؤتمرين بأن هذه الاتفاقيات هي مكسب عظيم للشعب الجزائري والثورة، إلا أن المؤتمرون أعربوا عن قلقهم إزاء الضمانات التي أعطيت للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر.

أما فيما يخص ميثاق طرابلس فقد تمت المصادقة عليه بالإجماع دون جدال يذكر بالرغم من أن ذلك الميثاق لم تراع فيه مقومات الشعب الجزائري الثقافية والحضارية ولا ثوابت الأمة لأن مقترحوه كانوا متأثرون بالثقافة الأوربية الشرقية منها والغربية وطبعوه بمفاهيم وقيم غريبة عن المجتمع العربي الإسلامي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على المرجعيات التنظيمية والفكرية القديمة ذات الطابع اليساري ومن آثار واضحة المعالم على واضعي البرنامج المصادق عليه بالإجماع في هذه الدورة.

يجزم معظم المؤرخين أن المجلس الوطني للثورة قد فشل في هذه الدورة فهو لو استطاع الجزم في مسألة القيادة التي يؤجلها من دورة لأخرى لتجنيب

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، 167.

الجزائريين من الدخول في دوامة ذلك الصراع الذي مازالت آثاره باقية إلى غاية اليوم، أما عن موقف الولايات فإنها هي الأخرى ترى أن م.و.ث قد فشل هو الآخر في آخر دورة له وبالتالي كان لابد من دراسة الوضعية المترتبة عن ذلك، وبالتالي فإن الاجتماع التنسيقي بين الولايات قد زاد في حدة الصراع وعمق الهوة بين بن بلة المدعوم بهيئة الأركان وبين الحكومة المؤقتة.

وأعطى انقسام الولايات لكل طرف من الأطراف المتصارعة خلفاء ومؤيدين وهو ما دلت عليه صراعات ما بعد الاستفتاء وإعلان استقلال الجزائر.

أما عن رأي علي كافي في هذا الاجتماع الأخير فإنه يراه اجتماعا أكثر منه مؤتمر وذلك لعجزه عن حل مشكلة القيادة التي تسببت في أزمة صائفة1962 ويقول عن هذا الاجتماع أنه كان مؤتمر فقط في جلساته التي تمت فيه المصادقة على برنامج طرابلس لما كان له من بعد تاريخي فالغائب الكبير هو روح نوفمبر حسبه[1] وهنا تحققت مقولة زيغود يوسف الاستقلال سنحصل عليه أما الثورة فقد انتهت.

أما في منظورنا نحن فإننا نرى بأن المجلس الوطني للثورة قد حقق انتصارا تاريخيا على فرنسا والرأي الدولي آنذاك خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية1958، وبعد المصادقة على اتفاقيات ايفيان فألغى بذلك معظم الامتيازات التي كانت فرنسا تطمح للحصول عليها خاصة المتعلقة بالوحدة الوطنية وحدة التراب الوطني.

وفي المقابل يكون قد تعثر في ظل النزاعات بين العناصر القيادية ولا نحمله المسؤولية لأنه من الصعب التعامل مع البشر الذين تتغير أفكارهم بين عشية وضحاها، فهذا الشيء طبيعي فالإنسان نفسه ضعيفة وتفكيره أناني إذ تعلق الأمر بالسلطة والدلائل التاريخية عديدة.

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص192.

أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية:

أسبابها:

تعود جذور هذه الأزمة إلى القرار الذي أصدره م.و.ث.ج في (ديسمبر 1959- جانفي 1960) والمتمثل في إنشاء هيئة الأركان العامة، وقد أسندت قيادتها كما رأينا سابقا إلى العقيد هواري بومدين الذي نجح في إعداد جيش يدين له بالولاء والطاعة رغم صغر سنه(31 سنة)، وقد أظهر براعة فائقة في القيادة والتخطيط وزادت شعبيته انتقاداته اللاذعة للحكومة المؤقتة في مساعيها من أجل إيجاد حل دبلوماسي للقضية الجزائرية إذ كان يرى أن القضية الجزائرية لا يمكن أن تحل إلا بالخيار العسكري.

وفي هذه المرحلة كانت ح.م.ج.ج قد أعيد تشكيلها برئاسة فرحات عباس، واستمرت إلى غاية أوت 1961 حيث أعيد تشكيلها بقيادة بن يوسف بن خدة، ودخلت الحكومة في مفاوضات مع السلطات الفرنسية، ورغم معارضة هـ.أ.ع لشروط وقف إطلاق النار، إلا أن الحكومة واصلت مسارها التفاوضي مع فرنسا ووقعت نهائيا على وثيقة اتفاقيات ايفيان في 18 مارس 1962[1]، ودخلت الجزائر مرحلة انتقالية[2]، وتشكلت هيئة تنفيذية برئاسة عبد الرحمان فارس واتخذت من بومرداس مقرا لها وتولت الحكم في الجزائر في هذه الفترة.

لم تكن هيئة الأركان سنة 1962 قادرة على استلام السلطة لأسباب تاريخية:

1. صغر سن بومدين ومعاونيه.

[1] عمار ملاح، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 172.

[2] يقصد بها الفترة الفاصلة بين وقف إطلاق النار والاستفتاء حول تقرير المصير المحدد بتاريخ 1 جويلية 1962.

2. عدم انتمائهم إلى مجموعة القادة الأوائل الذين أسسوا ج.ت.و فلم تكن لهم الشرعية التاريخية اللازمة التي تخولهم استلام مقاليد الحكم، وكانت في مواجهتهم ح.م.ج.ج التي انتخبت ديمقراطيا من قبل م.و.ث.ج فقررت البحث عن حلفاء سياسيين تتوفر فيهم الشرعية التاريخية لمواجهة خصومها، فقرر بومدين التحالف مع بن بلة القريب إيديولوجيا من الشعب الجزائري، والبحث عن حلفاء داخل ضد الحكومة المؤقتة.[1]

وكما رأينا سابقا أنه خلال اجتماعات طرابلس بدا واضحا تشكل تحالفين متصارعين:

1. الأول يمثل الحكومة المؤقتة والولايتين الثانية والثالثة ومنطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا.
2. الثاني تزعمه أحمد بن بلة المدعم من طرف هيئة الأركان والولايتين الأولى والسادسة.[2]

وقد حاول كل طرف أن يستقطب ولايات الداخل إلى جانبه خاصة الولاية الرابعة باعتبارها تسيطر على العاصمة ومختلف المرافق الضرورية للدولة، وقامت هيئة الأركان بإرسال أحمد الشريف و قايد أحمد لإقناعهم بضرورة الانضمام إلى تحالفهم لكن رد الولاية الرابعة كان حازما حيث قامت باعتقال أحمد الشريف ووضعه تحت الإقامة الجبرية بالبليدة بتهمة انحيازه لهيئة الأركان، أما قايد أحمد فقد أكدوا له حيادهم بقولهم:«...لا يمكننا أن نوجه بنادقنا التي صوبناها لصدر عدو واحد...أن نصوبها لهم، وإذا كان بإمكاننا أن نفعل شيئا، فهو أن نوحد الصف ونبني جزائر المستقبل التي مزقتها معارك العدو...وإذا لم يكن نفلح في هذا المسعى فسوف نلتزم الحياد...».

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 54.
[2] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 89- 90.

وبعد فشل قايد أحمد في هذه المهمة حاول إقناع الولاية الثانية لكنه فشل ثانية وألقي عليه القبض من طرف قادتها، وبذلك فشلت هيئة الأركان في بسط سيطرتها على جميع الولايات.

ونفس المسعى سعت إليه الحكومة المؤقتة بحيث حاول بوضياف وكريم بلقاسم الحصول على مساندتها.[1]

اجتماع زمورة (24- 25 جوان 1962) وعزل هيئة الأركان العامة:

في هذه الظروف الحرجة تحركت ولايات الداخل وعقدت اجتماعا في الولاية الثالثة في منطقة زمورة (24- 25 جوان 1962) حضره ممثلون عن الولايات الثانية والثالثة والرابعة كما حضره ممثلون عن فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا وتونس، تغيب عن الاجتماع الولايات الأولى والخامسة والسادسة التي كانت موالية لهيئة الأركان العامة، وحسب محمد حربي فإن كريم بلقاسم ومحمد بوضياف قد أرسلا رسالة مساندة وتأييد للمجتمعين في زمورة.

قبل الخروج بقرارات نهائية اتفقوا على تشكيل لجنة تنسيق مابين الولايات مهمتها:

1. إعداد لوائح المترشحين للمجلس التأسيسي.
2. تحديد شروط المشاركة في المؤتمر.
3. تنظيم دمج وحدات جيش التحرير المعسكر عند الحدود.
4. إدخال الأسلحة المكدسة بالخارج.[2]

حمل وفد بقيادة الدكتور سعيد حرموش والرائد عز الدين قائد المنطقة الحرة للجزائر قرارات الاجتماع إلى تونس لإبلاغ جميع أعضاء الحكومة المؤقتة، فوافق عليها آيت أحمد ومحمد بوضياف وقبل بيطاط مناقشتها، في حين عارض عليها

[1] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 132.
[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 30- 31.

بن بلة ومحمد خيضر حيث قدم خيضر استقالته وغادر بن بلة إلى القاهرة، أما جهاز المالق (جهاز مخابرات الثورة الجزائرية) أصدر في 22 جوان 1962 بالرباط بيانا ندد فيه بالحكومة المؤقتة ودعوا إلى تشكيل مكتب سياسي.

وبعد بضعة أيام من وصول القرارات قررت ح.م.ج.ج إقالة هـ.أ.ع وذلك يوم 30 جوان 1962، وقد اعتبرت هـ.أ.ع أن هذا القرار ليس من اختصاصات الحكومة المؤقتة بل يعود إلى م.و.ث.ج ، وقد رفض جيش الحدود الأوامر الصادرة عن الحكومة المؤقتة واصطف حول قائده، ويرجع بن خدة هذا الرفض إلى الحملة الواسعة التي شنتها هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة.[1]

بعد اتفاقيات ايفيان على أنها استعمار جديد محملين العسكريين الثلاث مسؤولية اغتيال عبان رمضان.

انفجار الأزمة وبداية التصادم:

بعد استفتاء 1 جويلية 1962 وإعلان الاستقلال في 3 جويلية 1962 احتفل الشعب الجزائري بهذا اليوم وأقيم احتفال كبير في سيدي فرج تجديدا للذاكرة ولرمزية سيدي فرج لأنه انطلق منه الاحتلال.

وقد زادت حدة الصراعات بين الطرفين فحاولت لجنة الولايات أن تجد حلا للأزمة وقامت بعقد اجتماع في مدينة الأصنام في 15 جويلية 1962 وخرجوا بالقرارات التالية:

1. وضع حد لكل عمليات المزايدة.

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 292.

2. الإسراع إلى عقد اجتماع يضم أعضاء م.و.ث.ج، وفي حالة عدم حضور جميع الأعضاء يتم تشكيل المكتب السياسي ويضم: قادة الولايات الستة، عضوان من فيدرالية فرنسا، وعضوان آخران يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية.

من جهة أخرى دخل بن بلة الجزائر يوم 11 جويلية ونزل في مدينة تلمسان في فيلا ريفو(Rivaud) واتصل هناك بمصطفى لأشرف، رضا مالك وكان معه خيضر وبومنجل، حيث أعلن عن تأسيس المكتب السياسي الذي اقترحه بن بلة يوم 6 جوان 1962 بطرابلس، لكن آيت أحمد رفض وأعلن بوضياف وكريم في تيزي وزو عن تأسيس لجنة الدفاع والتنسيق الثوري.

- وفي 25 جويلية هاجمت قوات قيادة الأركان الولاية الرابعة واحتلت مدينة قسنطينة واستمرت المواجهات عن سقوط قتلى وجرحى وتم إلقاء القبض على بن طوبال، وفي نفس اليوم دخل ابن بلة إلى الجزائر العاصمة واستقر في فيلا جولي (Joly) قصر الشعب فيما بعد[1]، تم تحديد 2 سبتمبر 1962 موعدا لإجراء انتخاب المجلس الوطني التأسيسي مع الدستور، وقوائم المرشحين تحددها المجالس الولائية لجيش التحرير الوطني الذي تم تأسيسه في تلمسان.

كما منحت رئاسة المكتب السياسي ل: ج.ت.و إلى خيضر الذي لم يحصل عليه في مؤتمر طرابلس، وفي بداية أوت تم الاتفاق بين كريم و بوضياف والعقيد محند الحاج قائد الولاية الثالثة على الاعتراف بالمكتب السياسي.

أما في الولاية الرابعة فقد وقعت مواجهات دامية بين جماعة ياسف سعدي المؤيدة لجماعة تلمسان وبين الولاية الرابعة.

وقد جرت أحداث دامية بين جيش الحدود بقيادة هواري بومدين وجيش الولايتين الثالثة والرابعة عند مداخل مدينة البويرة، المدية، البليدة وسقط أكثر من

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص 226.

1000 قتيل بين الإخوة، وخرج الشعب إلى الطرقات والشوارع مناديا بوقف القتال هاتفا: " سبع سنوات بركات".[1]

13 أوت توصلت الجبهتين المتقاتلتين إلى وقف إطلاق النار وبعد 5 أيام دخل العقيد بومدين العاصمة وأعلن عن إجراء الانتخابات يوم 26 سبتمبر وانتخب بن بلة رئيسا للحكومة الجزائرية وضمت 5 وزراء من الجيش اقترحتهم هيئة الأركان وهم:

- هواري بومدين: وزير الدفاع.
- أحمد مدغري: وزير الخارجية.
- عبد العزيز بوتفليقة: وزير الشباب والرياضة والسياحة ثم الخارجية فيما بعد.
- موسى حسن: وزير البريد والهاتف.
- محمد الصغر النقاش: وزير الصحة.

وعهد لمحمد خيضر بالأمانة العامة للحزب، فعمل على إحكام قبضته عليه وكان في تصوره أن يترك الرئاسة لأحمد بن بلة ويتولى بدوره قيادة الحزب وقد صرح مرة " ليس لي إلا أن أعطي أوامري للحزب وينزل الشعب إلى الشوارع "، لكن سرعان ما تم عزله من قبل بن بلة بدعم من هواري بومدين الذي وحد جيشه تحت اسم: الجيش الوطني الشعبي.

انشق محمد بوضياف على الجبهة وأسس حزب الثورة الاشتراكية فتم اعتقاله، وقام كذلك حسين آيت احمد بتأسيس جبهة القوى الاشتراكية وثار في منطقة القبائل.

وفي 29 سبتمبر 1963 اعتقل كذلك، كما انشق محمد شعباني في الصحراء واعتقل وحكم عليه بالإعدام.

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 66.

تمت في هذه المرحلة تصفية الكثير من القادة التاريخيين للجبهة، وإزاحة معظم السياسيين حتى يبقى بن بلة بمفرده في مواجهة ضباط بومدين المحيطين به من كل مكان، فحاول بعد أن أدرك متأخرا أن حكم الدولة قد انفرد بها العسكريون أن يعيد التوازن ثم يتخلص من حلفاء الأمس، لكن لم يستطع، فالمؤسسة الوطنية الوحيدة التي يحترمها بن بلة هي وزارة الدفاع الوطني بقيادة هواري بومدين.

انعكاساتها:

أكلت شهوة السلطة قادة الثورة أنفسهم الذين واجهوا المستعمر الفرنسي سياسيا وعسكريا.

حكم بالإعدام على قائد منطقة الصحراء خلال الثورة العقيد محمد شعباني بالإعدام لمعارضته بومدين وبن بلة.

قتل القائد البارز في مجموعة 22 التي فجرت الثورة والقائد التاريخي لجبهة وجيش التحرير الوطني كريم بلقاسم في فندق في مدينة فرانكفورت الألمانية، كما لوحق حسين آيت أحمد ليهرب إلى خارج البلاد عام 1963 وظل يعيش في سويسرا حتى عودته إلى بلاده في التسعينات.

عانى مؤسس جهاز الاستخبارات الجزائرية عبد الحفيظ بوصوف من التهميش، وكذلك كان مصير القائد البارز في الثورة لخضر بن طوبال.

اختار محمد بوضياف المغرب كمنفى اختياري حتى عودته إلى بلاده في 1992 ومقتله على يد الحرس الرئاسي.

كما لم يدم حكم بن بلة سوى ثلاث سنوات في 19 يونيو 1965 دفعت شهوة السلطة بومدين إلى الإطاحة به واقتياده إلى السجن الذي ظل فيه إلى سنة 1980 واستولى بومدين على الرئاسة.

وقد كانت أحداث صيف 1962 والانقلاب الذي قاده الجيش ضد الحكومة المؤقتة تشكل البداية المؤسسة للحالة الراهنة ولكل الأحداث التي كان فيها الجيش الحاسم في مفاصلها كانقلاب 1965، واختيار خليفة بومدين 1979، ووقف المسار الانتخابي 1992، واختيار مرشح الرئاسة عام 1999.

خلاصة الفصل:

قامت الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة بتوزيع جديد للأوراق في قيادة الجبهة دون أن تتمكن هيئة الأركان من فرض التغيير التي كانت تريده بحيث أصبحت عشية التوقيع على اتفاقيات ايفيان تتصرف كسلطة موازية للحكومة المؤقتة وتعتبر نفسها المرشح الأول للسلطة بعد الاستقلال.

كانت الثورة مبدئيا من اختصاص هيئات قيادية منتخبة وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالنسبة لتقرير والرقابة ولجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة. فيما يتعلق بالتنفيذ لكن الحقيقة لم تكن تلك المؤسسات سوى واجهة تأسيسية من ورائها واقع تميز بتركيز السلطة في يد فرد أو مجموعة من الأفراد، ونلاحظ أن مبدأ القيادة الجماعية لم يطبق سوى فترة قصيرة جدا أثناء الإعداد لأول نوفمبر.

لم يتمكن قادة الثورة من حسم قضية القيادة ووضع حد للخلافات القائمة بينهم ورغم إيمانهم برسم خط واضح المعالم لمراحل الثورة إلا أن ذلك لم ينمو على أرض الواقع بين تباين الأفكار وسيادة روح التحالفات .

أهم مكسب حققته الجبهة قبل الاستقلال هو الحفاظ على وحدة الصف ورغم خلافات القادة التي كانت في القمة والصراعات الدائمة تمكنت من الظهور أمام الداخل والخارج بمظهر الكتلة المتماسكة تقاوم العدو بإيديولوجية بسيطة جدا ملخصة في كلمة الجهاد ولكن معناه كبير فهي تعبر عن تشبث الشعب الجزائري بقيمه وإيمانه بعمق بضرورة الخروج من عهد الاستعمار والاستغلال إلى عهد الوطنية والسيادة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع تطور نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية توصلنا إلى لنتائج التالية:

1. أن الثورة الجزائرية انطلقت اعتمادا على مؤسسات سياسية وعسكرية بسيطة متمثلة أساسا في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، وبما أن الثورة الجزائرية تتميز بالشمولية والتزامن والقوة توجب على قادتها خلق هيئات قيادية تنظيمية أخرى لضمان استمراريتها وتحقيق النصر العسكري والسياسي على العدو، لذلك كان انعقاد مؤتمر الصومام الذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الثورة التحريرية بالنظر إلى القرارات التي ابثقت عنه خاصة المتعلقة بإنشاء هيئات سياسية إدارية وعسكرية موازية للتنظيم السياسي والإداري الفرنسي مثل: المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي اعتبر **مؤسسة برلمانية سياسية قيادية عليا تعمل على تنظيم أمور الثورة الجزائرية.**

2. لعب المجلس الوطني للثورة الجزائرية دور فعال في إرساء القيادة الجماعية وتثبيتها وفي توحيد ثورة الجزائر، فتأسيس هذه الهيئة في ظروف استثنائية وصعبة كانت تعيشها الثورة يعد انتصارا كبيرا للشعب الجزائري فقد جسد أهداف ومضمون الثورة الجزائرية الديمقراطية من خلال **الوصول إلى الهدف الثوري المعلن وهو الحصول على الاستقلال رغم كل الصعوبات والصراعات التي عرفتها الثورة،** وذلك من خلال دوراته الخمسة المنعقدة من أول دورة له في 20 أوت 1956 إلى غاية آخر دورة له ماي- جوان 1962.

3. إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لقي دعما كبيرا من الدول العربية والغربية خاصة مصر التي كانت مقر لقيادة الثورة في بدايتها حيث انعقدت فيها ثاني دورة للمجلس 1957، ثم ليبيا التي تأتي في مقدمة الدول التي سهلت المهمة للثورة حيث كانت المقر الثاني لاحتضان اجتماعات م.و.ث.ج ، وكذلك تونس التي

احتضنت لجنة التنسيق والتنفيذ التي تحولت فيما بعد إلى الحكومة المؤقتة. كما استضافت المغرب في طنجة لجنة التنسيق والتنفيذ الممثلة في المجلس الوطني للثورة الذي خرج بضرورة تشكيل حكومة مؤقتة في أسرع وقت تطبيقا لقرارات المجلس الوطني للثورة في دورته الثانية المنعقدة بالقاهرة.

4. إن مساندة الدول العربية والغربية وانضمام مختلف تيارات الحركة الوطنية لتشكيلة المجلس الوطني للثورة كان عاملا محفزا على **استحداث مؤسسات وهيئات قيادية جديدة هدفها الحفاظ على مبدأ القيادة الجماعية** ويظهر ذلك جليا فيما يلي:

أ- كان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(1958- 1962) بعد 4 سنوات من عمر الثورة حدثا هاما في مسيرة الثورة حيث شكل استكمالا لبنائها المؤسساتي وإعادة بعث الدولة الجزائرية الحديثة، وبذلك أكد إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة على تقدم الثورة نحو تحقيق الاستقلال، ذلك لأنه تم تعزيز العمل العسكري بمجهود سياسي ودبلوماسي يمكن الثورة من الوصول إلى أهدافها وذلك للتعريف بالثورة الجزائرية وانجازاتها، وبالتالي الحصول على تأييد دولي كامل للقضية الجزائرية وهو ما تقرر عقب دورة القاهرة أوت 1957.

ب- أقر هيكلة الجيش ماديا وبشريا وتجسد ذلك في إنشاء هيئة الأركان العامة وذلك خلال دورته الثالثة(16 سبتمبر 195- 18 جانفي 1962) فبتشكيل الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة يكون قد حقق آمال الشعب الجزائري في تحقيق طموحاته المتمثلة في تحقيق الاستقلال ونيل الحرية.

ت- في الدورة الرابعة 20 -27 أوت 1961 تم تغيير تشكيلة الحكومة المنبثقة عن دورة 16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960 وبالتالي بكون قد أزاح طموح فرنسا بالمساومة ووضح حدا للميوعة والمكاسب الدينية التي دأب الفرنسيون على إتباعها منذ أن نطق ديغول بحق تقرير المصير عام 1959، وأسندت رئاسة

الحكومة الجديدة إلى بن خدة ليشعر الفرنسيون بأنه هناك تغيير، وقد لعبت تلك الحكومة دورا كبيرا في المفاوضات مع فرنسا أسفرت في النهاية عن اتفاقيات ايفيان.

ث- أما في دورة 22-27 فيفري 1962 صادق المجلس الوطني للثورة على اتفاقيات ايفيان بأغلبية الثلثين، وبذلك يكون قد اتخذ قرارا تاريخيا لأن اتفاقيات ايفيان بشهادة الكثير من المؤرخين هي نجاح باهر يعود أساسا إلى **مرونة الدبلوماسية الجزائرية في المفاوضات** وبالتالي يكون المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد حقق الهدف الذي وجد من أجله وهو الحصول على الاستقلال والسيادة الوطنية.

ج- رغم كل الصعوبات والعراقيل التي اعترضت نشاط المجلس الوطني للثورة إلا أن **الخلافات والصراعات التي كانت بين قادة الثورة بقيت طوال مدتها سرًا ولم تصل إلى الشعب والجنود**، واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تظهر تماسكها ووحدتها أمام الرأي العام الدولي والفرنسي إلى غاية الحصول على الاستقلال، فالخلاف لم يظهر بشكل كبير إلا في الاجتماع الأخير بطرابلس 25 ماي إلى 7 جوان 1962 وبالتالي انتهت مهمة المجلس الوطني للثورة بعد مصادقته على اتفاقيات ايفيان وتحقيق النصر. أما الصراع الذي ظهر بعد ذلك فهو يعود أساسا إلى التسابق نحو السلطة وهو موضوع آخر يفضل تناوله لاحقا في دراسات أكثر تعمقا وتخصصا.

الملاحق

الملـــــحق رقـــم1: تشـــكيلة م.و.ث.ج فـــي اجتماعـــه الأول بالقـــاهرة (20-27 أوت 1957) [1]

1 – عبان رمضان.
2 – فرحات عباس.
3 – محمد عموري.
4 – بن عودة مصطفى.
5 – بن يوسف بن خدة.
6 – لخضر بن طوبال.
7 – محمد بن يحي.
8 – عمارة بوقليز.
9 – هواري بومدين.
10- عبد الحفيظ بوصوف.
11- محمود شريف.
12- سعد دحلب.
13- محمد لمين دباغين.
14- سليمان دهيليس.
15 – أحمد فرنسيس.
16 -كريم بلقاسم.
17 – أحمد توفيق المدني.
18 – عبد الحميد مهدي.
19- إبراهيم مزهودي.
20- محمدي السعيد.
21 – عمر أوعمران.
22- ثعالبي الطيب.
23- محمد يزيد.

[1] BenYoucef BEN KHEDDA , *Op cit,* P 132.

الملحق رقم 2: التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

- رئيس الحكومة:.....فرحات عباس.
- نائب الرئيس وزير القوات المسلحة: .....كريم بلقاسم.
- نائب الرئيس:.....أحمد بن بلة.
- وزراء الدولة: .....حسين آيت أحمد ورابح بيطاط ومحمد بوضياف ومحمد خيضر.
- وزير الشؤون الخارجية: .....محمد الأمين دباغين.
- وزير الأسلحة والتموين: .....محمود شريف.
- وزير الداخلية:.....عبد الله بن طوبال (لخضر).
- وزير شؤون إفريقيا الشمالية:.....عبد الحميد مهري.
- وزير الاقتصاد والمالية: .....أحمد فرنسيس.
- وزير الاتصالات العامة والمواصلات: .....عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير الإعلام: .....أمحمد يزيد.
- وزير الشؤون الاجتماعية: .....بن يوسف بن خدة.
- وزير الشؤون الثقافية:.....أحمد توفيق المدني.
- كاتب الدولة: .....كل من: لمين خان وعمر أوصديق ومصطفى اسطنبولي.[1]

[1] سعد دحلب، المهمة المنجزة ، المصدر السابق، ص11-13.

الملحـــق رقـــم 3:_التشـــكيلة الجديـــدة لـــ: م.و.ث.ج المنعقـــدة بطـــرابلس 1959/12/16م-1960/01/18.

- **بالأصالة:**

1. كريم بوالصوف، بن طوبال، بن خدة، أوصديق، بوضياف، بن بلة، خيضر آيت أحمد و بيطاط (والخمسة الآخرون غائبون).
2. من اتحادية فرنسا: عمر بوداود، الطيب الثعالبي وحسين قاديري.
3. من الولاية الأولى: محمد الطاهر لعبيدي(حاج لخضر)، عمار رجعي، الطاهر الزبيري، أحمد سوعاي ومصطفى مرادي (غائب).
4. من الولاية الثانية: علي كافي، محمد صالح منجلي، وصالح بوبندير حسين رويبح والطاهر بودربالة (الثلاثة غائبون).
5. من الولاية الثالثة: سعيد محمدي، اعزورة وقاسي ومحمد أولحاج وعبد الرحمن ميرة (وهما غائبان) من الولاية الرابعة: سليمان دهيليس عز الدين زراري وأحمد بن شريف ومحمد زعموم ومحمد بونعامة (وهما غابئان).
6. من الولاية الخامسة: محمد بوخروبة (هواري بومدين)، بودغان بن علي (لطفي) لعوج وأحمد قائد (سليمان) وبن حدوا بوحجار (غائب).

- **بالتصويت:**

- عمار أوعمران، فرحات عباس، محمد يزيد، عمار بن عودة، محمد الصديق بن يحي، عبد الحميد مهري، محمد خير الدين، علي بومنجل، أحمد فرنسيس، سعد دحلب، مصطفى لأشرف وأحمد بن بلة (والأخيران غائبان).[1]

الملحق رقم4: التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

[1] زهير إحدادن، المرجع السابق ، ص66.

- رئيس مجلس الوزراء.....فرحات عباس.
- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.....كريم بلقاسم.
- نائب رئيس الوزراء.....أحمد بن بلة.
- وزراء دولـــة (الزعمـــاء المســـجونين بفرنســـا + محمـــدي الســـعيد): حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، محمدي السعيد.
- محمد خيضر.
- وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية.....عبد الحميد مهري.
- وزير السلاح والمواصلات العامة.....عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية.....الدكتور أحمد فرنسيس.
- وزير الإخبار.....محمد يزيد.
- وزير الداخلية.....الأخضر بن طوبال.[1]

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 375.

الملحق رقم5: تشكيلة المجلس الوطني للثورة في دورة 9-27 أوت 1961م بطرابلس: [1]

تقدر المصادر التاريخية أن عدد المشاركين في هذه الدورة بلغ 28 عضوا هم كالتالي:

- فرحات عباس.
- منجلي علي.
- بن عودة بن مصطفى.
- محمدي السعيد.
- أوصديق عمر.
- أوعمران أعمر.
- يزوران محمد سعيد.
- محمد يزيد.
- بن حدوا بوحجر.
- الطيب الثعالبي.
- بن يوسف بن خدة.
- رابح زراري.
- بن طوبال لخضر.
- مهري عبد الحميد.
- بن يحي محمد.
- بوداوود عمر.
- بومنجل أحمد.
- بوصوف عبد الحفيظ.
- دحلب سعد.
- دهيليس سليمان.
- فرنسيس أحمد.
- قاديري حسين.
- مي محمد.
- قايد أحمد.
- خير الدين محمد.
- كريم بلقاسم.
- الحاج لخضر عبيدي.

[1] *Ben youcef Ben khadda*, op cit, p143.

الملحق رقم6: أعضاء أو تشكيلة الحكومة المؤقتة الناتجة عن دورة طرابلس (7-29 أوت 1961):

لقد تشكلت الحكومة الثالثة تحت رئاسة بن خدة وكانت تضم:

- بن خدة.....رئيس الحكومة ووزير المالية.
- كريم بلقاسم .....نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية.
- بن بلة.....نائب رئيس الحكومة.
- بوضياف.....نائب رئيس الحكومة.
- محمدي السعيد.....وزير دولة.
- رابح بيطاط .....وزير دولة.
- خيضر.....وزير دولة.
- آيت أحمد.....وزير دولة.
- بوصوف .....وزير التسليح والاتصالات العامة.
- بن طوبال.....وزير دولة.
- سعد دحلب. .....وزير الشؤون الخارجية.
- محمد يزيد..... وزير الإعلام.[1]

الملـحق رقم 7: تقرير رئيس مجلس CNRA محمد بن يحي CNRA كاملا (يبين فشل اللجنة في اختيار المكتب السياسي لدورة ماي- جوان 1962):

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 136-137.

- من خلال الاستشارات التي أجريناها تبن أن الأغلبية العظمى لأعضاء المجلس قد أدلت بآرائها حول المشكلات المطروحة عليها على النحو التالي:

1- ينبغي أن تكون الإدارة القيادية الممسكة الوحيدة للسلطة والقوة الآمرة في الآفلان ما بين دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى أن ينعقد المؤتمر في إطار ما تمليه النصوص الأساسية
2- أن تكون القيادة محدودة العدد.
3- الرقم سبعة هو الأكثر قبولا.
4- تاريخ انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية سيحدد لاحقا.
5- ينبغي أن ينعقد المؤتمر قبل نهاية السنة.

" وفيما يتعلق بمشكلة تعيين القيادة فقد استمعنا إلى آراء كل أعضاء المجلس الوطني للثورة، وعلى ضوء تلك الآراء حاولنا أن نقترح لتصويتكم قائمة قادرة على الحصول على أغلبية الثلثين كما تكون مقبولة من الإخوة الذين يشكلونها"

" لكن من الواجب أن نعلن أمامكم أننا فشلنا في هذه المهمة وبالتالي نقترح عليها بدون إعادة فتح النقاشات أن تعينوا لجنة أخرى".[1]

[1] سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 604.

الملحق رقم 8: البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1961 بطرابلس:

لقد اجتمع مجلس الثورة الجزائرية في مدينة طرابلس (ليبيا) من 9 إلى 27 أوت 1961.

يتقدم مجلس الثورة الجزائرية بكل إجلال واحترام إلى الشعب الجزائري، كما ينحني بكل خشوع ترحما على أرواح كل الشهداء الذين سقطوا في سبيل الواجب الوطني، كما يتقدم –المجلس– بتحياته إلى (جيش التحرير الوطني) المظفر. وكذلك لكل المواطنين الموجود في السجون والمعتقلات والمحتشدات الاستعمارية.

وقد درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية مختلف التطورات التي حدثت في المجال العسكري والسياسي والدبلوماسي للكفاح الوطني للشعب الجزائري، كما درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية آفاق مستقبل الحرب التحريرية للشعب الجزائري، وصادق على النصوص المحددة للتوجيه، والأهداف الموجودة من الثورة الجزائرية. وعلى المستوى القتالي، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد خصص أشغاله لوسائل القتال للثورة الجزائرية، وتعلقت قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية على وجه الخصوص بتقوية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني، وتجنيد الجماهير الجزائرية، ورفع مستواها النضالي وتوجهها السياسي والاجتماعي، واتخذت إجراءات على المستوى الخارجي من أجل توسيع مجال نشاط الثورة الجزائرية التي التزمت بسياسة عدم البدء، وهي سياسة ترمي إلى تجنيد ما أمكن من المساندة المادية والسياسية والدبلوماسية، وفي الوقت ذاته إضعاف السمعة الدولية للاستعمار الفرنسي.

لقد حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لمعركة الشعب الجزائري وهو المحتوى المستوحى من خط جبهة التحرير الوطني التي تمثل دليل الأمة، وهي قيم تهدف إلى تشييد مجتمع، وخلق اقتصاد يعمل لصالح الشعب وإنشاء نهضة ثقافية، كما حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية موقف الثورة على مستوى المغرب العربي، وكذلك على الصعيد الإفريقي، والإفريقي الأسيوي، وهي

المواقف التي تسعى إلى تحرير الشعوب من قبضة الاستعمار وأعوانه ومخلفاته وكل الأنظمة الامبريالية ، والثورة الجزائرية تضع كفاحها في صف حركة الوحدة المغربية العربية والإفريقية، ولم يفت المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يذكر أهمية المساعدة المادية والسياسية والدبلوماسية التي قدمتها كل من الدول الاشتراكية والإفريقية والأسيوية ودول أمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية. وان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد أكد مواقف الثورة الجزائرية اتجاه مسألة الحل السلمي على أساس احترام مبدأ حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير،ويؤكد بأن هذا الحل ممكن في إطار مبادئ الحقوق الأساسية الضامنة للوحدة الترابية للقطر الجزائري، بما في ذلك الصحراء ووحدة الشعب الجزائري والتعاون القائم على قدم المساواة والمبني على احترام سيادة الشعب الجزائري.

يسجل المجلس الوطني للثورة الجزائرية بكل ارتياح التأييد المقدم للشعب الجزائري من طرف أغلبية البلدان الإفريقية، وقد ناقش ودرس إمكانيات تقوية وتدعيم كفاح الشعب الجزائري من أجل الدفاع عن سيادة ووحدة وطنه، بما فيها الصحراء وإحباط الإطماع الخارجية.

وقد درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية مسائل التنظيم للثورة الجزائرية على ضوء التجربة المكتسبة منذ فاتح نوفمبر (1954) كما تم تقرير تمتين وتنسيق مركزية الأجهزة المسيرة.ذ أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد عين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكلف بتنفيذ هذه القرارات.[1]

[1] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 222-223.

الملحق رقم 9: تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية 27 فيفري 1962 بطرابلس:

فكما سبق الذكر، فإن التشكيلة الرّسمية أو الأعضاء الرئيسيون بلغ عددهم 71 عضوًا، أما عدد الناخبين أي المصوتين في هذه الدورة فقد بلغ عددهم 49 عضو وعدد الحاضرين 33 عضو.

- الأعضاء الحاضرون 33 عضو وهم:

1- أعضاء الحكومة المؤقتة 7 أعضاء: بن يوسف بن خدة، لخضر بن طوال، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، كريم بلقاسم، سعيد محمدي، أحمد يزيد.

2- أعضاء هيئة الأركان: هواري بومدين، قايد أحمد، علي منجلي.

3- ولاية الأوراس: مصطفى بن نوّي.

4- ولاية وهران: مصطفى بويزم، بوحجر(عثمان).

5- فدرالية فرنسا:(الولاية السابعة): عمر عدلاني، رابح بوعزيز، محمد بوداوود عمر، محمد علي هارون، عبد الكريم سويسي.

6- أعضاء م.و.ث.ج: 15 عضو: فرحات عباس، بن مصطفى بن عودة، محمد بن سالم، محمد بن يحي، أحمد بومنجل، سليمان دهيليس، محمد حمي (قاسي)، علي كافي، محمد خير الدين، عبيدي الحاج لخضر، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران ، عمر أوصديق، الطيب الثعالبي، محمد سعيد يازوران.[1]

7- الأعضاء الذين انتخبوا بوكالة:

- السجناء الخمسة (أرسلوا بوكالة لرئيس الحكومة المؤقتة).
- حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.

- الولاية الثانية (الشمال القسنطيني):فوضوا الرئيس بن خدة بوكالة.

[1] *Ben youcef BEN KHADAA,* op cit, p144.

- رابح بلوصيف، العربي برجم، صالح بوبنيدر، طاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الرأس.

– الولاية الثالثة: القبائل: فوضوا محمد سعيد يازوران بوكالة.

- أمح فدال(السي حميمي)، أحسن مهيوز، محمد والحاج، الطيب صديقي.

– الولاية الأولى: الأوراس: فوضوا لخضر بن طوبال.

- الأعضاء الغائبة: 22 عضو.

- الولاية الأولى: الأوراس(3 أعضاء): محمد صالح يحوي، إسماعيل محفوظ مصطفى، عمر ملاح.

- الولاية الرابعة: الجزائر وضواحيها(5 أعضاء): يوسف بوخروف، لخضر بورقعة، محمد بوسماحة، حسان خطيب، عمر رمضاني.

- الولاية الخامسة: وهران(3 أعضاء): أحمد بن جامة(عباس)، عبد الوهاب مولاي براهم، بوبكر كادي.

- الولاية السادسة:الصحراء: (5 أعضاء): محمد الحاج بن علا، أحمد بن شريف(مسجونين)، رابح زاري (عز الدين)، أحمد فرنسيسن، حسين قاريدي، مصطفى الأشرف.

- الأعضاء الذين حضروا شخصيا أو المنوب عنهم كان عددهم 49 عضو.

صوتوا بنعم أو مع اتفاقيات ايفيان 45 عضو.

صوتوا ضد اتفاقيات ايفيان 4 أعضاء.[1]

[1] *Ben youcef Ben khadda,* Ibid , p144.

الملحق رقم 10: أعضاء أو تشكيلة المجلس الوطني للثورة لدورة ماي-جوان 1962 طرابلس.

1- محمد بن يحي.....رئيسا.
2- عمر بوداوود.....مسؤول فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني.
3- علي كافي.....عقيد وقائد سابق للولاية الثانية جالس على يمين الرئيس.
4- سعيد محمدي..... وزير في حكومة المؤقتة.
5- محمد بوضياف..... نائب رئيس ح.م.ج.ج.
6- حسين آيت أحمد.....عضو في ح.م.ج.ج.
7- سعد دحلب.....وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة.
8- عبد الله بن طوبال.....وزير بدون نهمات محددة في ح.م.ج.ج.
9- كريم بلقاسم.....نائب رئيس ووزير الداخلية في ح.م.ج.ج.
10- بن يوسف بن خدة..... رئيس ح.م.ج.ج.
11- محمد يزيد.....وزير الإعلام في ح.م.ج.ج.
12- أحمد بن بلة.....نائب رئيس ح.م.ج.ج.
13- محمد خيضر.....وزير بدون حقيبة في ح.م.ج.ج.
14- رابح بيطاط..... وزير بدون حقيبة في ح.م.ج.ج.
15- عبد الحفيظ بوصوف.....وزير التسليح والاتصالات العامة في ح.م.ج.ج.
16- عبد الحميد مهري..... وزير الشؤون الاجتماعية في ح.م.ج.ج.
17- مصطفى نوي.....رائد سابق للولاية الأولى.

18- الحاج لخضر عبيدي.....عقيد سابق وقائد الولاية الأولى.
19- سعيد يازوران المدعو بربر وش.....رائد سابق للولاية الأولى.
20- نور الدين بن.....مسؤول فيدرالية ج.ت.و بالمغرب.
21- فرحات عباس.....رئيس سابق ح.م.ج.ج.
22- عمار عكاش.....رائد سابق للولاية الرابعة.
23- عبد الكريم السويسي.....عضو في اللجنة الفدرالية ج.ت.و بفرنسا.
24- سعيد بوعزيز.....عضو في اللجنة الفيدرالية لاتحادية ج.ت.و بفرنسا.
25- عمار أوعمران .....عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة.
26- بن حدوا بوحجر .....عقيد وقائد الولاية الخامسة.
27- محمد رونية..... عضو مجلس الولاية السادسة.
28- السي الحسين..... مندوب عن الولاية السادسة.
29- الحاج بن علا..... مسؤول سابق عن منظمة وهران .
30- هواري بومدين..... عقيد وقائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.
31- أحمد بن شريف.....عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة.
32- علي منجلي ..... رائد و عضو هيئة الأركان العامة ونائب العقيد بومدين.
33- عمار بن عودة ..... عقيد ورائد سابق للولاية الثانية.[1]
34- علي هارون.....عضو اللجنة الفيدرالية الاتحادية لجبهة بفرنسا.
35- مختار بويزم.....عضو لجنة الولاية الخامسة العامة.

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص ص15- 16.

36- أحمد قايد.....عضو هيئة الأركان العليا ونائب العقيد بومدين.

37- أحمد بومنجل .....عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية

38- مصطفى لشرف.....عضو المجلس الوطني للثورة.

39- أحمد بوجنان.....عضو لجنة الولاية الخامسة.

40- محمد قاضي (بوبكر).....عضو لجنة الولاية الخامسة.

41- إبراهيم مولاي .....عضو اللجنة الولائية الخامسة.

42- الطاهر الزبيري.....عقيد وقائد الولاية الأولى.

43- أحمد فرنسيس..... وزير سابق للمالية في الحكومة المؤقتة.

44- الطيب الثعالبي(السي علال).....مسؤول فيدرالية الجبهة بتونس.

45- الشيخ خير الدين..... مسؤول سابق لجمعية العلماء وعضو في المجلس الوطني للثورة.

46- رابح بلوصيف.....عضو لجنة الولاية الثانية.

47- صالح بوبندير(صوت العرب).....عقيد ورائد الولاية الثانية.

48- العربي برجام.....عضو لجنة الولاية الثانية.

49- عبد المجيد كحل الرأس.....عضو لجنة الولاية الثانية.

50- الطاهر بودربالة.....عضو لجنة الولاية الثانية.[1]

51- محمد حماي (الرائد قاسي)..... قائد سابق للقاعدة العسكرية بتونس.

52- سليمان دهيليس(العقيد صادق).....عضو لجنة الولاية الرابعة.

الملحق رقم 11: تشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة:

عبد الرحمن فارس.....رئيسا.

روجي روث (Roger Roth).....نائب الرئيس.

شوقي مصطفاوي.....مندوب الشؤون السياسية العامة.

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص ص16-17.

عبد السلام بلعيد.....مندوب الشؤون الاقتصادية.

محمد الشيخ.....مندوب الشؤون الفلاحية.

جان مانوني (Jean Mnoni).....مندوب الشؤون المالية.

عبد الرزاق شنتوف.....مندوب الشؤون الإدارية.

عبد القادر الحصار.....مندوب شؤون النظام العام

الدكتور حميدو بومدين..... مندوب الشؤون الاجتماعية.

شارل كوين (Charles koinng) .....مندوب شؤون الأشغال العمومية.

الشيخ حاج إبراهيم بيوض.....مندوب الشؤون الثقافية.

محمد بن تفتيفة.....مندوب شؤون البريد والمواصلات.[1]

[1] المجاهد ، بتاريخ 02 أفريل 1962، العدد 186، ص 2.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

أ_ باللغة العربية:

1- الوثائق والأرشيف:

- **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)**، وزارة الإعلام والثقافة، مركب الطباعة بالرغاية، الجزائر، دون تاريخ.
- **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني**، وزارة الإعلام والثقافة، مركز الرغاية، الجزائر، 1979.

2- المذكرات:

- بورقعة لخضر، **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة، الجزائر، 2000.
- بن جديد الشاذلي، **مذكرات الشاذلي بن جديد(1929-1999)**، الجزء 1، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري من1946-1962**، دار القصبة، الجزائر، 1999.
- السبتي بودوح ، **مذكرات مجاهد بودوح السبتي بعض حقائق الثورة المعاشة بايجابياتها وسلبياتها 1955-1962**، باتنة، الجزائر، 2002.

3- الكتب:

- البجاوي محمد ، **الثورة الجزائرية والقانون**، ترجمة علي الجنش، دار اليقظة العربية،1965، د.م.
- بوالطمين جودي الأخضر، **لمحات من تاريخ الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

- بوضياف محمد ، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، بعناية وتقديم عيسى بوضياف، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.
- بلحسين مبروك ، **المراسلات بين الداخل والخارج(الجزائر، القاهرة) 1954-1962**، دار القصبة، الجزائر، 2004.
- حربي محمد، **جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داعش، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983.
- ـ، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
- بن خدة بن يوسف، **مواقف وشهادات**، ط1، دار الأمة،الجزائر، 2007.
- ـ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان**، تعريب لحسن زعدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- دحلب ساعد، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- الديب فتحي، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل، القاهرة، 1984.
- المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح**، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982.
- مالك رضا، **الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، ط3، دار الغزالي، منشورات(ANAP) ، الجزائر، دون تاريخ.
- محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- عباس فرحات، **تشريح حرب**، تر: أحمد منور، وزارة المجاهدين، الجزائر، دون تاريخ.

- عمار ملاح، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، دار الهدى، الجزائر، 2005.
- هارون علي ، **خيبة الانطلاق وأزمة صيف 1962**، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2004.

ب- باللغة الفرنسية:

- *André MANDOUZE, **La Révolution Algérienne par les textes des FLN**, François Maspero, éditeur, paris, 1961,*
- *Ben youcef BEN KHADDA, **L'Algérie a l'indépendence**: La crises de 1962, éd. Dahlab, Alger, 2000.*
- *Lebjaoui MOHAMED**, Bataille d'Alger ou bataille de l'Algérie**, Gallimard, Paris, 1972, p82.*
- *Mabrouk BELHOCINE, **La Courrier (Alger- le Caire) 1954-1956**, le congrès de la Soummam dans la révolution, casbah, Alger, 2000.*
- *Mohamed HARBI, **Les Archives de la révolution Algérienne**, jeune Afrique, paris, 1981.*
- *Mohamed HARBI , **une vie debout, Mémoire politique (1954-1962)**, édition, casbah, Alger, 2001.*
- *Patrick EVENO et Jean Planchais, **La guerre d' Algérie**, édition, la phonic, Alger, 1990, p124.*
- *Saad DAHLAB, **Pour L'indépendance de L'Algérie**, Editions DAHLEB, Alger, 1990.*
- *Y vers COURRIERE, **Laguerre D'Alger**, T2, le temps de léopard, Edition rahma, Alger, 1992.*

ثانيا: المراجع:

أ- باللغة العربية:

- آيت حمو الطاهر، **رجال صنعوا التاريخ**، ط1، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011.

- إحدادن زهير، **المختصر في تاريخ الثورة(1954-1962)**، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ت.
- إدريس فاضل، **حزب جبهة التحرير الوطنيFLN ، عنوان ثورة ودليل دولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- بلحاج صالح، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة(1956-1965)**، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.
- بن نعمان أحمد، **جهاد الجزائر حقائق التاريخ ومغالطات الإيديولوجيا**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1988.
- بوحوش عمار، التاريخ **السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.
- بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958- جانفي1960**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط1، دار البعث، الجزائر،1980.
- ـ، **الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962**، دار الأمة، الجزائر، 2004.
- جرمان عمار، **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال**، دار الهدى، الجزائر، 2001.
- الجنيدي خليفة وآخرون: **حوار حول الثورة وبالثورة وللثورة**، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام الجزائر، 1986.
- حفظ الله أبو بكر، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية(1954-1962)**، طاكسيج كوم للدراسات والتوزيع النشر، 2004.
- خضير إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث(1830-1962)**، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2006.

- الزبيري محمد العربي وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954-1962)**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.
- ـــ، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1956)**، ج2، إتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1994.
- زروال محمد ، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا**، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007.
- زغدود علي ، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2007.
- زوزو عبد الحميد، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005.
- ـ، **محطات في تاريخ الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2004.
- الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، دراسة تحليلية حول تاريخ الجزائر، تر، محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، الجزائر، 2002.
- شوقي عبد الكريم، **دور العقيد عميروش في الثورة التحريرية 1954-1962**، دار هومة، الجزائر، 2003.
- عبد القادر حميد، **عبان رمضان، مرافعة من أجل الحقيقة**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.
- العسكري إبراهيم ، **لمحات من مسيرة الثورة الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث، الجزائر، دون تاريخ.
- العسلي بسام، **جبهة التحرير الوطني**، ط3، دار النفائس، الجزائر، 1999.

- ـ، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، لبنان، 2010.
- عمراني عبد المجيد ، **جون بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 125.
- قدور عبد المجيد، **مسيرة الثورة التحريرية في كتابات المؤرخ يحي بوعزيز**، ط1، البحوث والدراسات المقدمة في الملتقى الوطني ليومي7-8 ربيع الأول 1435ه الموافق لـ : 8-9 جانفي 2014، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2014.
- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1994.
- قندل جمال، **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957- 1962**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.
- لونيسي إبراهيم ، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962**، دار هومة، الجزائر، د.ت.
- مالك بن نبي، **فكرة الأفرو-آسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ**، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط3، دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، 2001.
- محمد حسن المحامي، **عباقرة خالدون: شارل ديغول**، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، 1988.
- محمد الشريف ولد الحسين، **عناصر للذاكرة حتى لا ينسى أحد من المنظمة الخاصة 1947 إلى الاستقلال 5 جويلية 1962**، دار القصبة، الجزائر، 2009.
- محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2009.
- ـ، **رواد الوطنية**، دار هومة، الجزائر، 2005.

- ـ، **اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف**، دار هومة، الجزائر، 2001.
- ـ، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية**، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2007.
- محمد لحسن أزغيدي ، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص136،137.
- محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي**، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، 1996.
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.
- مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- ـ، **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية**، منشورات وزارة الثقافة، دار السبل، الجزائر، 2009.
- ملاح عمار، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويه المجاهدون(المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.
- الواعي محمود ، **منظمة الجيش السري**، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1995.

ب- باللغة الفرنسية:

- *Benjamin STORA, **20 Aout 1955 Récit Historique**, Editions Dar Alabhat, Alger.*

- *Benjamin STORA,* ***Dictionnaire Biographique de Militants Algériens****, ENP, P.P.A.MTLD, Edition L'harmattan, paris, 1985.*
- *Benjamin STORA, Zakiya DAOUD,* ***Ferhat Abbas- une autre Algeria****, éd casba, 1995.*
- *L'événement dans l'histoire recent de l'Algérie (1954-1962), Preface Mohammed Harbi, Editions Dar Alabhat.*
- *Mohamed TEGUIA,* ***l' Algérie en guerre****, édition, office des publication universitaire, Alger, 1988.*
- *Raphaelle BRANCHE****, La torture et l'Armeé pendant la guerre L'Algérie (1954-1962)****, édition, Gallimard, Paris, 2001.*

ثالثا: الدوريات والمجلات:

- **جريدة المجاهد،** العدد9، 20 أوت 1957.
- **المجاهد،** العدد 93، 10- 04- 1961.
- **جريدة الشعب،** العدد 103، 28 أوت 1961.
- أزغيدي محمد لحسن،**« مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني جزائري»، مجلة النائب،** عدد خاص،2004.
- جبلي طاهر، **« مسألة الإجماع حول مقررات الصومام»، جريدة المجاهد،** العدد 2126، 2000.
- هيئة التحرير، **«إيفري مقر الصومام 1956»، مجلة الرؤية،** المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد2، السنة3، الجزائر، 1997.
- حكيمة منصورة،**« مصطفى بن بولعيد»، الواصف،** العدد2، الجزائر، 2002.
- كشود محمد، **«المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية في تنظيم سلطة قيادة الثورة»، مجلة الفكر البرلماني،** إصدار مجلس الأمة.

- الزبيري محمد العربي،**« ديغول وفصل الصحراء»، مجلة الثقافة**، العدد13 وزارة الاتصال والثقافة ، الجزائر، 1996.
- شقرون أحمد ،**«عملية كانتات»، مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد7، نوفمبر 2005.
- الصيداوي رياض ،**« صراعات النخب، دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر»، جريدة الأطلس**، العدد 293.
- عائشة حسيني ، **«المنطقة الرابعة ومؤتمر الصومام أوت 1956»، المصادر**، العدد 12 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2005.
- عليلات علي، **«أضواء على سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية»، مجلة أول نوفمبر**، العدد118، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ، 1990، الجزائر.
- مصلحة البحوث والتوثيق، **«نتائج هجومات 20 أوت1955»، المصادر**،العدد3، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر2000،1954.
- هشماوي مصطفى،**«تحديات مؤتمر الصومام»، مجلة أول نوفمبر**، العدد164.
- ـ،**«الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة»، مجلة أول نوفمبر**،العدد 166.
- يحياوي جمال، «**الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام»، مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد5، الجزائر، 2001.

رابعا: الرسائل الجامعية:

- أحمد مسعود سيد علي، **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا(1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، تحت إشراف محمد العربي الزبيري، 2002/2001.
- حكيمة شتواح ، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس، إشراف: عبد الحميد زوزو، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 2002/2001.
- عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962**، رسالة دكتوراه ، إشراف حباسي شاوش، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري بالجزائر(1954-1962)**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
- منير صغيري، **هيئة الأركان العامة ودورها في الثورة التحريرية(1960-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حميدي أبو بكر الصديق، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، 2013/2012.
- وردة بورزق، صليحة صالحي، **الاستخبارات والاستعلامات أثناء الثورة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، بيرم كمال ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013/2012.

خامسا: المعاجم والقواميس:

- شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية(1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- مرتاض عبد المالك، **معجم مصطلحات الثورة الجزائرية**، مطابع مؤسسة الكرمة، الجزائر، دون تاريخ.

فهرس الأعلام:

– أ –

أوزقان عمار: 35.

آيت أحمد حسين: 14، 24.

ايف كوريار: 14.

إيدير عيسات: 24.

الأشرف مصطفى: 32.

أوعمران عمر: 16، 18، 24.

– ب–

بلقاسم كريم: 16، 23، 24، 34، 35، 40، 43، 58، 60، 61، 65، 69، 73.

بلوصيف رابح:73.

بن بلة أحمد: 14، 15، 24، 34، 63، 73، 78، 82.

بن بولعيد مصطفى: 17، 24، 25.

بن خدة بن يوسف: 15، 24، 34، 54، 61، 62.

بن طوبال لخضر: 16، 24، 31، 34، 45،43، 58، 60، 65، 70، 73.

بن علا الحاج:73.

بن مهيدي العربي: 12، 13، 18، 23، 24، 33.

بن يحي محمد: 24، 34، 64، 70، 73.

بوصوف عبد الحفيظ: 24، 34، 35، 43، 58، 60، 61، 63.

بوضياف محمد: 12، 14، 24، 74.

بومدين هواري: 39، 55، 58، 77، 82، 83، 84.

بومنجل أحمد: 44.

بيطاط رابح: 24، 34.

بن عبد المالك رمضان: 12، 24.
بوبكر قاضي: 73.
بوداود عمر: 64، 73.
بوقلي جان: 66.
- ث-
الثعالبي الطيب: 24.
- ج-
جوكس: 66.
- ح-
حرموش محمد: 79.
حربي محمد: 44.
- خ-
خيضر محمد: 14، 24.
- د-
دباغين محمد الأمين: 14، 24، 34.
دحلب ساعد: 24، 34، 65، 70.
دهيليس صادق: 18، 25.
الديب فتحي: 39.
ديدوش مراد: 12.
ديغول شارل: 36، 38، 42، 47، 48، 59.
- ر-
روبير لاكوست: 12.
- ز-
زيغود يوسف: 13، 16، 18، 24، 31.

- س-
سي الحواس: 45، 46.
- ش-
الشريف محمود: 34، 35.
شعباني محمد: 82.
- ع-
عباس فرحات: 24، 34، 41، 43، 61، 62، 63.
عبان رمضان: 14، 15، 18، 23، 34، 39، 40.
عميروش: 17، 18.
عمارة رشيد: 16
عبد الناصر جمال: 39.
عميرة: 44.
- ف-
فارس عبد الرحمن: 77.
فرانسيس أحمد: 24.
- ك-
كافي علي: 45، 64، 72.
- ل-
لبجاوي محمد: 25.
لورن روبير: 66.
لطفي: 45.
- م-
مالك رضا: 70.
محمدي السعيد: 18، 24، 39، 54، 55.

المدني أحمد توفيق: 24.
منجلي علي: 60، 72.
مهري عبد الحميد: 24، 34.
مزهودي إبراهيم: 24.
ماسو جاك: 33.
- هـ-
هشماوي مصطفى: 23.
- و-
الوانشي صالح: 24.
- ي-
يزيد محمد: 24، 41، 65، 69.

فهرس الأماكن:

- أ-

الأوراس: 13.

ايفري: 17.

أقبو: 17.

ايفيان: 67، 68، 77، 80، 69، 70، 74، 75، 77، 80.

الأصنام: 80.

ألمانيا: 83.

- ب-

بوزعرورة: 17.

برج بوعريريج: 17.

البيبان: 17.

بجاية: 17.

البويرة: 81.

البليدة: 81.

- ت-

تونس: 20، 39، 46، 73، 74.

تلمسان: 81.

- ج-

الجزائر: 18، 20، 33، 39، 53، 59، 62، 66، 77، 78.

جرجرة: 17.

جيجل: 45.

الحمامات: 71.

- ر-

رقان: 67.

الرباط: 80.

- ز-
زمورة: 79.
- س-
سيدي فرج: 80.
سويسرا: 72.
سوق أهراس: 18.
- ش-
الشمال القسنطيني: 18.
- ص-
الصين: 53.
- ط-
طرابلس: 22، 49، 68، 70، 74، 75، 78.
- ف-
فرنسا: 11،20، 48، 60، 73، 77، 78.
فرانكفورت: 83.
- ق-
القبائل: 17، 82.
القاهرة: 14، 45، 55.
قسنطينة: 48.
- ل-
لوغران: 59.
لي روس: 65.
- م-
المغرب: 20، 39، 73، 83.
المدية: 81.
المرسى الكبير: 67.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
قائمة المختصرات	**1**
مقدمة	**3**
الفصل الأول: مؤتمر الصومام وتأسيس أول مجلس وطني للثورة الجزائرية	
أولا: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956	**10**
1- ظروف انعقاده.	10
2- انعقاده.	15
3- قراراته.	19
ثانيا: تشكيل أول مجلس وطني للثورة الجزائرية1956	**22**
1- تشكيلة أول مجلس وطني للثورة الجزائرية.	22
2- صلاحياته.	24
3- القانون الأساسي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.	26
أ-النظام الداخلي للمجلس	26
ب- مكتب المجلس الوطني للثورة	26
4- القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة.	27
خلاصة الفصل.	29

الفصل الثاني: تطور نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية من خلال اجتماعاته 1957-1960

أولا: اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 20 أوت 1957	31
1- ظروف انعقاده.	31
2- انعقاد الاجتماع وقراراته.	34
3- مناقشة قراراته.	37
4- انعكاس هذه القرارات على الثورة.	39
ثانيا: اجتماع تونس 11أوت- 9 سبتمبر1959	**41**
1- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	41
2- اجتماع العقداء العشر.	45
ثالثا: اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس 16 ديسمبر1959- 18 جانفي 1960	**47**
1- ظروف انعقاده.	47
2- انعقاد الاجتماع وقراراته.	49
3- مناقشة قراراته.	53
خلاصة الفصل	56

الفصل الثالث: تطور نشاط المجلس الوطني للثورة من خلال اجتماعاته 1961-1962

أولا: اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس 9-27 أوت 1961	59
1- ظروف انعقاده.	59
2- انعقاد الاجتماع وقراراته.	61
3- مناقشة القرارات.	64
ثانيا: الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني للثورة 22-27 فيفري 1962 بطرابلس	66
1- ظروف انعقادها.	66
2- انعقاد الدورة ومقرراتها.	67
3- مناقشة قراراتها.	69
ثالثا: الدورة المعلقة للمجلس الوطني للثورة 25 ماي 7 جوان 1962 بطرابلس	71
1- ظروف الانعقاد.	71
2- انعقاد الاجتماع وقراراته.	72
3- مناقشة القرارات.	77
4- **أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية**	79
أ- أسبابها.	79

ب- تطوراتها وانعكاساتها. 85

خلاصة الفصل 87

خاتمة 89

الملاحق 93

قائمة المصادر و المراجع 109